وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحيى فارس المدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الاجتماعية
الشعبة: علم الإجتماع

دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الإنحراف
–المدرسة نموذجا–

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في تخصص علم اجتماع انحراف وجريمة

من إعداد:
- مروة بن عامر
- فلة سعودية

تحت إشراف:
أ. مصطفى حاج الله

السنة الجامعية:
1442هـ/1443هـ
2021م/2022م


بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الدراسة

لقد جاءت الدراسة الحالية بعنوان "**دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الإنحراف – المدرسة نموذجا**–"، لتبيين أهمية الدراسة من خلال التعريف بأهم عوامل الانحراف عامة ولدى تلاميذ المرحلة الثانوية وكيفية الوقاية منه خاصة، وتأتي حوصلة هاته الدراسة لبحثنا المتواضع على شكل قالب نداء للسلطات المختصة و المعنية بمواضيع الانحراف و الجريمة، أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية، المرشدون التربويون والنفسيين لمساعدتهم على معرفة أهم العوامل المحركة للإنحراف داخل الوسط المدرسي، ووضع تدابير وخطط قصد الوقاية قبل العلاج. وأيضا من أجل توعية كل من له علاقة بالتلميذ المنحرف من أجل الاهتمام به و اعطائه الرعاية الصحيحة من خلال معرفة أي أنواع السلوك الأكثر حضورا وتكرارا في المدرسة ومحاولة التعرف على الأدوار التي تلعبها مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الإنحراف.

– تمحورت الإشكالية حول: **ما هو دور المدرسة كمؤسسة تنشئة اجتماعية في الوقاية من الإنحراف ؟**

ومن خلال هذا التساؤل تفرعت عنه التساؤلات التالية:

– هل يعتبر الضبط الاجتماعي الممارس بالمؤسسة عاملا في الوقاية من الإنحراف؟

– هل للمدرسة دور في التعامل عند وجود حالات انحراف؟

ثم افترضنا الفرضيات التالية:

– الفرضية العامة: للمدرسة دور في الوقاية من الانحراف باعتبارها مؤسسة تنشئة اجتماعية.

– الفرضيات الفرعية:

– يعتبر الضبط الاجتماعي الممارس بالمؤسسة عاملا في الوقاية من الإنحراف.

– للمدرسة دور في التعامل عند وجود حالات انحراف.

– لتحقيق هدف الدراسة و التحقق من فرضيتها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من اجل وصف وتحليل المعلومات والآليات التي تتخذها المدرسة في الوقاية من الانحراف بالوسط المدرسي وشملت عينتنا الطاقم الاداري والتربوي لمؤسسة تربوية عن طريق العينة الطبقية، بالإعتماد على دليل مقابلة وشبكة ملاحظة شملت مختلف مرافق المؤسسة.

– اشتملت الدراسة على جانب منهجي، ونظري، وتصور ميداني بسبب عدم إتمام الدراسة الميدانية بسبب ظروف جائحة كوفيد–19 والموجة الرابعة التي شهدها المجتمع الجزائري عامة، ومؤسسات التعليمية خاصة مما جعل من اللازم فرض عطلة إستثنائية في منتصف شهر جانفي 2022.

– خلصت الدراسة إلى استنتاج افتراضي:

- يفترض أن تتعامل المدرسة مع التلميذ بصورة شاملة، ألا تركز على جانب التعليم فقط وتغفل الجوانب الأخرى، أي تهتم بتنشئة التلميذ جسميا، وعقليا، واجتماعيا، وانفعاليا، ونفسيا.
- أن تتعاون المدرسة مع الأسرة وبقية المؤسسات الاجتماعية لإتمام التنشئة الاجتماعية في صورتها الصحيحة.
- تستخدم المدرسة أسلوب الثواب والعقاب في العملية التعليمية.
- تقوم المدرسة بنقل التراث الثقافي الاجتماعي إلى الأجيال، وتثبت في نفوسهم قيم الولاء والارتباط والتمسك بالوطن.
- يجب أن يكون التركيز على التلميذ وليس على المنهاج، فالتلميذ هو محور العملية التربوية، التعليمية وليس المنهاج.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بحمده تتم النعم، والشكر له الذي سدد خطانا لإنجاز هذا العمل، فلولاه لما كنا لنهتدي

والصلاة والسلام على نبيه الأعظم

نتقدم بالشكر الى الأستاذ المشرف:

" مصطفى حاج الله"

على كل المجهودات التي بذلها من أجلنا، نصائحه وتوجيهاته، ووقته الثمين، ولنا عظيم الشرف بقبوله على إشرافنا

ونوجه الشكر والتقدير وعظيم الإمتنان لأعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ رئيس لجنة المناقشة "**عادل بلقاسم**"

والأستاذ المناقش "**حسان عيط**"

لتفضلهما بقبول مناقشة هذا البحث المتواضع

كما نتوجه بعظيم الشكر إلى الأستاذ:

"**سماعيل عقال**"

الذي أنارنا بمعلومات قيمة لإتمام بحثنا المتواضع على أكمل وجه

وفقه الله في خدمة العلم والمتعلمين

كما نشكر كل أساتذة التخصص وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

إهـــــــداء

الحمد لله الذي أعاننا على هذا الإنجاز ووفقنا في إنجازه

نهدي هذا العمل المتواضع ....

إلى الشمس أمي، "سارة" وإلى القمر أبي، "محمد"

إلى الحبيب أخي "صلاح الدين"

إلى الحبيبة أختي "إيمان" وأبناءها "فرح ولؤي" بهجة بيتنا

الى من قاسمتني هذا العمل، ورافقتني طيلة المشوار الجامعي "فلة سعودية"

مروة

إلى من علمني العطاء دون مقابل لحظة سعادة أغلى وأرقى وأبي الغالي "يوسف سعودية"

الى ملكي في الحياة، الى معنى الحب والحنان، الى بسمة الحياة وسر الوجود، الى من دعاؤها سبب نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، امي الحبيبة "سليمة"

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة أخواتي: "عبد الفتاح، كريمة، اكرام، وملك"

إلى رفيق دربي ونصفي الثاني "خطيبي"

الى كل من رافقني في هذا العمل خطوة بخطوة

الى من وقفت بجانبي، وبوجودها احسست بحلاوة البحث، ومتعة العمل، الى اعز صديقة "مروة"

فلة

إلى مشرفنا الفاضل: "**الدكتور مصطفى حاج الله**"

فهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

الملخص

الإهداء

الشكر والعرفان

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

المقدمة ..... أ ب ج

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

تمهيد

المبحث الأول: تحديد موضوع الدراسة.....05

المطلب الأول: أسباب اختيار الموضوع.....05

المطلب الثاني: أهمية الموضوع 06

المطلب الثالث: أهداف الموضوع 07

المبحث الثاني: صياغة إشكالية البحث، الفرضيات، وتحديد مفاهيم الدراسة.....09

المطلب الاول: إشكالية البحث 09

المطلب الثاني: صياغة الفرضيات.....11

المطلب الثالث: تحديد مفاهيم الدراسة 12

المبحث الثالث: صعوبات الدراسة، المقاربات النظرية، والدراسات السابقة.....14

المطلب الأول: صعوبات الدرسة 14

المطلب الثاني: المقاربات النظرية.....15

المطلب الثالث: الدراسات السابقة والتعقيب عليها 22

خلاصة

الفصل الثاني: التنشئة الاجتماعية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية التنشئة الاجتماعية.....30

المطلب الأول: مفهوم التنشئة الاجتماعية.....30

المطلب الثاني: تعريف التنشئة الاجتماعية 31

المطلب الثالث: أهداف التنشئة الاجتماعية.....33

المبحث الثاني: مراحل التنشئة الاجتماعية،أشكالها، آلياتها، وأنواع مؤسساتها...34

المطلب الاول: مراحل التنشئة الاجتماعية.....34

المطلب الثاني: أشكال وآليات التنشئة الاجتماعية.....36

المطلب الثالث: مؤسسات التنشئة الاجتماعية.....38

المبحث الثالث: ماهية المؤسسة التربوية.....45

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة التربوية وتطور النظام التربوي بالجزائر.....45

المطلب الثاني: النظام التربوي والسلم التعليمي بالجزائر.....48

المطلب الثالث: اصلاح مؤسسة المدرسة في ظل التغير الاجتماعي.....51

المطلب الرابع: التعريف بالطور الثانوي.....52

خلاصة

الفصل الثالث: الوقاية من الإنحراف

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الإنحراف.....56

المطلب الأول: مفهوم الإنحراف.....56

المطلب الثاني: أنواع السلوكات الإنحرافية.....58

المطلب الثالث: العوامل المؤدية من الإنحراف.....60

المطلب الرابع: التنشئة والإنحراف في ظل التغير الاجتماعي.....67

المبحث الثاني: الوقاية من الانحراف.....68

المطلب الأول: مفهوم الوقاية.....68

المطلب الثاني: نظريات الوقاية من الإنحراف.....69

المطلب الثالث: آليات الوقاية من الإنحراف.....71

المطلب الرابع: أنماط الوقاية من الانحراف.....74

المبحث الثالث: المدرسة ودورها في الوقاية والتوعية.....81

المطلب الأول: المدرسة ودورها في الوقاية.....81

المطلب الثاني: التوعية الوقائية والأمنية.....83

خلاصة

الفصل الرابع: التصور العلمي للجانب الميداني

تمهيد

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة.....86

المطلب الأول: منهج الدراسة والأدوات المستعملة.....86

المطلب الثاني: مجتمع البحث، العينة ونوعها.....91

المبحث الثاني: مجالات الدراسة.....92

المطلب الأول: المجال المكاني للدراسة.....92

المطلب الثاني: المجال الزماني للدراسة.....92

خلاصة

خاتمة.....95

قائمة المراجع.....97

الملاحق.....104

فهرس الجداول:

رقم الجدول	الـــعنـــــوان	الصفحة
01	أهم أبعاد ومؤشرات الفرضية الأولى	11
02	أهم أبعاد ومؤشرات الفرضية الثانية	11
03	نوع الأساليب الوقائية المعتمدة في المدارس	83
04	أساليب التعامل مع السلوكات المنحرفة أو الجانحة في المدارس	83

مقدمة

يعتبر ميدان البحث في الانحراف من الميادين الهامة في علم الاجتماع، حيث أصبح يشغل حيزا فكريا وتطبيقيا كبيرا، لأنه يمس باستقرار وتوازن النظم والمؤسسات الاجتماعية، إلى جانب كون الدراسة الحالية من الظواهر التي لم تتقبلها المجتمعات قديما ولا حديثا وهي تعمل على إيجاد الحلول المناسبة للتقليل منها أو القضاء عليها.

أمام تنامي ظواهر الانحراف من جهة، وخطورتها على النظام المجتمعي من جهة أخرى، اختلفت أساليب التعامل معها، غير أنها لا تخرج في الغالب عن خمسة أساليب هي: المكافحة، المنع، الردع، العلاج والوقاية. وفي هذا الصدد بدا لنا كباحثين أن أسلوب الوقاية أسلوب بالغ الأهمية، لأنه يسبق حدوث أي فعل منحرف أو جانح أو إجرامي، كما يسبق ظهور أي بوادر للانحراف أو الجنوح أو الإجرام على الشخص ، وعليه يصبح الأسلوب الأمثل لحماية المجتمع بكل فئاته ، وضمان استقراره وأمنه.

إن عملية الوقاية من الانحراف هي مهمة جميع المؤسسات الاجتماعية، فهي مهمة الأسرة أولا، لأنها هي المؤسسة الأولى التي تحتضن الطفل وتقوم بوظيفة التنشئة الاجتماعية. والتربية السوية والمتكاملة التي تأخذ بعين الاعتبار كل نواحي الشخصية، هي مهمة المدرسة ثانيا، لأنها تضطلع بوظيفة التنشئة الاجتماعية والتربية، فضلا عن وظيفة التعليم، وعليه يقع على المدرسة عبء تكوين التلميذ، والمواطن الصالح والإنسان.

غني عن التعريف بأن الفرد هو الكائن الرئيسي والأساسي في الكون، فإنه لابد من الاعتناء بالأطفال والأحداث والشباب ، بتجنيد جميع المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية من أجل ذلك. حيث قد نالت مؤسسة الأسرة الكثير من الاهتمام على صعيد الأبحاث الأكاديمية باعتبارها المؤسسة الأولى، إذ قدمت العديد من الرسائل الجامعية حول العلاقة بين الأسرة وانحراف أو جنوح الأحداث عموما ، إلا أن مؤسسة المدرسة لم تلق أي اهتمام مباشر في أية

دراسة تعلقت بموضوع انحراف أو جنوح الأحداث، ناهيك عن العثور على دراسة واحدة فقط بحثت في الدور الوقائي للمدرسة من الانحراف والجنوح.

في هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على مؤسسة اجتماعية رسمية ألا وهي مؤسسة المدرسة، ومن حيث دورها في الوقاية من الانحراف فقط، وتلك صورة من صور الاعتناء بالمتمدرسين، باعتبارهم أحد مظاهر الثروة الحقيقية للأمم والشعوب.

انطلقت دراستنا من التساؤل حول دور المدرسة في الوقاية من الإنحراف والأساليب نحو ذلك. كما انتظمت الدراسة حول فرضيتين اثنتين، ارتبطت الأولى ب الضبط الممارس داخل المؤسسة، والثانية في كيفية التعامل عند اكتشاف حالات انحراف.

ولإختبار الفرضيتين تم الإعتماد على خطوات البحث الميداني، وتم اختيار المقابلة لجمع البيانات شملت الطاقم الإداري و التربوي لمؤسسة تربوية.

تم توزيع الدراسة على أربعة فصول فضلا عن المقدمة ،الخاتمة، وملحق اشتمل على شبكة ملاحظة ودليل المقابلة.

خصص الفصل الأول للإطار المنهجي للدراسة اشتمل على ثلاثة مباحث، بكل مبحث ثلاث مطالب. خصص المبحث الأول للإطار العام للدراسة من حيث أسباب اختيار الموضوع، أهميته وأهدافه.أما المبحث الثاني تم تخصيصه لصياغة إشكالية الدراسة، فرضياتها، وتحديد مفاهيم الدراسة موزعة على ثلاثة مطالب.وبالنسبة للمبحث الثالث فتم تخصيصه لصعوبات الدراسة، مقارباتها النظرية، والدراسات السابقة المستفاد منها.

أما الفصل الثاني فقد خصص لتبيان عملية التنشئة الاجتماعية بصورة عامة، فقد اهتم علماء التربية بدراسة كل من عملية التنشئة ودور المدرسة فيها وعلاقتها بالعملية التربوية بشكل عام. حيث عمدنا في المبحث الأول لماهية التنشئة الاجتماعية، أما في المبحث الثاني قمنا بإبراز أهم مراحل عملية التنشئة الاجتماعية، أشكالها، آلياتها، وأنواع مؤسساتها اين تم

توزيعها على ثلاثة مطالب.أما المبحث الثالث تم تخصيصة لماهية المؤسسة التربوية فلقد تم التركيز عليها وإبراز مفهومها كونها موضوعنا الخاص وتم تقسيمها على ثلاثة مطالب تتضمن: التعريف بالمؤسسة وتطور نظامها، سلمها التعليمي واصلاحها في ظل التغير الاجتماعي.

وبالنسبة للفصل الثالث تناولنا فيه دور المدرسة بالذات في الوقاية من الانحراف بعدما قمنا بتطرق في المبحث الأول لماهية الوقاية من الإنحراف، والمبحث الثاني العوامل المؤدية للإنحراف مع الإستناد لنظريات تخدم الموضوع. ولهذا كان التركيز في هذه الدراسة على أهمية الجوانب التي تقوم بها مؤسسة المدرسة، مثل العملية الوقائية وعملية الضبط الاجتماعي... الخ، ثم عمدنا الى توضيح الكيفية التي يتشكل فيها كل مفهوم من المفاهيم السابقة، ولعل ما نقصده هو اذا عنيت المؤسسة التربوية في تعاملها مع التلميذ داخل مؤسستها بمراعاة معايير محددة فان النتيجة هي سلوكات سوية اما اذا اهملت المدرسة هذه المعايير فان النتيجة هي سلوكات غير سوية أو ما يسمى بالانحراف بصورة أصغر وإبراز دور التغير الاجتماعي في التأثير عليها.

وفي الفصل الرابع والأخير الذي يخص التصور ميداني والذي يشمل مبحثين، بكل مبحث مطلبين: المبحث الأول يخص الإطار المنهجي للدراسة من الحيث المنهج، مجتمع البحث، عينة الدراسة، وآداة المعاينة اين تم الإعتماد على شبكة ملاحظة (الملحق رقم01)، ودليل مقابلة (ملحق رقم02). والمبحث الثاني شمل مجالات الدراسة من حيث المجال المكاني والزماني للبحث.

الفصل الأول:

الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

يتوقف البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية على مجموعة من الإجراءات المنهجية لدراسة الظاهرة الاجتماعية وتشخيصها والوقوف على مختلف جوانبها، وتنطلق هذه الدراسة من توضيح أهمية الدراسة وأهدافها، وأسباب اختيار الموضوع، وتحديد المفاهيم المتعلقة بالبحث، وبعدها نتطرق إلى الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو جانبا من جوانبه، والتي تخدم الدراسة الحالية، كل هذه العناصر في مجملها تشكل منطلق لهذه الدراسة.

المبحث الأول: تحديد موضوع الدراسة

المطلب الأول: أسباب اختيار الموضوع:

ما من شك أن لكل بحث أو دراسة سبب ألفت نظر الباحث من خلال ملاحته العابرة أو المتمعنة للواقع الذي يعيش فيه.فهو يسعى جاهدا إلى البحث عن معرفة جذور هذه الظاهرة والوصول إلى حل أو حقيقة ما.وذلك بطرح سؤال "ما السبب؟ كيف؟ لماذا؟.." ومن هنا اختيارنا لهذا الموضوع كانت له أسباب تمثلت فيما يلي:

أسباب ذاتية:

- انتشار ظاهرة الانحراف لدى بعض التلاميذ الصغار والكبار ومن مختلف الجنسين كالاعتداءات والمعاكسات واللباس الفاضح في المدرسة وبدون أدنى مراعاة للأخرين.
- أيضا ملاحظة غياب الردع الاجتماعي، ما أدى إلى استفحال السلوكات الانحرافية.
- احساسنا بخطورة هذه الظاهرة، على الأسرة و المجتمع مستقبلا، كوننا نقوم بدراسة على العصب الحساس في المجتمع و هو التلميذ.

الأسباب الموضوعية :

- محاولة إظهار مختلف السلوكات الانحرافية لدى تلاميذ طور الثانوي.
- علاقة البحث بمجال تخصصنا كطلبة في تخصص علم الاجتماع الجريمة والانحراف، واهتمامنا في الاطلاع عليه.
- الانتشار الواسع للمؤسسات الاجتماعية التربوية التي تهتم بالطفل.

– أهمية مؤسسات التنشئة الاجتماعية عامة في دفع الطفل لفهم واقعه، ومؤسسة تعليم ثانوي خاصة كونها تشكل مؤسسة تربوية هامة لابد من اظهار أهميتها.

– واقع المؤسسات التربوية في التصدي لظاهرة السلوك الغير المقبول والقضاء على بوادر الإنحراف.

المطلب الثاني: أهمية الموضوع :

يهدف البحث على تبيين أهمية عملية التنشئة التربوية لمساهمتها في تقدم المجتمع، والتعريف بالمؤسسة التربوية، والنظر لمدى أهمية هذه العملية في مراحل نمو الأطفال وبالخصوص أهمية مرحلة المراهقة في تشكيل الشخصية وإعدادها ليكون فردا فاعلا في المجتمع، كما تساعد هذه الدراسة في الوقوف على الدور التربوي والاجتماعي للتصدي لظاهرة الإنحراف من خلال أساليب وقاية، وتكمن أهميتها في النتائج المتوصل إليها لكون المجال الحيوي لانتشار ظاهرة الإنحراف هو الصغار والأخص من ذلك التلاميذ في المدرسة التي من المفترض أن تكون المكان النظيف الذي تبنى فيه الأجيال وإطارات المجتمع.

وتنبثق أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع نفسه وهو التعريف بأهم عوامل الانحراف عامة ولدى تلاميذ المرحلة الثانوية وكيفية الوقاية منه خاصة، كما تبرز الأهمية فيما يلي:

– الأهمية العلمية لهاته الدراسة :

– نود أن تكون دراستنا اضافة علمية للبحوث و الدراسات المتخصصة في مجال علم اجتماع جريمة وانحراف.

– إضافة نتائج جديدة إلى الحقل المعرفي المتعلق بطبيعة العلاقة التي تربط اليات الضبط الاجتماعي و الانحراف الذي يمس المتمدرسين.

– تأتي حوصلة هاته الدراسة لبحثنا المتواضع على شكل قالب نداء للسلطات المختصة و المعنية بمواضيع الانحراف و الجريمة، أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية، المرشدون التربويون والنفسيين لمساعدتهم على معرفة أهم العوامل المحركة للإنحراف ووضع تدابير وخطط قصد الوقاية قبل العلاج.

– وأيضا من أجل توعية كل من له علاقة بالتلميذ المنحرف من أجل الاهتمام به و اعطائه الرعاية الصحيحة.

– **الأهمية العملية لهاته الدراسة :**

– إبراز دور المدرسة و التمدرس في الوقاية من الانحراف ، ومنه ضرورة الاهتمام بهما أكثر، من أجل تحصين المتمدرسين من الفشل الدراسي والتسرب المدرسي.

– الدور الوقائي الذي يمكن أن تلعبه المدرسة في الحد من تفاقم ظاهرة الانحراف عند التلميذ

– إضافة علمية موثقة للمكتبة الجامعية.

– وضع هذه الوثيقة في متناول الجامعة من أجل المساهمة رفقة المؤسسات الاجتماعية و الأمنية و النفسية ... الخ المختصة، من أجل ايجاد حلول لمشكلة انحراف التلاميذ في المؤسسات التربوية.

المطلب الثالث: أهداف الموضوع:

– المساهمة في ابراز دور التنشئة الاجتماعية في تنشئة الفرد إجتماعيا من خلال البرامج التربوية.

– التعرف على مؤسسات التنشئة الاجتماعية عامة ومؤسسة " المدرسة " خاصة من خلال الوظيفة الإجتماعية والتربوية التي تقوم بها، وأثر هذه الوظيفة على نمو التلاميذ وإعدادهم للتكيف الصحيح مع أنفسهم ومع الآخرين وفقا لقيم المجتمع الذين يعيشون فيه.

– معرفة اتجاهات التنشئة الاجتماعية للمدرسة كما يدركها التلاميذ، المسؤولة عن السلوك المنحرف للتلميذ في المدرسة.

– معرفة أي أنواع السلوك المنحرف للتلميذ، الأكثر حضورا وتكرارا في المدرسة.

– إنجاز مذكرة لنيل شهادة ماستر وجعلها في خدمة المهتمين بمثل هذه المواضيع، ومساعدة الجهات التربوية.

– الكشف عن برنامج التعليم ثانوي ومدى مساهمته في غرس القيم الاجتماعية كونه مرحلة هامة في حياته.

– محاولة التعرف على الأدوار التي تلعبها مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الإنحراف.

– اظهار ما لتنشئة الاجتماعية من أهمية في حياة التلميذ من خلال البرامج التربوية .

– توجيه الاهتمام سواء للاسرة كونها المؤسسة الأولية للتنشئة او المؤسسات الأخرى لضرورة العناية ومتابعة الأطفال قبل تعرضهم لأي انحراف، أي إشعار كل هذه المؤسسات والجهات المختصة بأن الوقاية خير من العلاج.

المبحث الثاني: صياغة إشكالية البحث والفرضيات، وتحديد المفاهيم

المطلب الأول: إشكالية البحث:

تُعتبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات دورا محوريا في بناء شخصية التلميذ ونموها على نحو يجعله شخصا سويا في مجتمعه ملتزما بقواعد الضبط الاجتماعي و مقتضياته وذلك من خلال مجموعة الأنساق القيمية والأخلاقية التي تسعى هذه المؤسسات إلى استدماجها في شخصية التلميذ وهي أنساق يعتمدها المجتمع و يقبلها وهي أساس العلاقات الاجتماعية السوية و كذا النظام الاجتماعي القائم و كل ذلك بهدف حماية الحدث و تحصينه من كافة المثيرات الاجتماعية التي قد تكون دافعا لولوجه عالم الجريمة و الانحراف. وتعد المدرسة من خلال عمليات التربوية بكل أنواعها ومصادرها الأساس لتوجيه التلميذ وعدم حياده عن مجموعته وأفراده إذا ما أحسن إستغلالها، وإذ ما أصبحت هذه المؤسسة لا وظيفية تَظهر أنماط من الإنحراف في أوساط منتسبيها ويُعتبر الانحراف في الوسط المدرسي من أخطر سلوكات إذ ينتهك معايير السلوك أو توقعات مجموعة أو مجتمع، و يبدي الباحثون في ميادين علم النفس والتربية وعلم الاجتماع اهتماما كبيرا في محاولة معرفة الأسباب المؤدية للسلوك الغير مقبول والمنافي للقيم المجتمعية، إذ تهدد السلوكيات المنجرة عن الانحراف بأهم مقومات المجتمع و تماسكه و بقاءه و أمنه الاجتماعي و من أخطر هذه المشكلات النفسية الاجتماعية مجموعة الانحرافات السلوكية التي تصدر عن التلاميذ و صغار الشباب و تأخذ أشكالا متعددة تعرف اصطلاحيا بـ "انحراف التلاميذ"، حيث تشير تقارير المؤتمرات الدولية للوقاية من الجريمة المنعقدة في عشر سنوات الأخيرة إلى أن مشكلة انحراف تأتي في مقدمة المشكلات الاجتماعية التي تواجهها المجتمعات المعاصرة و تتضح خطورتها في تعدد الجوانب المرتبطة بها و في تعدد ألوان السلوك الجانح و اثر ذلك على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إثر المجتمع الذين يعيشون فيه. فحسب إحصائيات الأمن الوطني لسنة 2016 سجلت 2712 طفل في خطر سلمت منهم 2060 الشرطة إلى ذويهم وتقديم 546 آخر إلى قضاة الأحداث،

أين أمروا بوضعهم في المراكز المتخصصة مرجعة أسباب تسجيل هذه الحالات بالدرجة الأولى إلى الأولياء مما يؤدي بالأطفال إلى اللجوء إلى الشارع، كما سجلت أكثر من 1.900 طفل ضحية مختلف أنواع العنف و جنوح أزيد من 2000 طفل آخر خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2017،[1] وأن أغلب قضايا جنوح الأطفال تم تسجيلها في المناطق الحضرية وأنها أكثر انتشارا لدى الذكور من الإناث مع الإشارة أن هؤلاء في الغالب تم الإعتداء عليهم سابقا مما ينذر بتحول المعتدى عليه إلى مجرم مستقبلا إن لم يتم إسعافه من اثار الإعتداء.

وتعتبر المشاكل السلوكية في المدرسة بشكل عام من أكثر القضايا التي تشغل بال التربويين على جميع الأصعدة هذه الأيام، وعليه عملت المناهج التربوية الحديثة ومنها مناهجنا الجزائرية على التأكيد على الدور الاجتماعي للتربية، من خلال مقاربتها البيداغوجية بتأكيدها على القيم في مقرراتها من اجل بناء قيمي حيد من التفكك والعنف والتسامح، الذي طبع الحياة المعاصرة وذلك آمال في الوقاية قبل اللجوء الى العلاج وخاصة في المراحل العمرية المبكرة للطفل، لما لها من تأثير على البناء القيمي في مرحلة الرشد، وهذا ما جعلنا نطرح الإشكال العام: **ما هو دور المدرسة كمؤسسة تنشئة اجتماعية في الوقاية من الإنحراف ؟**

ومن خلال هذا التساؤل تفرعت عنه التساؤلات التالية:

- هل يعتبر الضبط الاجتماعي الممارس بالمؤسسة عاملا في الوقاية من الإنحراف؟
- هل للمدرسة دور في التعامل عند وجود حالات انحراف؟

[1] – *تسجيل أكثر من 1.900 طفل ضحية عنف و جنوح أزيد من 2.000 طفل*،مسترجع بتاريخ: 30 ماي 2017 ، تم الإطلاع عليه يوم: ديسمبر 2021 على الساعة17:22مساءًا، أنظر الرابط:
https://www.aps.dz/ar/societe/43848-1-900-2-000-2017

المطلب الثاني: صياغة الفرضيات:

ومن ثم افترضنا الفرضية العامة: للمدرسة دور في الوقاية من الانحراف باعتبارها مؤسسة تنشئة اجتماعية.

الفرضيات الفرعية:

- يعتبر الضبط الاجتماعي الممارس بالمؤسسة عاملا في الوقاية من الإنحراف.

البعد	المؤشر
تربوي وتهذيبي	الارشاد والنصح (قبل الوقوع في السلوك الغير مقبول) إدارة وقت الفراغ (توجيه لأخصائي / مستشار توجيه)/ عقوبات شفهية / متابعة تربوية
بيداغوجي	الضبط الصفي / التقيد بالنظام الداخلي للمؤسسة (تقيد بالسلوك المرغوب)/ الاجتماعية للمؤسسة
أسري	واجبات منزلية/ جمعية الاولياء/ توبيخ
ترفيهي	نشاطات ترفيهية و رياضية/ تحفيز تلاميذ

- للمدرسة دور في التعامل عند وجود حالات انحراف.

البعد	المؤشر
تربوي تهذيبي	عقوبات صارمة شفهية،مراقبة سلوكيات الاكثر شيوعا طرد من القسم /خصم نقاط/ مجلس تاديبي/ الفصل
اسري	عقاب جسدي/ توبيخ / الحرمان من المصروف المدرسي حرمان من نشاطات المدرسية (رحلات)،المتابعة المدرسية
قانوني	تبليغ السلطات المعنية تضامن المؤسسات المجتمعية

المطلب الثالث: تحديد المفاهيم:

1- التنشئة الاجتماعية: هي العملية التي يتم من خلالها انتقال الثقافة من جيل الى جيل عن طريق تعليم الفرد منذ نشأته المعتقدات والقيم والعادات والتقاليد والأعراف والمهارات في المجتمع الذي ينتمي إليه حتى يستطيع التكيف مع أفراده من خلال ممارسته لانماط من المعايير والادوار المقبولة إجتماعيا لتجعل منه عضوًا فعالًا ومنفعلًا داخل أسرته ومجتمعه، ويشكل التفاعل الإجتماعي جوهر عملية التنشئة الاجتماعية،[1] وتتم عملية التنشئة عبر مؤسسات واضحة المعالم (الأسرة، المدرسة، النادي....) لها أطرها وضوابطها، وكذلك خارج تلك المؤسسات الرسمية عن طريق التجارب الشخصية من خلال المعاملات اليومية.

-**التعريف الاجرائي:** نقصد بذلك الدور الذي تقوم به مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تلقين التلميذ السلوكات السوية التي تقيه من الانحراف، وخاصة دور المدرسة في ذلك.

2- الوقاية: بأنها مختلف الجهود المجتمعية التي تهدف إلى الحيلولة دون توفر عوامل وظروف الجريمة أصلا[2].

لذا تعرف الوقاية من الإنحراف: مجموعة من الإجراءات يتخذها الفرد والمجتمع للمواجهة والعلاج والدفاع ضد السلوكيات المنحرفة على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي،تهدف وراءها وقوعها أو التقليل منها، والعمل على اندماج الأفراد والجماعات في المجتمع.

-**التعريف الإجرائي للوقاية:** هي وقاية التلميذ من جميع المشكلات التي احتمال أن يتعرض لها داخل المؤسسة ووضع التدابير اللازمة لكي نستطيع تخليص مجتمعنا من جميع المشاكل.

---

[1] – حسام الدين فياض. مفهوم التنشئة الإجتماعية وأساليب المعاملة الوالدية، نحو علم اجتماع التنويري، ط1، 2010، ص8.

[2] – خديجة مقاتلي. (الاتصال الاجتماعي ووقاية الشباب من السلوك الانحرافي)، مجلة الصورة والاتصال، العدد الثاني والعشرون، جامعة الاغواط، 2018، ص3.

ونقصد ايضا طرق الوقاية التي تمارسها المدرسة من أجل تحصين التلميذ من الوقوع في سلوكات انحرافية.

3- الانحراف: يعرف بأنه "السلوك الإنساني غير السوي لأنه لايتماشى مع القيم والعادات والتقاليد التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوك الفرد، فهو إذا عدم مسايرة المعايير الاجتماعية أو بمعنى اخر عدم التوافق أو الصراع.[1]

- وهو سلوك يجب أن يردع سواء من طرف المجتمع أو القانون.

- هو سلوك له أسبابه المختلفة بالنسبة لكل تفسير إن كان بيولوجيا ، نفسيا، اجتماعيا...[2]

-**التعريف الإجرائي للإنحراف:** هو السلوك الذي يرتكبه التلميذ يخالف به نظام داخلي الذي يشكل مجموعة القيم و المبادى داخل المدرسة وهو عبارة ايضا على مشكلات سلوكية لدى بعض التلاميذ في المراحل التعليمية المختلفة مثل الغش, السرقة, الكذب و الشغب, العنف, تدمير و تكسير الأثاث المدرسي .....

4- المدرسة: تعتبر المدرسة مؤسسة رسمية ذات كيان مستقل وأهداف ومسؤوليات محددة،فهي الوسيلة التنظيمية الأساسية الموكل لها تطبيق مبادئ المجتمع وفلسفته وتجسيد تطلعاته.[3]

- تعتبر المدرسة بمثابة مؤسسات التنشئة الاجتماعية المكملة لدور الأسرة، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تخصيص برامج تعليمية ومناهج تربوية تتماشى مع أهداف ومخططات الدولة في مجال التعليم بهدف تأهيله لاكتساب خبرات والاستفادة من إرشادات وتوجيهات الأستاذ حتى يكون طفل صالح لمجتمعه.[4]

---

[1] سامية محمد جابر. الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر،1998، ص129.

[2] - خولة زروقي. (التعليم وتغيير السلوك المنحرف داخل مؤسسة إعادة التربية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2015-2016، ص64.

[3] - نصيرة خلايفية. (التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند الاحداث المنحرفين)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر، 2012، ص18.

[4] - العيد حيتامة. (دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في غرس قيم التربية البيئية عند الطفل الجزائري)، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد02، سكيكدة، 2012، ص193.

- **التعريف الاجرائي للمدرسة:** هي مؤسسة اجتماعية رسمية لها أهداف محددة من التنشئة الاجتماعية من خلال تخصيص برامج ومناهج تربوية لوقاية التلاميذ من السلوكات الانحرافية.

5- التغير الاجتماعي: هو جزء من المجتمع الإنساني وعلة وجوده وأهم مظاهره، فالمجتمع دائم التغير والتبدل؛ ذلك أن أي مجتمع إذا أراد الاستمرار التطور والازدهار أو على الأقل البقاء لابد وأن يمسه التغير بأي شكل. فالمجتمعات التي تقف جامدة في نشاطاتها وعلاقاتها.[1]

- **التعريف الإجرائي للتغير الاجتماعي:** هي التعديلات التي تحدث في مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتي تمس بشكل كبير المظاهر الثقافية مثل المعايير والقيم وغيرها.

المبحث الثالث: صعوبات الدراسة، المقاربات النظرية، والدراسات السابقة

المطلب الأول: صعوبات الدراسة:

- صعوبة الوصول إلى الميدان في الفترة المحددة للدراسة بسبب جائحة كوفيد- 19.

- شبه إنعدام الدراسات التي تناولت " دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الانحراف" بصورة مباشرة ، رغم تطرق بعض الدراسات إلى هذا الدور في سياق البحث في أسباب أو عوامل الانحراف و سبل الوقاية منها.

- اندراج الأغلبية الساحقة من الدراسات السوسيولوجية في الجزائر ضمن المنظورات الكلاسيكية للبحث السوسيولوجي، حتى وإن تعلق الأمر بدراسة السلوكات الانحرافية ، مثل المنظور الوظيفي ، والمنظور البنائي ، ومنظور التفاعلية الرمزية ومنظور التغير الاجتماعي ... إلخ ، مما يجعل المنظور الوقائي غائبا ، رغم أهميته في دراسة السلوكات الانحرافية . وهذا ما حاول الباحث توظيفه وإسقاطه على مؤسسة المدرسة كمؤسسة اجتماعية رسمية.

- صعوبة الوصول إلى المراجع، وان وجدت يوجد تشابه في المحتوى.

[1] - جمال عائدي وكمال جرو. (التغير الاجتماعي ونظرياته)، مجلة المداد، جامعة الجلفة، ص64.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية للدراسة:

1- نظرية التعلم : أثناء التنشئة الاجتماعية، يتعلم الفرد تدريجيا سلوكيات تمكنه من مسايرة حياته الاجتماعية بصورة جيدة، فمن بين أهم المكونات الأساسية لعملية التنشئة الاجتماعية؛ ما يسمى بالتعلم الاجتماعي والذي ينقسم إلى التعلم المباشر والتعلم غير المباشر:

- **التعلم المباشر:** فيتم عن طريق إكساب وتلقين الكبار للصغار ما ينبغي وما لا ينبغي القيام به، وذلك بطريقة مباشرة؛ حيث أن الكبار يعملون على تحفيز الصغار معنويا، وحتى ماديا في بعض الأحيان، كلما أتوا بسلوك حسن، ويتم عقابهم كلما أتوا بسلوك قبيح، و بالتالي يعمل الطفل على تكرار السلوكيات التي تدر عليه المزيد من التحفيز و الدعم المعنوي، ويعمل في نفس الآن على الابتعاد عن السلوكيات التي تشكل مصدر عقاب له.. وهكذا.

- **التعلم غير المباشر:** فيتجلى في اكتساب الفرد السلوكيات ومعارف بطريقة غير مباشرة، وغير مقصودة انطلاقا من محيطه، وذلك عبر اللعب و التقمص و التقليد.

بخصوص اللعب؛ فيرى بعض علماء النفس الاجتماعي؛ أن له دورا مهما في تسريع عملية التنشئة الاجتماعية للطفل؛ إذ يقوم الطفل عادة في لعبه بتقمص دور الطبيب أو المعلم أو الأب والأم ..الخ. وهذا ما يكسبه خبرات عديدة تؤهله للتكيف بصورة أفضل مع محيطه الاجتماعي. أما بخصوص التقمص؛ فقد أكد سيوارد Seward على أهميته في التعلم الاجتماعي، فما دام الطفل يتقمص دور الأب أو الأم ، فهذا ما يسرع عملية اكتسابه للقيم و المعايير السلوكية؛وخاصة قيم والديه[1]، أما بخصوص التقليد؛ فيرى كال من ميلر و دولارد Melleret Dollard أنه نمط من الاستجابات المتعلمة،و يلعب دورا كبيرا في عملية التنشئة الاجتماعية.

[1] – خليل قطب أبو قرة. سيكولوجيا العدوان، مكتبة الشباب، 1996، ص149.

كما تدخل هذه النظرية ضمن النظريات الوضعية كما أنها ضيقة النطاق وتبرز أهم مقولاتها في: «يتضمن سلوك التعلم مفهومين هما التدعيم و العقاب ، ويزيد التدعيم من تكرار السلوك، بينما يقلل العقاب من تكراره» .

«يتم تعلم السلوك المنحرف من خلال التدعيم المادي و الاجتماعي تماما مثل أي سلوك آخر» .

« السلوك الإجرامي هو ذلك السلوك الذي يتم تدعيمه بصور متباينة من خلال المبررات الاجتماعية و المكافآت المادية في بيئة الثقافة الخاصة للفرد».[1]

والأفعال المنحرفة ترتكب إذن عندما تضعف رابطة الفرد بالمجتمع أو تتقطع، هذا ما دعى له أيضا هيرتشي سنة 1969، إذ يعتقد هذا الأخير أن:

« القواعد و القوانين وليدة توافق اجتماعي و ما الانحراف إلا مخالفة لهذه القوانين، تعبر هذه التجاوزات أو المخالفات عن ضعف في ارتباط الفرد بقواعد و قوانين مجتمعه [2]، فحسبه الضبط أو التحكم يتضح من خلال "الترابط الاجتماعي" في شكل (تحكم خارجي، تحكم داخلي) و قد حدد بذلك عناصر هذا الترابط و علاقتها بالسلوك الانحرافي و المتمثلة في التعلق، الالتزام، الاستثمار و الاعتقاد.

2- نظرية التنشئة الإجتماعية:

إن الأطفال تتضح قدراتهم و تنمو و تنضج من خلال التفاعل الإجتماعي الذي يتيح لهم فرصة إكتساب السلوك الإجتماعي وثقافة المجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية و من أبرز مؤسسات التنشئة المدرسة التي تهدف لتنشئة الطفل تنشئة سوية عن طريق جملة من

[1] – فوزي أحمد بن دريدي. العنف لدى تلاميذ في المدارس الثانوية الجزائرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص54.

[2] – نصيرة خلايفية. مرجع سبق ذكره، ص158.

الأنماط السلوكية و القيم والمعارف التي تحدد للطفل معالم المجتمع الذي يعيش فيه فهي تلي الأسرة في التكفل بالطفل و رعايته و تنشئته إجتماعيا و تكمل خدماتها، كما أنها تعوده على النظام و العادات الصالحة و تتيح له فرصة إكتساب خبرات إجتماعية و علمية.

وهكذا يمكن القول أن كل مؤسسة مسؤولة عن تنشئة الطفل إجتماعيا وهذا بإعتمادها على أليات التنشئة الإجتماعية من توجيهات مباشرة لسلوك الطفل، و الثواب و العقاب لضبط سلوكات الطفل و تعليمه سلوكات جديدة.[1]

3- الإتجاه النفسي للإنحراف:

السلوك المنحرف بالنسبة إلى مدرسة التحليل النفسي،هو عبارة عن سيطرة دوافع وغرائز مكبوتة في اللاشعور، واندفاعها إلى الخارج (الأنا الأعلى).وهي تقيم تحليلها للسلوك المنحرف على مجموعة من الفرضيات وهي كما يلي:

1- إن السلوك المنحرف في الفرد، يشكل عصابا.

2- إن السلوك المنحرف هو نتيجة لتنشئة اجتماعية غير سوية، أو ناقصة.

3- أن السلوك المنحرف في الفرد،هو تعبير عن حالة الإحباط التي يعاني منه الفرد، نتيجة لحرمان من إشباع الحاجات النفسية-الاجتماعية الأساسية.

4- إن السلوك المنحرف هو تعبير وظيفي لذات عليا ناقصة.

5- إن السلوك المنحرف هو تعبير عن ظاهرة اللامعيارية (الأنومي Anomie)،وهو كذلك رأي إيميل دوركايم.

[1] - محمد كمال النحاسة وآخرون. الخدمة الإجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة، مطبعة السعادة، القاهرة، 1975، ص172.

ويرى فرويد أن السلوك الإنحرافي راجع لأعراض مرضية في شخصية الفرد وهو الذي يشير إلى حالات الكبت للغرائز والدوافع في اللاشعور.[1]

– وداخل نظرية التحليل النفسي توجد العديد من وجهات النظر المفسرة لطبيعة السلوك المنحرف، نذكر منها التفسير القائم على على سيكولوجية الإنحراف الذي يرجع السبب الى العوامل الداخلية التي منها يتشكل السلوك الانحرافي.

وتفترض وجهة نظر هذه –والتي يمثلها ديفيد إبراهامسون– أن هناك قانونين يحكمان السلوك المنحرف وهما:

1– أن السلوك المنحرف يتكون من عوامل متداخلة بنسق نسبي معين، ولكنها تختلف كميا ونوعيا بين حالة وأخرى.

2– أن السلوك المنحرف يتكون من عامل الميول والنزاعات المنحرفة،وعامل الظرف الكلي مقسوم على عامل المقاومة.فالسلوك المنحرف هو حصيلة ضعف في مقاومة الفرد للنزاعات المنحرفة.[2]

4– نظرية الضبط الاجتماعي:

قدم لي بلون وفريشات "Fréchette.M et blanc. M" نظريتهما في كتابهما "الانحراف والمنحرفون" و قد كانت الانطلاقة الأولى لمبادئ هذه النظرية ترتكز أو تستمد من اعتبار أن: «الكائن البشري يميل إلى عدم احترام القوانين، فتعمل التنشئة الاجتماعية على ضبطه اجتماعيا على ثلاث مستويات:

– **المستوى الاجتماعي:** من خلال اكتسابه الدور الاجتماعي.

[1] عامر مصباح. التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي، ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2010، ص274.

[2] المرجع نفسه، ص275.

- **المستوى النفسي:** من خلال اكتسابه الهوية.

- **المستوى النفس اجتماعي:** من خلال تعلقه بالوسط الذي يعيش فيه.

فعلى مستوى النفس اجتماعي، إذا احترم الفرد القواعد الخارجية المكونة للقوانين والمعايير الاجتماعية، نتحدث هنا عن القيم المستدخلة المتمثلة في المراقبة الداخلية، عدم الانجذاب و كذا الاندفاع.»[1]

فالفرد الاجتماعي هو الفرد الذي يكتسب دورا اجتماعيا متعلقا بمحيطه، كما أنه الفرد الذي تمكن من الضبط، أي لديه الوسائل الضرورية للتحكم في الانحراف. يلخص لي بلون و فريشات هذه المقاربة في مفهومين أساسيين يتمثلان في التنشئة و الاحتواء و ذلك تماشيا مع الافتراض الأساسي لنظرية الضبط التي تفيد إلى أن السلوك الاجتماعي يتطلب تنشئة مناسبة تجعل الفرد ينسجم مع مجتمعه، فانحراف الأحداث الذي نعيشه هو أحد نتائج التنشئة غير السليمة. ووفقا لذلك فالشاب كلما كان متعلقا بوسط ما سواء الأسرة أو المدرسة أو الرفاق، كلما كان حريصا على احترام المعايير السائدة بذلك الوسط ويتقبل قوانينها المفروضة عليه بصورة مقبولة إن تلقى تنشئة جيدة، فيتمكن من التحكم في نزواته إثر الضبط الجيد الذي يتوفر فيه، فضمن هذه النظرية نجد هناك عملية انسجام بين الضبط و عملية التنشئة لحدوث النتائج المرغوبة، كتكوين الضبط الأخلاقي الداخلي و تدعيمه ومتابعته عن طريق القيود الخارجية و هو ما يسمى "بالاحتواء"، إن المسلمة القاعدية لمقاربة الضبط الاجتماعي، تعتبر أن العلاقات التي تربط الأفراد مع المجتمع تتضمن اتجاهات ضد اجتماعية يمكن اعتبارها طبيعية، تميز كل أنواع الأفراد و من أجل تعديل هذه الاتجاهات، على الفرد أن يتلقى تنشئة اجتماعية تسمح له بالعيش في وسط الجماعة،بقصد الاعتراف بقواعد الضبط الاجتماعي الخارجي من خلال توسيع الضبط المعياري الداخلي[2]، فالأفعال المنحرفة ترتكب إذن عندما تضعف رابطة الفرد بالمجتمع أو تتقطع، هذا ما دعى له أيضا هيرتشي سنة 1969 ،إذ يعتقد هذا الأخير أن: «القواعد و القوانين وليدة توافق اجتماعي و ما الانحراف إلا مخالفة لهذه القوانين، تعبر هذه

[1] - Patricia Hanigan. La jeunesse en difficulté, presse de l'université du quebec, quebec, 1997, p230.
[2]- Maurice Cusson : Croissance et décroissance du crime , P.U.F, Paris, 1990, p51.

التجاوزات أوالمخالفات عن ضعف في ارتباط الفرد بقواعد و قوانين مجتمعه»، فحسبه الضبط أو التحكم يتضح من خلال "الترابط الاجتماعي" في شكل (تحكم خارجي، تحكم داخلي).
و قد حدد بذلك عناصر هذا الترابط و علاقتها بالسلوك الانحرافي و المتمثلة في **التعلق، الالتزام، الاستثمار، والاعتقاد.**

5- نظرية التغير الاجتماعي:

يطرح الأكاديميون التربويون بعض النماذج للعلاقة بين التربية والتعليم والتغير الاجتماعي من حيث التأثير، نذكر من ذلك:

- **الإتجاه الأول:** يرى أن للتربية والتعليم أثر في حدوث التغير الاجتماعي في أي مجتمع كان، حيث يرى المنادون بهذا الاتجاه أن للمدرسة دور قيادي في عملية التغيير اجتماعي حدوثا وقبولا وبالتالي فإنها صاحبة الدور الأساسي في صنع المستقبل. أما بعض الآخر فيرى أن للتربية دور أساسي في بناء الحضارة الإنسانية وتطورها، ووضع بعضهم صورة لدور التعليم مستقبلا"[1]. والخلاصة أن أصحاب هذا الرأي يرون أن المدرسة تستطيع صياغة الإنسان، وتشكيله، من خلال المؤثرات التي يتعرض لها الفرد.

- **الإتجاه الثاني:** الاتجاه الثاني المحافظ، يرى العكس، المجتمع هو الذي يؤثر على التربية والتعليم، حيث يرى المنادون بهذا الاتجاه أن التعليم "بصفته أحد النظم الفرعية في المجتمع يخضع كلية للممارسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وليس له سوى دور ثانوي في عملية التطوير والتنمية"[2]. ويرى أصحاب هذا الاتجاه المحافظ أن على المدرسة المحافظة على ثقافة المجتمع من جيل إلى جيل ومن عصر إلى عصر.

حيث يرى رواد هذا الاتجاه أن الأنظمة التعليمية أنظمة تابعة، ويعتبرونها مؤسسات مُسَيسَة، وجدت لتحقيق أهداف النظام السياسي القائم، فالدولة والنظام السياسي هي من تحدد أهداف المدرسة، ويخلصون إلى أن النظام التعليمي لا يمكن أن يكون مستقلاً عن المجتمع والذي

[1] – كمال صدقاوي. (التربية والتعليم وسؤال التغير الاجتماعي: مقاربة تحليلية نظرية)، مجلة روافد، جامعة الجلفة، 2021، ص155.

[2] – نفس المرجع السابق، ص156.

يشكل جزءا منه، فهناك علاقة وطيدة وتكاملية بين مؤسسات المجتمع السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والتربوية، والنظام التربوي لا يمكن أن يعمل أو ينجح خارج إطار منظومته الاجتماعية.[1] وعليه فإنهم يحاولون البحث عن سياق جديد، ودور واضح المعالم، يمشون في ضوئه، يتسم بالواقعية، ويتناسب مع ما يمكن أن تقوم به التربية على أرض الواقع، بعيدا عن المثاليات، ويستخلص القائلون بهذا الرأي إلى أسئلة كثيرة تحتاج إلى إجابة وهي: هل التربية هي التي تقود المجتمع؟ أم المجتمع هو من يقود التربية ؟وهل التربية نظام كلي أم جزئي؟ وإذا كانت نظاما جزئيا، فهل هو الأهم أم لا؟[2]

الاتجاه الثالث: ظهر هذا الاتجاه التفاعلي بعدما سادت تلك النظرة للتربية نتيجة لبطء عمليات التغير الاجتماعي. يؤمن أصحاب هذا التيار أن التربية لا تنشأ في فراغ، وإنما هي نظام فرعي يرتبط بالنسق الاجتماعي، ويؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فعملية التغيير في المجتمع تتطلب تغيير في مجموعة من العوامل، والمتغيرات، منها التربية وليس التربية فقط، فضلا عن أن نواتج العملية التعليمية لا بد أن تتأثر بشكل لافت بدرجة التفاعل بين الجوانب المجتمعية المختلفة ونوعها، "فإذا كان النظام التعليمي قادرا على التأثير في الأفراد، ومن بعدهم المجتمع، فإن المجتمع بدوره قادر على فرض رغباته، وتوجهاته على النظام التعليمي، ويستخدم الأخير أداة تساعده في تحقيق أهدافه وغاياته."

فالتغيرات السريعة التي شهدها العالم مع بداية العقد الثاني من القرن العشرين أسهمت في تغيير النظرة لدور المدرسة وأهدافها الأمر الذي جعل النظرية التقدمية التي سادت المدرسة الأمريكية على يد جون ديوي ورفاقه تصبح لها الغلبة.وقد أكد ديوي نقده للفكرة السابقة بقوله: لقد اعتبر كل المصلحين من رجال التربية الذين جاءوا بعد روسو أن التربية هي خير وسيلة لإعادة بناء المجتمع من جديد.[3]

---

[1] – محمد الهادي عفيفي. التربية والتغير الثقافي، مكتبة الانجلوا المصرية، القاهرة، ط5، 1980، ص160.

[2] – كمال صدقاوي. مرجع سبق ذكره، ص157.

[3] – نفس المرجع السابق، ص157.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة :

إن أي علم من العلوم يتميز بالطابع التراكمي، فالباحث يبدأ من حيث ينتهي الآخرون، وفي هذا الإطار ينبغي على كل باحث الإطلاع على ما كتب وتوصل إليه العلم في مجال بحثه خاصة في التخصصات التي لها علاقة بهذا البحث بصفة عامة. وللدراسات السابقة أهمية كبيرة في تحديد وتوجيه مسارات البحث، حيث تعتبر مرجعية نظرية له، ولذلك تعد الدراسات السابقة من المجالات الفكرية الهامة في نجاح أي دراسة ميدانية، ذلك أنها تعتبر بمثابة المرشد والموجه للبحث، كما تعتبر في بعض الدراسات المنطلق الفكري والمرجع المعرفي للدراسة. والدراسة الحالية وكغيرها من الدراسات اعتمدت على عدد من الدراسات السابقة سنحاول تقديم البعض منها والذي يخدم مشكلة البحث وأهدافه ويساعده في تخطي بعض الصعوبات المنهجية و الإمبريقية. ولابد من الإشارة إلى أن الخصوصيات الثقافية والتاريخية لها علاقة كبيرة بنتائج الدراسة، ونحن نورد هذه الدراسات للتدليل على الخصائص والسمات المشتركة بين الظواهر الاجتماعية رغم اختلافها في الزمان والمكان.

1- "**التنشئة الاجتماعية وظهور التسيب لدى تلميذ الثانوية**" للباحثة **مسعودي زهرة** بجامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر2 بسنة 2019/2018، وهي دراسة قدمت لنيل شهادة دكتوراه في تغيير اجتماعي.

تكمن أهمية الدراسة في توضيح الاتجاهات التنشئة الاجتماعية التي تتبنها الأسرة في تنشئة أفرادها وكذلك اتجاهات التنشئة الاجتماعية التي يتبناها المدرسون في تعاملهم مع التلاميذ في قاعات الدراسة وكذلك التنشئة الاجتماعية السائدة في جماعة الرفاق المدرسة ووسائل الاعلام وفيما ذلك إن كانت هناك علاقة بين اتجاهات التنشئة لهذه المؤسسات الاجتماعية وظهور التسيب المدرسي لدى تلاميذ الثانوي.

تدور الدراسة حول الإشكالية "**كيف تؤثر التنشئة الاجتماعية لكل من الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق ووسائل الإلام في تشكل التسيب لدي التلميذ في المدرسة الثانوية**"

أما فرضيته فكانت: "**العلاقات بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتفاعل أفراد كل منها مع التلميذ عوامل رئيسية في تشكل التسيب المدرسي**"[1]

تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي، طبقت الدراسة على عينة من تلاميذ مدرسة ثانوية تمثلت في 335 مبحوث ما بين الذكور والإناث شملت كل المستويات والتخصصات، عن طريق توزيع استبيان والإعتماد على الوثائق والسجلات.

بتحليل الإستمارات وصدور النتائج تم اتضاح صحة الفرضية العامة من خلال المعالجة الإحصائية المتمثلة في التنشئة الاجتماعية وظهور التسيب عند التلميذ.

– اثبتت الدراسة أن الإهمال الأبوي لسلوك الأبناء عامل أساسي في تبني الأبناء سلوكات غير سوية، برغم من المستوى الدراسي العالي للاولياء إلا أن ممارستهم لعملية التنشئة متذبذبة.

– البيئة المدرسية بعناصرها أرضية ممهدة لسلوكيات غير سوية بسبب النظرة السلبية للإدارة المدرسية ومهامها من طرف التلميذ.

– لجماعة الرفاق بالمحيط المدرسي تاثير كبير على سلوك التلميذ لأن اغلب المبحوثين رأوا بأن الزملاء لايوفرون الجو المناسب لحسن سير الدرس، من خلال التشويش،الغش،الهروب.

– تساهم وسائل الاعلام في ظهور التسيب، اذ اشارت النتائج أن المبحوثين يقلدون كل ما يرونه في وسائل الاعلام دون التمييز بين السلوك السوي والغير سوي خاصة المراهقين.[2]

2– "**دور المدرسة في الوقاية من جنوح الاحداث**" للباحث "**عبد العزيز ديلمي**" بجامعة سعد دحلب بالبليدة بسنة 2006، وهي دراسة قدمت لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي.

تكمن الاهمية في واجب الإعتناء بفئة الشباب بالجزائر والعمل على وقايتها من كل سبل الجنوح وأشكاله بناءا على دراسات موضوعية وعلمية، لإبداء أهمية البحث في دور المدرسة في الوقاية من جنوح الاحداث.

– تدور اشكالية الدراسة حول تساؤلات:

---

[1] – مسعودي زهرة: (التنشئة الاجتماعية وظهور التسيب لدى تلميذ الثانوية)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2019، ص5.

[2] – نفس المرجع السابق، ص129.

"1- ما هو الدور الذي يمكن أن تضطلع به المدرسة للوقاية من جنوح الأحداث ؟

2- هل وفقت المدرسة الجزائرية في التعامل مع حالات الأحداث الذين يعانون من مشاكل نفسية أو اجتماعية من شأنها أن تعرضهم للجنوح ؟

3- هل المدرسة الجزائرية مؤهلة للتعامل مع حالات السلوك الجانح داخل جدرانها ؟

4- هل توفر المدرسة الجزائرية نشاطات ترفيهية (رياضية وثقافية) من أجل تصريف بعض صور الطاقة النفسية لدى الأحداث و تنشئتهم على التعايش والمشاركة الاجتماعية ؟

5- هل المدرسة الجزائرية متفتحة بالقدر الكافي على مؤسسات المجتمع كالأسرة والجمعيات المدنية ذات العلاقة بقضايا الطفولة والمراهقة ؟

6- هل هناك تعاون بين المدرسة من جهة ، ومصالح الشرطة والدرك الوطني وكذا جهاز العدالة من جهة أخرى بهدف التوعية من مخاطر الجنوح الفردية والاجتماعية للوقاية منها؟"[1]

- بالنسبة للفرضيات إقترح الباحث فرضيتين:

الفرضية الأولى: تعزيز علاقة الأحداث بالمدرسة عامل مهم في الوقاية من جنوح الأحداث.

الفرضية الثانية: تفتح المدرسة على مؤسسات المجتمع يساهم في الوقاية من جنوح الأحداث.

- تم إنتهاج المنهج الوصفي الميداني للقيام بالدراسة، طبقت الدراسة على عينة من الجانحين، وعينة من موظفي الإكماليات والثانويات، تمثلت عينة الجانحين في 33 حدثا جانحا، أما حجم عينة المظفين تمثلت في 100 شخص، عن طريق توزيع استمارة لعينة المظفين، واجراء مفابية لعينة الجانحين.

- بظهور النتائج تم التأكد من صحة الفرضية الأولى من خلال كشف الدراسة عن أهمية تعزيز علاقة الحدث بالمدرسة. اما الفرضية الثانية كشفت عن تقوقع المدرسة وانعدام تفتحها على باقي المؤسسات المجتمعية بالرغم من أن انفتاحها يساهم في الوقاية من الجنوح.[2]

---

[1] - عبد العزيز ديلمي. (دور المدرسة في الوقاية من الجنوح)، رسالة ماجستير علم اجتماع ثقافي، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة، الجزائر،2006، ص18.

[2] - نفس المرجع السابق، ص23.

3-"**نماذج التماهيات لدي المراهق المنحرف في الوسط المؤسساتي**" للباحث "**عميري بومدين**" بجامعة قسنطينة بسنة 2013\2014، وهي دراسة قدمت لنيل شهادة ماجستير علم النفس عيادي.

هدفت الدراسة للتعرف على دور آلية التماهي والنمذجة في التفاعل النفسي والتكويني والإجتماعي في صيرورة المراهق المنحرف لينتقل من فعل بسيط إلى فعل إجرامي ومدى تأثير العوامل الذاتية والظروف الاجتماعية والتهميش في تكرار الفعل الإجرامي.

- تدور الدراسة حول الإشكال:"**هل المراهق المنحرف يعيد الفعل الإجرامي لظروف اجتماعية؟**

وهل المراهق المنحرف يعيد الفعل الإجرامي لعوامل ذاتية؟

هل التهميش في المجتمع والأسرة له دور لإعادة الفعل الإجرامي بالنسبة للجانح؟

كيف نعتبر التماهي بالنموذج آلية من آليات تكرار الفعل الإجرامي؟"

- أما فرضياته فكانت: "**الظروف الاجتماعية تلعب دور في عودة المراهق المنحرف الى إعادة ارتكاب الجريمة.**

المراهق المنحرف يعود الى إعادة ارتكاب الجريمة لعوامل ذاتية.

التماهي بالنموذج الية من اليات إعادة ارتكاب الجريمة."[1]

- تم إستخدام المنهج الوصفي لاعتمادها على الطريقة العيادية طبقت الدراسة على عينة من نزلاء مركز إعادة تربية الجانحين بتلمسان، تمثلت في 30 مراهقا ما بين18 و20 سنة شملت ممن ارتكبوا افعالا إجرامية وانحرافية، عن طريق توزيع استبيان.

- بتحليل الإستمارات وصدور النتائج تم إيضاح من خلال الفرضية الأولى بأن لاتوجد أي فقرة في فقرات البعد الذاتي فاقت 50%، الفرضية الثانية أثبتت نتائجها بأن كل العوامل الاجتماعية المتفاعلة تؤدي بالمراهق إلى الانحراف، أما الفرضية الثالثة لم تتحقق بسبب أن نسبة عامل التهميش ضعيفة.

[1] - بومدين عميري. (نماذج تماهيات لدى المراهق في الوسط المؤسساتي)، مذكرة ماجستير علم النفس العيادي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة،2014، ص15.

4-"**في المؤسسة التربوية دراسة حالة تلاميذ طور**" للباحثتين "**حسيبة بن مريم**" و"**حورية محجوبي**" بجامعة الوادي بسنة 2013\2014، وهي دراسة قدمت لنيل شهادة الماستر علم اجتماع التربية.

تكمن أهمية الدراسة في التعريف على أهم عوامل الانحراف لدى تلاميذ المرحلة الثانوية كما تبرز الأهمية في معالجة الانحراف كنمط من أنماط السلوك وفهم السلوك المنحرف في الوسط الاجتماعي.

- تدور الدراسة حول الإشكالية العامة: "**ماهي عوامل ظهور الإنحراف بالمؤسسات التربوية الجزائرية لدى تلاميذ الطور الثانوي (أولى، ثانية، ثالثة)؟**

- أما فرضيته العامة فكانت: "**هناك علاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية للاسرة والبيئة المدرسية في ظهور الانحراف لدى تلاميذ الطور الثانوي (أولى،ثانية،ثالثة).**[1]

- تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي ليكشف ويصف الظاهرة، طبقت الدراسة على عينة رئيسية من التلاميذ، تمثلت في 103 تلميذا وعينة ثانوية من الأساتذة شملت 20 أستاذا، عن طريق توزيع استبيان ومقابلة.

- بتحليل الإستمارات وصدور النتائج المتحصل اليها بواسطة المعالجة الإحصائية واستخدام المتوسط الحسابي و النسبة المئوية، كانت النتائج:

- أن هناك من إفراد العينة من أعاد السنة يقيمون في المدينة ، ولقد أكد الأغلبية أنهم يتعاطون التدخين ويتلفظون بعبرات غير أخلاقية، يستعملون ألفاظ سوقية في الوسط المدرسي و داخل الفصل, لا يرتدون المنزر ويتبعون الموضة و القصات العالمية، يستعملون الهاتف المحمول

-أن جل أفراد العينة يعيشون مع والديهم, كانت علاقتهم مع الأم و الإخوة عادية وجيدة على عكس العلاقة مع الأب .

- أن هناك من يسكنون بيت يتسع لأسرة نووية في حين أن الأغلبية عدد أفراد الأسرة يتجاوز

[1] - حسيبة بن مريم وحورية محجوبي. (الانحراف في المؤسسة التربوية دراسة حالة تلاميذ طور)، مذكرة ماستر علم اجتماع التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، 2014، ص6.

سبعة أفراد، ودخل الأسرة لا يكفي لسد متطلبات الحياتية، مما جعل المبحوث ممارسة نشاط عملي لشراء ما يرغب فيه. وهناك من أفراد البحث اعتبر الثانوية سجنا تقيد طموحاته فكان السبيل هو التمرد على القوانين والعصيان. ويمكن حصر عوامل انحراف التلامية في العامل الاجتماعي (التنشئة الأسرية. التنشئة الاجتماعية) والعامل الاقتصادي والمادي.

- الاستفادة من الدراسات السابقة :

لا يمكن لأي دراسة أن تنطلق من العدم فلابد من دراسات قبلها تناولت الموضوع وهذا أحد خصائص البحث العلمي الذي يمتاز بالتراكمية، فالباحث لابد له من الاطلاع على نتائج دراسات سابقة فهي نقطة البداية له .

وقد اعتمدنا نحن على اربع دراسات كانت بمثابة مرجع والمتمثلين في :

1- التنشئة الاجتماعية وظهور التسيب لدى تلميذ الثانوية.

2- دور المدرسة في الوقاية من الجنوح.

3- نماذج التماهيات لدي المراهق المنحرف في الوسط المؤسساتي.

4- الإنحراف في المؤسسة التربوية دراسة حالة تلاميذ طور.

من خلال هذه الدراسات التي إستعنا بها من حيث القيام بمقارنتنا بينهن وبين دراستنا، فقد استعنا بهن في أخذ بعض الأسباب و الأهداف للدراسة بالإضافة إلى بعض المفاهيم المشتركة بين الدراستين ، تمت دراسة موضوع التنشئة الاجتماعية والوقاية من الانحراف بشكل مباشر من طرف الباحث عبد العزيز ديلمي أين قمنا باستعانة به كمرجع في العديد من النقاط.

أما بالنسبة للدراسات الأخرى فلقد اختلفت النتائج والأسباب المتوصل إليها وكل من اراءهم وأفكارهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى اتفقوا على بعضها من حيث الآراء والأفكار والبعض من النتائج وغيرها.

خلاصة:

تبحث هذه الدراسة في "دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الانحراف" لذلك فإن إشكاليتها تتمحور حول واقع المدرسة ودورها في الوقاية من الانحراف. و مما سبق عرضه في هذا الفصل يكون قم تم تبيان أهمية هذه الدراسة و ما لها من دور في خدمة المجتمع و المختصين بهذه المواضيع.

الفصل الثانـي:

التنشئة الاجتماعية

تمهيد

تتعدد و تتنوع مؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأسرة، و المدرسة، جماعة الأقران و دور العبادة و وسائل الاعلام على اختلافها من تلفزيون و صحف....الخ و التي تتشابك و تتداخل فيما بينها، حيث تلعب كل منها دورا هاما في بناء شخصية الفرد وكيانه الاجتماعي، كما أنه كلما زادت درجة التوافق و الانسجام بين هذه المؤسسات ازداد تماسك المجتمع و وحدته و استمرار بقائه.

المبحث الأول: ماهية التنشئة الاجتماعية:

المطلب الأول: مفهوم التنشئة الاجتماعية

1- لغة:

ورد في لسان العرب "لابن منظور" في معنى انشاء الله الخلق أي "ابتدأ الخلق"، وفي معنى نشأ ينشأ نُشوءًا: رَبَا وشَبَّ، والنشأ هم أحداث الناس، وما التمسناه من في ضوء هذه المعاني أنها تُشير إلى مجموعة اعمال تكوين ونمو،حركة وتغير.[1]

تنشئة: (اسم) مصدر نشأَ. نشأ (فعل) أي نشَّأَ،ينشّئ،تنشئة،فهو منشئ، والمفعول منشَّأ.نشأ الصبي: أي ربَّاه وهذّبه وعلمه.أي ارتفع عن حد الصبا وبلغ الإدراك ، ونشئ في بني فلان أي تربى بينهم.[2]

- كما ورد في معجم الرائد لجبران مسعود في مادة "نَشَأَ": يَنْشَأُ نَشْأٌ ونُشُوءا ونَشْأةٌ ونَشاءٌ ونشَاءةٌ،

1-الشيءُ: حدث وتجَدد.

2-الطفلُ: شبَ ونما وقرب من الادراك.

---

[1] - أحمد زكي بدوي. معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية (انجليزي،عربي،فرنسي)، بدون دار نشر، الاسكندرية،1997، ص40.

[2] - حسام الدين الفياض. مرجع سبق ذكره، ص4.

3-في بني فلان: ربا فيهم و ترعرع.

4- السحابَةُ: ارتفعت وبدت."[1]

2- اصطلاحا:

هي العملية التي تنقل الثقافة من جيل الى اخر، والطريقة التي يتم من بها تشكيل الأفراد منذ طفولتهم حتى يكون بإمكانهم العيش في مجتمع ذو ثقافة معينة، ويدخل في ذلك ما يُلقنه الأباء،المدرسة،والمجتمع للأفراد من لغة، دين، قيم، ومعلومات.[2]

ويعرفها "بارسونز" على أنها عملية تعليم تعتمد على تلقيم ومحاكاة وتوحد مع الأنماط العقلية، العاطفية، والاخلاقية عند الطفل الراشد، وهي عملية دمج عناصر الثقافة في نسق الشخصية، وهي عملية مستمرة.[3]

- وفي التراث الإسلامي نجد اهتمام الإسلام بالطفل قال الرسول صلى الله عليه وسلم { كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه}[4] وهذا الحديث يعبر بشكل مباشر على أهمية التنشئة الاجتماعية بحيث أنها المحدد لشخصية الطفل ومستقبله الديني ونمط حياته بالمجتمع.

وقال الله تعالى: { والبَلَدُ الطيبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بإذْن رَبه والّذي خَبُثَ لاَ يَخْرُجُ إلاَ نَكدا كَذَلكَ نُصَرفُ الآيَات لقَوْمٍ يَشْكُرُونَ }[5]

المطلب الثاني: تعريف التنشئة الاجتماعية:

تعددت التعريفات حول التنشئة الاجتماعية، نذكر منها:

- أنها تلك العملية التي يتم فيها إنتقال ثقافة من جيل إلى جيل، والطريقة التي يتم بها تشكيل الأفراد من طفولتهم حتى يمكنهم العيش في مجتمع ذي ثقافة معينة.[6]

---

[1] - مسعود جبران، الرائد معجم ألفبائي في اللغة والاعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، ص891.

[2] - صوهير كامل أحمد. تنشئة الطفل وحاجاته، بدون دار نشر ،الأسكندرية، 1977، ص47.

[3] - محمد حسن الشناوي وآخرون. العلوم الاجتماعية والطفل، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2001، ص15،16.

[4] - شرح صحيح المسلم. بن أبي زكرياء يحي بن شرف النووي، المجلد الثامن، دار الفكر، لبنان، 2000، ص177.

[5] - القرآن الكريم. سورة الأعراف، الآية 58.

[6] - أحمد زكي بدوي. معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت،1977، ص130.

–تعرف بأنها " عملية تعليم وتعلم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف الى اكتساب الفرد – طفلا مراهقا، فراشدا، فشيخا– سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة، تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه طابع الاجتماعي، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية".[1]

– حيث تعرف بأنها عملية تهدف إلى توجيه المجتمع من خلال توفير قاعدة مشتركة للمعايير، والخبرات الجماعية ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها " العملية الاجتماعية التي يكتسب الفرد من خلالها ثقافة ، وسلوكيات مجتمعه ، مما يحفز من إدماجه ، وتكيفه اجتماعياً ، وهوما يساعد على تحقيق الاستقرار المجتمعي ".[2]

– وتُعرف على أنها التطبيع والاجتماعي للإنسان أو هي عملية التي تساعد على بناء الشخصية التي بمقتضاها يتحول الفرد من كائن بيولوجي عند مولده إلى كائن إجتماعي يكتسب خبراته وتجاربه من سبقوه إلى الحياة ويؤثر ويتأثر المجتمع الذي يعيش فيه.

– بأنها: العملية التي يتمكن الفرد من خلالها من اكتساب المعايير الاجتماعية الخاصة بمجتمع في أي وقت وتساعدهم على تنمية قدراتهم درجة كافية وتساعدهم على الاداء وخاصة فيما يرتبط بالنواحي الجسمية والاقتصادية والعاطفية.[3]

– التنشئة الاجتماعية هي سيرورة مستمرة ومتغيرة على امتداد الحياة الإنسانية كلها، حيث أنها تهدف إلى الاندماج الاجتماعي النسبي والمتوالي من لدن الفرد ومن جهة أخرى، بمثابة وسيلة لإكتساب الشخصية من خلال استيعاب طرائق الحركة والفعل اللازمة (معايير وقيم وتمثلات

[1] – مطوري أسماء. (مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها في تنمية قيم التربية البيئية)، أطروحة دكتوراه علم اجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة، 2016، ص28.

[2] – ناصف سعيد أمين محمد وآخرون. (دور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية من الجريمة)، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 25، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)، الأردن، 2018، ص168.

[3] – طارق عبد الرؤوف عامر. أصول التربية "الاجتماعية – الثقافية – الاقتصادية"، بدون دار نشر، 2008، ص132.

اجتماعية من اجل تحقيق درجة من التوافق النسبي عبر سياق الحياة الشخصية والاجتماعية داخل تلك الحياة المتغيرة باستمرار).[1]

المطلب الثالث: أهداف التنشئة الإجتماعية :

للتنشئة الاجتماعية مجموعة من الأهداف والمقاصد نذكر منها:

1- تكوين الشخصية الانسانية من خلال تحويل الطفل من كائن بيولوجي متمركز حول ذاته ومعتمد على غيره في اشباع حاجاته الأولية، إلى فرد ناضج يتحمل المسؤولية الاجتماعية السائدة فيضبط انفعالاته ويتحكم في اشباع حاجاته وينشا علاقات اجتماعية مع غيره، ويعد هذا الهدف الأساسي من عملية التنشئة الاجتماعية.

2- تكوين الفرد القادر مستقبلا على الاعتماد على نفسه وحل المشكلات التي تواجهه في المواقف الحياة المختلفة، مع اشراف الوالدين عليه في البدايات الأولى من حياته.[2]

3- تشكيل سلوك الطفل وضبطه وتوجيهه من خلال اكتساب الطفل للقيم والمعايير الاجتماعية، وايضا من خلاله تفاعله الاجتماعي مع الاخرين، فمن المعلوم أن المجتمع يقوم بغرس قيمه واتجاهاته في الفرد، كما يضع المعايير الاجتماعية التي تساعد الفرد في اختيار استجاباته للمثيرات في المواقف الاجتماعية المختلفة كما أن انماط السلوك واساليب التعامل والتفكير المجتمعية التي يكتسبها الفرد تساعده على اختيار السلوك المثل المطلوب واتباعه.

4- تعلم الادوار الاجتماعية والقيام بها: لكل مجتمع نظامه الخاص للمراكز و الأدوار الاجتماعية التي يشغلها ويمارسها الأفراد، والجماعات وتختلف هذه المراكز والادوار باختلاف السن والجنس والمهنة وثقافة المجتمع، فقد يرضي المجتمع ان تشغل المرأة مركزا أو أن تقوم بدور معين، بينما يرفضه مجتمع اخر ويرجع ذلك إلى نوع الثقافة السائدة.

---

[1] – رميساء إسحاق. (دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الممارسة القيادية)، مجلة الفكر، العدد2، جامعة الجزائر2، 2021، ص411.

[2] – عمر أحمد همشري. التنشئة الاجتماعية للطفل، دار الصفاء للنشر وتوزيع، عمان، ط1، 2013 ، ص23.

5- تكوين المفاهيم والقيم الأخلاقية للطفل: مثل التأكيد على مفهوم الذات الايجابي لديه، وعلى الصدق والأمانة والكرامة والتعاون وحب الاخرين، مما يساعده على الانسام مع الاخرين وللأسرة دور مهم في غرس هذه القيم.

6- تحقيق الأمن النفسي للطفل: اذ ان التنشئة الاجتماعية السوية تساعد الطفل على ان يعيش قدر الامكان في بيئة خالية من المشاكل النفسية والاضطرابات والمشكلات الأسرية، كما تعمل من خلال الرعاية الوالدية على تكوين طفل سليم العقل والجسم مما يؤدي إلى تكوين مواطن صالح.

7- اكتساب الطفل مهارات أساسية ،فمن خلال اتصال الطفل بالأخرين والتفاعل معهم والاشتراك في النشاط الإجتماعي.[1]

المبحث الثاني: مراحل التنشئة الاجتماعية، أشكالها، آلياتها، وأنواع المؤسسات

المطلب الأول: مراحل التنشئة الاجتماعية:

يمر الوليد البشري في عملية التنشئة الاجتماعية بأربعة أطوار متداخلة ومتكاملة، وهي:

-**الطور الأول:** يبدأ داخل الأسرة منذ مولد الطفل حتى دخوله المدرسة في سن السادسة من العمر، وتتميز هذه المرحلة بنمو الطفل الحركي واللغوي، وبقدرته على الانطلاق والتحرك في منزله وخارجه وباندماجه مع عالم الرفاق، ويكتسب الطفل في هذا الطور بعض العلاقات والمهارات، ويحاط برعاية واهتمام بالغ من الوالدين (وخاصة الأم)[2]، ولا تمارس عليه ضغوط اجتماعية، وإنما تقوم الأسرة ممارسة أساليب الضبط والتوجيه لأفعاله وتصرفاته، وبعامة يمكن القول بانه قبل سن السلاسة تبدأ ذات الطفل وشخصيته بالتشكل.

-**الطور الثاني:** ويبدا منذ دخول الطفل المدرسة حتى تخرجه من التعليم الجامعي، وفي هذا الطور يتعلم الطفل المهارات الأساسية اللازمة للتفاعل مع مجتمع اقرانه في المدرسة ومجتمع

[1] - عمر أحمد همشري. مرجع سبق ذكره، ص24.

[2] - محمود فتحي عكاشة ومحمد شفيق زكي. مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، بدون دار نشر، 1997، ص51.

الراشدين[1]، ومن المعلوم أن التفاعل في المدرسة يعد مجالا خصبا للتنشئة الاجتماعية للطفل، ويلعب المعلم /المعلمة دورا مهما في هذا المجال، لأن دورهما مكمل لدور الأسرة واستمرار له وتلعب الكلية أو الجامعة دورا مهما في تشكيل شخصية الشاب وصقلها وإعداده علميا وفنيا وتقنيا، ليكون بعد تخرجه قادرا على الإسهام الفاعل في مجتمعه وفي تطوره وازدهاره وتقدمه.

-**الطور الثالث:** ويبدأ بخروج الشاب من التعليم إلى العمل والحصول على مركز في مهنة معينة، وبدخول مجل العمل، يدخل الشاب العالم الأرحب والأوسع، ويلتقي بأناس من مختلف الأنواع والطبقات والمستويات، ويتعرض لمعايير جديدة في التعامل معهم ومع الوظيفة، مما يفرض عليه اكتسابها والتكيف معها بغرض قيامه بوظيفته أو عمله على النحو المطلوب، ومن المعلوم أن أماكن العمل تعد إحدى المؤسسات المهمة في عملية التنشئة الاجتماعية بعلمة وتشكل شخصية الفرد بخاصة.

-**الطور الرابع:** ويبدأ بتكوين الفرد أسرة جديدة، وبعد الزواج من أكثر مظاهر المشاركة والانتماء شيوعا في المجتمعات الإنسانية، ويتميز هذا الطور بالتخلص من الانغماس بالذاتية وتتعدى ذلك إلى الاهتمام بالآخرين ورعايتهم، إذ إن الدور الاجتماعي المتوقع من الإنسان في هذا الطور يحتم عليه أن يقوم بإنتاج الأطفال (التناسل ومن ثم رعايتهم والاهتمام بهم وتوجيههم).

وفي الفترة التي تلي سن التقاعد (الشيخوخة) يقف الإنسان موقف المتأمل من حياته السابقة، يستعرض ذكرياته وانجازاته بإخفاقاته السابقة، ويعمل مستشارا الأولاده المتزوجين وبناته المتزوجات في كثير من الأمور والقضايا التي يعرضونها عليه وبهذا، فإن عملية التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة.[2]

المطلب الثاني: أشكال وأليات التنشئة الإجتماعية:

1-أشكال التنشئة الاجتماعية: تأخذ التنشئة الاجتماعية للطفل شكلين رئيسين، هما:

[1] – عمر أحمد همشري. مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] – نفس المرجع السابق، ص27.

1-1- التنشئة الاجتماعية المقصودة (الرسمية):

تسمى التنشئة الاجتماعية المقصودة بهذا الاسم لأن هناك أهدافا مقصودة من هذه التنشئة يؤمل تحقيقها في نهايتها. وبالتالي، فإن العوامل التي تؤثر عليها يمكن ضبطها وتكييفها وتتم التنشئة المقصودة عن طريق التعليم والتدريس والتوجيه المباشر. وتعد الأسرة والمدرسة المصدرين الرئيسيين الأكثر تأثيرا في مثل هذا النمط من التنشئة. حيث تعمد الأسرة إلى تعليم أبنائها قيم المجتمع وعاداته وتقاليده الجميلة، بالإضافة إلى اساسيات اللغة، وبعض المهارات اللازمة لهم في مرحلة عمرية مبكرة من حياتهم مما يكون له أعظم الأثر في حية هؤلاء الأطفال[1]، كما يتكامل دور المدرسة مع دور الأسرة والبيت في تدعيم هذه القيم والعادات والتقاليد والاتجاهات الاجتماعية الإيجابية لدى الطفل وتشجيعه على مثلها وممارستها، إذ من المعلوم أن للتعليم المدرسي أهداف واضحة، وطرق واساليب ومناهج محددة تتصل بتربية الأفراد وتنشئتهم بالطريقة المطلوبة.

1-2- التنشئة الاجتماعية غير المقصودة (غير الرسمية) :

تسمى التنشئة الاجتماعية غير المقصودة بهذا الاسم لأنه ليس هناك أهداف مقصودة من هذه التنشئة يؤمل تحقيقها في نهايتها ولأن العوامل التي تؤثر عليها لا يمكن ضبطها وتكييفها ويستمد الطفل تنشئته في هذا المجال من مجتمعه وبيئته المحيطة، ومن خلال كثير من المؤسسات الاجتماعية كالمسجد والإذاعة والتلفاز والسينما والمسرح، وغيرها من المؤسسات، ولكن بطريقة غير مباشرة، حيث يتعلم الأطفال من بعضهم كثيرا من الأمور دون أن يكون هدفهم التعلم في كثير من الأحيان. كما يلاحظ الطفل الكبار بعامة ووالديه وإخوته الكبار بخاصة كيف يتصرفون، ويحاول أن يقلدهم وهو بهذا يتعلم باستمرار، وبطريقة غير رسمية أو غير مباشرة دون أن تكون لديه النية للتعلم.[2] وعندما يبلغ الفرد سن الرشد يتعلم من مجتمعه

[1] – محمد الخوالدة وآخرون. التربية والمجتمع والتنمية، جامعة القدس المفتوحة، عمان، ط1، 1993، ص101.

[2] – عمر أحمد همشري. مرجع سبق ذكره، ص26.

أمورا أخرى تتماشى مع هذه المرحلة العمرية. وتعتمد نوعية التعلم في هذه المرحلة على نوعية الأفراد أو المجموعات التي يتعامل معها الفرد.

2-آليات التنشئة الإجتماعية:

بما أنها عملية مستمرة يتم من خلالها تحويل الأفراد إلى شخص من خلال تعليمه عناصر الثقافة الإجتماعية ودمجه في النسق الاجتماعي، فإن هذا يتم بواسطة آليات تستخدمها لتحقيق أهداف مهمة، وهي:

1.2- التعلم : الذي يعني إكساب الفرد خبرات ومهارات لم يخضع لها سابقا و يكون محتاجا لها، وعندما يتم ذلك فإنه يكتسب عضوية مجتمعية متضمنة سلوكيات و أفكار و إتجاهات و معتقدات حصل عليها من خلال تفاعله بشكل مباشر مع ابويه و افراد اسرته و مجتمعه لتجعله قادرا على مواجهة ظواهر و مشكلات الحياة و التعامل معها. ولهذه الآلية التعليمية التنشئة شروطا يجب توفرها هي :

أ- التمييز: أي أن يكون الفرد قادرا أو له ملكة التفريق الإدراكي و المعرفي بين ما هو جديد و قديم ، وان تكون عنده القابلية في تشخيص السبب او الأسباب التي انتجت الشيء و جعلته جديدا و مختلفا عما موجود محيطه ، وهذا أول خطوة في تعلم الفرد لما هو جديد .

ب- المكافأة و العقوبة : هذا الشرط يستخدمه المنشئ مع المنشأ عندما يعلمه سلوكا جديدا ،فإذا أجاء فيه يحصل على مكافأة من عند المنشئ، وإذا لم يؤدي ذلك بإجادة فإنه يحصل على عقوبة من قبل المنشئ ، وكلما كان دقيقا و صحيحا في أدائه زادت مكافاته ، وكلما كان سلوك المنشأ متسقا حصل على مكافأة[1] ، أي لا يكون هناك إختلاف بين السلوك الأصح و الرضى عنه من قبل المنشئ ، وقد يحصل على مكافأة سريعة و بشكل مباشر بعد أدائه السلوك الصح ، و عليه نقول بأن المكافأة أكثر فاعلية من العقاب في تهذيب و بناء شخصية الطفل.

[1] – معن خليل عمر. التنشئة الاجتماعية، دار الشروق للنشر، عمان، ط1، 2010، ص65.

ج- فرض العقوبات الصارمة : إذ كون لهذه العقوبات استجابة غير مستحبة لان الحرمان من شيء ممنع ، ويجعل المنشأ مستجيبا لتعلم سلوك او معيار اجتماعي الا ان الحرمان في بداية السنتين الأوليين من حياة الطفل لا يكون معنى له لأنه لا يفهم اسبابه و في حالات اخرى يؤدي الحرمان الى السلوك العدواني و العنفي عند الكبار.

د. نظم ممارسة الأدوار : حيث يخضع الفرد التذبذبات ثنائية متناقضة داخل مجتمعه تتراوح بين قطبين مختلفين يتعلم من خلال هذا التذبذب أدواره الإجتماعية مثل : الخصوصية و العمومية ،النوعية و الأداء ، والتأثير ، التخصص و الإنتشار.[1]

2.2- توجيهات مباشرة : العديد من السلوكيات و المهارات و المواقف و الاتجاهات يتم اكتسابها و تعلمها بشكل مباشر، مثال على ذلك الام او الاب عندما تعلم ابنها او ابنتها كيف تأكل بالشوكة، وكيف تلبس ثيابها بنفسها دون مساعدة احد و كيف تتحدث مع الاخرين و تعلمها ما هو ممكن وغير ممكن .

3.2 – التقليد او المحاكاة : غالبا يقوم الأبوان بسرد أحاديث وقصص عن حياتهما الماضية و كيف تربيا و تعلما قيمتهما و سلوكهما ،اذ يقوم الأبوان بشرح و تفسير ادراكهما و خبرتهما و معتقداتهما الاجتماعية التي عاشوها و مارسوها ليؤثروا على أبنائهم و يتصرفوا مثلهم او يشتبهوا بهم ويقلدوهم ، كما يقوم الأبناء بمحاولة تقليد ابائهم من خلال بعض صفاتهم المميزة مثل : الوزن الصوتي أثناء الكلام والحديث مع الأخرين أو عند إنفعالهم وردود أفعالهم إذ أن الطفل يكون سريع التقليد و التعلم.[2]

المطلب الثالث: مؤسسات التنشئة الاجتماعية:

1-الأسرة :

الأسرة هي المؤسسة التربوية الأولى التي يفتح فيها الطفل عينيه ، و الأسرة أول جماعة يعيش فيها الطفل و يشعر بالانتماء إليها ويتعلم كيف يتعامل مع الآخرين في سعيه لإشباع حاجاته،

[1] معن خليل عمر. مرجع سبق ذكره، ص65.

[2] نفس المرجع السابق، ص66.

وهي المسؤولة عن تطوير المجتمع و توحيده و تنظيم الأفراد بما يتلاءم مع المجتمع الذي ينتمي إليه.

والأسرة هي التي تنجح في خلق مناخا اجتماعيا وجوا ديمقراطيا ملائما لنمو الطفل نموا سليما، وتطوره في إطار مجتمع سوي يعده إعداد صالحا للمجتمع الكبير الذي يتفاعل معه في رشده وشيخوخته، وبذلك يتحقق الاندماج والتكيف الاجتماعي المرغوب فيه[1]. ويتحلى أثرها في عملية التنشئة الاجتماعية فيما يلي :

– العلاقة بين الوالدين: السعادة الزوجية هي عامل من عوامل تماسك الأسرة مما يخلق جوا يؤدي لنمو الطفل نموا نفسيا سليم، والخلافات بين الوالدين تؤدي إلى أنماط السلوك المضطرب.

– العلاقة بين الوالدين و الطفل: تساعد العلاقات المُشبعة بالحب والقبول على نمو شخص يحب غيره و يتقبل الآخرين، بينما العلاقات و الاتجاهات السيئة كالحماية الزائدة والتمييز في المعاملة أو التسلط أو الاهمال يؤثر سلبا على نمو الطفل وصحته النفسية[2].

– العلاقة بين الأخوة: العلاقات المنسجمة بين الأخوة الخالية من التفضيل تؤدي إلى النمو النفسي السليم.

ومن أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة لتنشئة فرد سوي:

– التربية الجسدية: من خلال توفير للطفل المأكل و الملبس و العناية الصحية، وتعويده على عادات سليمة يمتلك من خلالها القدرة على مواجهة الحياة و اكتساب خبراتها.

[1] – إحسان محمد الحسن. علم الاجتماع العائلة، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2005، ص207.

[2] – براهيم سني. (العوامل الاسرية وعلاقتها بالتفاعل الصفي اللفظي بين المعلم والتلميذ في مادة اللغة العربية)، رسالة ماجستير في علم اجتماع التربية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2015، ص44.

– التربية العقلية: يتعلم الطفل من الأسرة اللغة و طريقة الكلام ، ليصبح قادرا على فهم أفكار الوالدين والأخوة و غيرهم، فالنمو اللغوي الناتج عن الاختلاط يثري المحصول اللغوي للطفل.

– التربية الخلقية: يأخذ الطفل عاداته و طباعه و أخلاقه من أفراد أسرته، فالود و العطف و الاحترام والاحساس بالمسؤولية كلها تساعد الطفل من الناحية الخلقية .

– التربية الجمالية: نظام حياة الأسرة في المنزل و ما به من أثاث مرتب و جميل يساهم في تكوين اتجاهات الطفل الجمالية.

– التربية النفسية: وهي مهمة لبناء الصحة النفسية السليمة للطفل، فإشباع حاجات الطفل المختلفة مثل الحاجة إلى الطمأنينة الأمن الحرية الحب المتبادل، وغيرها تشعره بالسعادة و تحميء له أسباب النجاح و التفوق ، في حين أن عدم اشباعها يعيق نموه النفسي و تكيفه السوي.

– التربية الترويحية : من واجب الأسرة أن تعود الطفل على الاستمتاع بوقت الفراغ و الشعور بالسعادة مع التفريق بين اللعب المفيد و اللعب الغير المفيد الذي يضيع فيه الوقت سدى.

2– رياض الأطفال: تعد الروضة المؤسسة الاجتماعية الثانية التي يتعامل معها الطفل في العصر الحالي،و لقد أشار التاريخ الى وجود اهتمامات بالمرحلة التي تسبق المرحلة النظامية، فالحضارة اليونانية أولت اهتماما كبيرا برعاية الأطفال و تبدأ هذه المرحلة من الولادة حتى سن السابعة.[1]

وتعد الفترة الزمنية التي يلتحق فيها الطفل بالروضة من أشد الفترات تأثيرا في سلوكه الاجتماعي و تشكيل شخصيته، حيث إن الحياة الاجتماعية في الروضة و ما تنتجه من

[1] – هجيرة حلوي وأمينة بوقطاية. (دور رياض الأطفال في تنشئة الطفل اجتماعيا)، مذكرة ماستر في علم الاجتماع التربوي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم،2017، ص13.

تفاعل الأطفال مع بعضهم البعض تأثيرا هاما و فعالا في التنشئة الاجتماعية. ويلاحظ هذا التأثير في ازدياد الألفة و المحبة و التعاون بين الطفل و الاطفال الآخرين في الروضة، وكذلك في لقاءاتهم مشاركة الطفل طعامه الخاص مع طفل آخر و بداية الاهتمام بالصداقة.

و يساهم رياض الأطفال في التنشئة الاجتماعية من خلال تحقيق الأهداف كتنمية الاحساس بالثقة بالأخرين، تنمية الاحساس بالاستقلالية مقابل الاحساس بالاعتمادية، تنمية و تهيئة استعدادات الطفل للحياة المدرسية، الاهتمام بالنواحي الصحية و أكسابه عادات مقبولة و توفير الألعاب الجماعية التي تجعل منه عضوا مقبولا في جماعته ، و إن تحقيق هذه الأهداف أيسر و أسهل نظرا لما يتمتع به برنامج الروضة من مرونة كافية و قلة الطلاب في الصف الواحد .

3-المدرسة: هي مؤسسة اتفق المجتمع على إنشائها بقصد المحافظة و نقل الثقافة من جيل إلى جيل آخر و توفير الفرص المناسبة كي ينمو جسمانيا و عقلانيا و الفعاليا و اجتماعيا إلى المستوى المناسب الذي يتفق مع ما يتوقعه المجتمع من مستويات و ما يستطيع الفرد. وتتيح المدرسة الفرصة لتلاميذها الذين يتحدرون من طبقات اجتماعية مختلفة على أن يقيموا علاقات متناغمة فيما بينهم، مع الحرص على محافظة كل واحد منهم على مفاهيمه و اتجاهاته و قيمه الخاصة المستمدة من أسرته و طبقته الاجتماعية. والفكرة التي تقوم عليها المدرسة هي "التنشئة تنشئة الجسم والعقل معا،وهذا ما تكون المدرسة قد أسدت للولد ما أسدته الدهور الى الجنس البشري بأسره."[1]

ويرى الدكتور معن خليل العمر أن تنشئة التلميذ في المدرسة غالبا تبدأ من سن السادسة و يكون لشخصية المعلم دورا بالغا في تنشئة التلاميذ ، فهو الذي يتولاهم بالتعليم و الإرشاد و يقضي أغلب أوقات اليوم معهم فيكون لهم قدوة في كل شيء و هم في هذا السن الصغيرة

[1] – محمد أحمد صوالحة ومصطفى محمود حوامدة. أساسيات التنشئة الاجتماعية، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1994، ص111.

يكونون كالعجينة التي يسهل تشكيلها.[1] كما تظهر العلاقة بين الأسرة و المدرسة و تأثيرها في سلوك التلميذ في اهتمام الأولياء بالمدرسة و قيمة المدرسة عند الآباء ، فإذا كان اهتمام الآباء بالمدرسة كبيرا وكان تقديرهم لأهميتها عاليا العكس هذا الاهتمام على التلميذ و تقديره لها ، و يمكن أن يحدث التعاون بين المؤسستين عن طريق تزويد بعضهما البعض بالمعلومات حول سلوك التلميذ داخل كلتا المؤسستين و تضافر جهودهما من أجل تشجيع السلوك الإيجابي و تعديل السلوك السلبي.

وحتى تقوم المدرسة بدور ايجابي في عملية التنشئة الاجتماعية يجب أن تراعي مايلي :

- توفير جو اجتماعي يقوم على الاحترام و الود و الطمأنينة.
- أن يكون المعلم ثابتا في معاملة التلميذ.
- تنمية الاتجاهات المرغوبة لدى التلمية.
- تجنب الاعتماد على التخويف و السخرية كوسيلة لتحقيق النظام .
- الاهتمام بدراسة مشكلات التلاميذ في أول ظهورها و التركيز على معرفة أسبابها وعلاجها.

4- جماعة الأقران (الرفاق):

الأقران هم الأطفال الذين يشبهون الطفل في المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و التعليمي وصفات أخرى مثل السن و الميول و الاهتمامات ، و للأقران دور مهم في التأثير بسلوك الطفل فإن اعتمد على مجموعة من الأطفال و شعر بالانتماء لهم يولد لديه الاحساس بالثقة بالنفس و الاعتزاز و يكسبه سلوكه الاجتماعي و يعلمه كيف يضبط عدوانيته و يعبر عن أفكاره و مشاعره وكيف يتقبل وجهة نظر الآخرين.[2] كما تحقق جماعة الأقران مجموعة من

[1] – مهرة سالم محمد. دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل السلوك السوي للأبناء، دار الفكر، القاهرة، ط1، ص135.

[2] – عدنان يوسف العتوم. علم النفس الاجتماعي، مكتبة الجامعة، الأردن، ص191.

الوظائف الأساسية ضمن عملية التنشئة الاجتماعية منها قدرتها على نقل ثقافة المجتمع إلى الطفل و تساعده ايضا على تحقيق الاستقلال الانفعالي و تعلمهم بعض مهارات التعامل الاجتماعي مع الآخرين بعيدا عن جو الكبار، و تتحمل الأسرة المسؤولية الكبيرة في مراقبة هذه الجماعات و متابعة أنشطتها المباشرة في تشكيلها حتى لا تقع في أخطاء.

و بالتالي تؤدي جماعة الرفاق دورا بالغ الأهمية في التأثير على نمو شخصية الطفل حيث تكسبه مهارات في كيفية التعامل مع الآخرين ، كما لايد لأسرة أن تقوم بمراقبة هذه الجماعة تحنيا لمشاكل قد تؤثر بالسلب في سلوكيات الطفل مع ترك المحال له لاختيار فئة أصدقائه.

5-المؤسسات الدينية

تقوم المؤسسات الدينية بدور مهم و وظيفة حيوية في عملية التنشئة الاجتماعية لما تتميز به من خصائص فريدة حيث لها تأثيرا هاما في تنشئة الفرد من حيث:[1]

- تعليم الفرد و الجماعة التعاليم الدينية و المعايير السماوية التي تحكم السلوك بما يضمن سعادة الأفراد داخل المجتمع و البشرية جمعاء.

- امداد الفرد باطار سلوكي نابع من تعاليم دينية .

- الدعوة إلى ترجمة التعاليم السماوية إلى ممارسة عملية و تنمية الضمير عند الفرد و الجماعة.

- توحيد السلوك الاجتماعي و التقريب بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

[1] - حورية حناني ولاله فاطمه. (التنشئة الاجتماعية ودورها في اكتساب وتعليم اللغة العربية)، مذكرة ماستر في اللغة والادب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة أدرار، 2020، ص10.

وتتبع دور العبادة الأساليب النفسية و الاجتماعية في غرس قيمها الدينية التي لها أثر كبير في التنشئة الاجتماعية مثل:

أ. الترغيب و الترهيب و الدعوة إلى السلوك السوي من أجل رضا النفس و الثواب و الابتعاد عن السلوك المنحرف تحيا للعقاب و عدم رضا النفس.

ب . التكرار و الاقناع و الدعوة إلى المشاركة الجماعية.

ومن هنا نلاحظ أهمية المؤسسات الدينية كوسيلة يعتمد عليها في عملية التنشئة الاجتماعية باعتبارها مؤسسات تربوية اجتماعية تغرس قيم و سلوكيات أخلاقية في شخصية الفرد.

6- وسائل الإعلام:

تقوم وسائل الإعلام بدور فعال في عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد حيث تسهم في إكسابهم معارف و معلومات حول موضوعات معينة ، كما تساعد على تكوين اتجاهات وقيم الأفراد، و وسائل الاعلام متعددة فهناك التلفزيون و الراديو و الصحف و المجلات ، حيث توجد الوسيلتين الأوليتين لدى معظم الأسر[1].ويتمثل أثر الاعلام في التنشئة الاجتماعية فيما يلي:

- نشر التعليم وتيسير سبل التعليم و التعلم.

- غرس القيم و المفاهيم و المعتقدات المناسبة في النفوس.

- الإسهام في حل المشكلات التي تعترض الحضارة الانسانية و في مقدمتها الأمية، وتكوين الاتجاهات الفكرية المرغوب فيها .

- التعارف الاجتماعي و احتكاك الجماهير مع بعض عن طريق نشر أخبار المجتمع واستضافة مفكرين و علماء و غيرهم .

[1] - حورية حناني ولاله فاطمه. مرجع سبق ذكره، ص11.

– الترفيه و هو ضروري لمنح الراحة التي تمكن البشر من مواجهة متطلبات الحياة.

و عليه تلعب وسائل الاعلام دورا بارزا في تنشئة الفرد من خلال ما تقدمه من معلومات و حقائق و أخبار وآراء.

المبحث الثالث: ماهية المؤسسة التربوية

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة التربوية وتطور النظام التربوي بالجزائر:

1- تعريف المؤسسة التربوية:

هي الأداة التي تعمل مع الأسرة على تربية الطفل وهي تنظيم اجتماعي ضروري لاغنا عنها لأي مجتمع من المجتمعات البشرية بما يقوم به من مسؤوليات إعداد الشيء و تأهيله لعمل الاختيارات السليمة والموافق الاجتماعية التي يتفاعل فيها مع الآخرين فضلا عن إعداده وتزوده بالمهارات والخبرات و المعارف المناسبة لعمره و التي تأهله للالتحاق بالمراحل التعليمية، كما أنها تعد مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع فهي متأثرة بكل ما يجري في مجتمعها و مأثرة فيه أيضا، إنها الأداة و الوسيلة و المكان الذي بواسطته تنقل الفرد من حال التمركز حول الذات إلى حال التمركز حول الجماعة[1]. بفضلها يصبح المجتمع إنسانا اجتماعيا و عضوا فعالا في المجتمع إذا هي المؤسسة التي أنشأها المجتمع لتربية و تعليم الصغار نيابة عن الكبار الذين شغلتهم الحياة إضافة إلى تعقد و تراكم التراث الثقافي، هي المؤسسة التي أنشأها المجتمع لتقابل حاجة من حاجاته الأساسية و هي تطبع أفرادها تطبيعا اجتماعيا لتجعل منهم أعضاء صالحين.

كما تشكل المدرسة نظاما معقدا أو مكثفا و رمزيا من السلوك الإنساني المنظم الذي يؤدي بعض الوظائف الأساسية في داخل البيئة الاجتماعية و هذا يعني بدقة أن المدرسة كما يبدوا لعلماء الاجتماع تتكون من السلوك أو الأفعال التي تقوم بها الفاعلون الاجتماعيون، و هن المعايير و القيم و الناظمة للفعاليات الاجتماعية و التربوية في داخلها و في خارجها. كما

[1] حسيبة بن مريم وحورية محجوبي. مرجع سبق ذكره، ص58.

يطلق عليها السوسيولوجيون مؤسسة شكلية رمزية معقدة تشمل على سلوك مجموعة كبيرة من الفاعلين وتنطوي على منظومة من العلاقات بين مجموعات.

2- تطور وإصلاح النظام التربوي في الجزائر: ورثت الجزائر المستقلة نظاما تعليميا مهيكلا حسب الغايات و الأهداف التي رسمها النظام الاستعماري الفرنسي و المتمثلة في محو الشخصية الوطنية و خدمة مصالحه المختلفة، فكان لازما على هذه المنظومة التربوية أن تتغير شكلا و مضمونا عكس الغايات والأهداف التي رسمها الاستعمار الفرنسي التي تمثلت في محو الشخصية الوطنية، وتعوض بمنظومة تربوية جديدة خصوصيات و مقومات الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية وللوقوف على تطور هذا النظام لابد أن نعرج على المراحل التي قطعها نظامنا التربوي إبان الاستعمار الفرنسي.[1]

- **مرحلة ما قبل 1930:** باعتراف الكثير من ممثلي الجيش الفرنسي و الإدارة الاستعمارية، كان التعليم منتشرا في الجزائر، كما كان تنظيم التربية يتمثل في الآلاف من المدارس و في مصلحة عمومية واسعة النطاق مفتوحة لجميع السكان.[2]

- **مرحلة ما بين 1930 و1962:** عهدت الإدارة الاستعمارية، إيمانا منها بخطورة التربية السائدة آنذاك على وجودها في الجزائر إلى تخريب اغلب هياكل و مراكز التثقيف و التعليم و انتهجت اتجاهات ايديولوجية استعمارية تتمثل في المشاريع التعليمية التي حاولت السلطة الاستعمارية تطبيقها.

- **مرحلة ما بعد الاستقلال 1962:** كان من الطبيعي أن تشرع الدولة الجزائرية في سن قوانينها القومية و الخروج من دوامة التبعية القانونية المؤقتة، و تغيرت بذلك أهداف التربية بعد الاستقلال تغييرا جذريا فأصبحت تتمثل في تكوين مواطنين أحرار، يعتزون بشخصية شعبهم العربية الإسلامية و يعملون على تدعيم النظام الوطني في الجزائر، وهدف التربية الآن يمكن تصوره باختصار في تكوين مواطن جزائري، يناضل من اجل الخروج ببلاده

[1] - نصيرة خلايفية، مرجع سبق ذكره، ص82.

[2] - نفس المرجع السابق، ص83.

من دائرة التخلف إلى مصاف الدول المتطورة اقتصاديا و حضاريا و التربية في الجزائر تحترم حرية الفرد و حرية المجتمع في وقت واحد.[1]

و بعد السبعينات أصبحت وزارة التربية الوطنية تهتم أكثر بإعداد منظومة تربوية جديدة و قامت مختلف المصالح بعدة تجارب تمت بإصدار أمر رقم 35-76 المؤرخ في 16 أفريل1976 [2]، والمتعلق بنظام التربية والتكوين وهو عبارة عن قانون أساسي خاص بالتربية و تحدد هذه الأمرية السائرة المفعول في انتظار ما سيتمخض عنه النشاط الجاري لإصلاح المنظومة التربوية في إطار التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري و غايات النظام التربوي الجزائري و المتمثلة في ما يلي:

- يستمد النظام التربوي مبادئه من القيم العربية، الإسلامية و مبادئ الاشتراكية.
- تنمية شخصية الأطفال و المواطنين و إعدادهم للعمل و الحياة و تتضمن هذه الغاية مبدأين أساسيين هما مبدأ النضج الواعي و مبدأ الاندماج في الحياة الاجتماعية والمهنية.
- اكتساب المعارف العامة و التكنولوجية.
- الاستجابة للتطلعات الشعبية و إلى العدالة الاجتماعية.
- تنشئة الأطفال على حب الوطن.

عمدت الحكومة الجزائرية لفتح أكثر من مدرسة، لتجعل التعليم ديمقراطيا في كل أنحاء الوطن، فهي تمول كل البرامج التعليمية و تعد أيضا كل المناهج الأكاديمية في كل المجالات و كل المستويات المختلفة، كما تسهر على تدريب هيئة المدرسين تدريبا لائقا.[3]

كما عملت الحكومة الجزائرية على تأسيس التعليم المجاني و الإلزامي بطريقة جزئية أو كلية باعتمادها على سياسة تعليمية تقوم على مبدأ التعليم الديمقراطي و طورت بذلك نظام

---

[1] – نصيرة خلايفية، مرجع سبق ذكره، ص84.

[2] – محمد زكريا وآخرون. تربية وعلم النفس، تشريع مدرسي: تكوين المعلمين، المستوى: السنة الثالثة، الديوان الوطني للتعليم عن بعد، وزارة التربية الوطنية، مديرية التكوين، ص 225 .

[3] – عبد اللطيف بن حسين فرج. نظم التربية واللتعليم في العالم، ، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2005، ص78.

التعليم الفني و المهني مع الزيادة في إعداد المدارس و الفصول و التلاميذ و المدرسين و في إنفاق الكثير من المال على التعليم. و على العموم فإن السلم التعليمي في نظام التعليم في الجزائر يتكون من التعليم الأساسي و مدته 9 سنوات و الذي يظم بدوره 5 سنوات للتعليم الابتدائي و 4 سنوات للمتوسط، أما الدراسة الثانوية فقد حددت ب 3 سنوات، تم التعليم الجامعي و مدته تتباين تبعا الدراسة، إما أن تكون 3 أو 5 سنوات و تسبق كل هذه المراحل التعليم في مدارس الحضانة و هو للأطفال حتى عمر السادسة.

المطلب الثاني: النظام التربوي والسلم التعليمي بالجزائر.

1- النظام التربوي:

نظرا لأهمية النظام التربوي ضمن مجموع الأنظمة الاجتماعية تعددت المفاهيم كل وفق الرؤية التي يتصور من خلالها النظام التربوي.

والنظام التربوي في مفهومه العلمي هو نظام يتكون من العناصر والمكونات والعلاقات التي تستمد مكوناتها من النظم السوسيو ثقافية والسياسية والاقتصادية وغيرها لبلورة غايات التربية وأدوار المدرسة ونظام سيرها ومبادئ تكوين الأفراد الوافدين إليها. ويتشكل كل نظام تربوي من مستويين أساسيين هما المستوى البنائي الواصف للنظام، والمستوى الوظيفي الواصف لعملياته.[1]

وبهذا إذا كان النظام قائما على أسس قيمية وعلمية فاعلة، انعكس ذلك على نوعية الإنسان وكفاءته، ومن ثم على أدائه كعضو يساهم إيجابا في تطوير مجتمعه وإنتاج حضارته والعكس كذلك.

تشهد المدرسة الأساسية والثانوية في السنوات الأخيرة وفي ظل خطاب الإصلاح تغيرات في البرامج (المحتويات) وتقنيات التدريس (المناهج) فرضتها التحولات الحاصلة في العالم المعاصر من الناحية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والثقافية، وأصبح تجديد المعارف في المدرسة الجزائرية وإعادة هيكلتها ضرورة حتمية نظرا للتطور التكنولوجي السريع.

[1] – عبد القادر حلوش. سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، ط1، 1999، ص29،30.

وتعكس الشواهد الواقعية في المجتمع العربي ولا سيما في السنوات الأخيرة العديد من التغيرات التي تمس جواهر النظام التعليمي، ومؤسساته المختلفة انطلاقا من التاثير المباشر سواء للنظام العالمي الجديد والليبرالي او لواقع المجتمعات العربية التي تسعى لتحديث نظامها التعليمي في ضوء ما طرحنه الإستراتيجية التنموية نحو عمليات التحول نحو الرأسمالية وما يصاحبها من عمليات تحديث للعملية التربوية.[1]

1-1- البرنامج:

هو عبارة عن تحديد المواد المراد تعليمها والمضامين التي تقدم في مرحلة من مراحل التعليم بمفهوم المعارف وكذلك الساعات المخصصة لذلك. فالمفهوم يقتصر هنا على ما كانت عليه كثير من برامجنا في فترة غير بعيدة، أي هناك مضامين مواد معبر عنها في شكل معارف.[2] كانت الخطط التي توضع في الماضي للبرامج التعليمية ونشاط التدريس والتعلم تعتمد إلى درجة كبيرة على حدس المربي أو المعلم. وكان الاهتمام الرئيسي في مثل هذه الخطط يركز على طرق التدريس بدلا التعلم. وعلى الوسائل بدلا من نتائج العملية بيد أن العملية التعليمية اليوم عملية مركبة وأكثر تعقيدا من مفهومها السابق لها. فهي تتكون من العديد من المكونات والوظائف المتبادلة التأثير والتي ينبغي أن تعمل على نحو متناسق، وتناغم، وتكامل بينها لكي تحقق أهدافها بنجاح. وإذا ما تحكمنا في مكون واحد فقط أو في عدد قليل من هذه المكونات، فسوف لا نحقق النجاح المأمول في تحسين العناصر الأساسية في الناتج التعليمي.

1-2 – تغيير المنهاج:

هو مجموعة من العمليات المخططة من أجل تحديد الأهداف والمضامين والطرائق واستراتيجيات التعليم وتقييمه، والوسائل المعتمدة للقيام به، مثل الكتب المدرسية والوسائل السمعية البصرية وغيرها. فالمفهوم هنا يقتصر على المضامين والمعارف، بل هناك

[1] – سماعيل يحياوي. (واقع الإصلاح التربوي في التعليم الثانوي)، مجلة الدراسات، جامعة وهران، 2017، ص98

[2] – قيرع فتحي. (المعلم والمقاربة بالكفاءات)، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، العدد03، جامعة الجلفة،2017، ص211.

استراتيجيات لتعليم هذه المضامين وترجمتها إلى مهارات تكتسب ويقيم عناه المتعلم، كما أن هناك الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك، بما في ذلك المهام التي يكلف المتعلم بالقيام بها.

"ولتمكين المناهج التربوية من مواجهة تحديات العولمة التي تحاول جاهدة أن تخلق نظاما تربويا واحدا من خلال محاصرة الثقافة العربية وتذويبها، وجب على الدول العربية أن تعمل على ضرورة ربط التعليم ومناهجه بالعمل واحتياجات السوق و الموازنة بين المواد النظرية والعلمية والعملية."[1]

ومع التركيز على النوعية وضبط جودتها والتأكيد على القيم و المضامين الإنسانية والعالية، وقيم الحق والعدل، دون إغفال لجوانب الخلق والإبداع والتنمية العقلية والتقنية، وحتى طرق وأساليب المواجهة وجب المناهج أن تعتمد على أسلوب تداخل التخصصات والعلوم وتحقيقا لوحدة المعرفة والفكر من جهة وتحقيقا لوحدة المنهج العلمي والميداني لحل مشكلات الحياة من جهة أخرى.[2]

2- **السلم التعليمي للمؤسسات التربوية كمنظمات متعلمة:** أما التعليم يقصد به نقل المعلومات من المعلم إلى المتعلم، فنقل المعرفة يعتبر كوسيلة للتربية و تجدر الإشارة إلى أن المعرفة ليست دائما قوة و إنما هي قوة إذا استخدمت فعلا و استفاد منها الفرد في حياته و سلوكه، هذا الاتجاه الحديث في التعليم أخذ في السنوات الأخيرة و في مختلف الأقطار العربية يعني بالطفل و ميوله و نشاطه، لجعله فعالا متعلما لا مستقبلا فقط للمعلومات، و قد عملت الحكومة الجزائرية على تأسيس التعليم المجاني و الإلزامي بطريقة جزئية أو كلية باعتمادها على سياسة تعليمية تقوم على مبدأ التعليم الديمقراطي و طورت بذلك نظام التعليم الفني و المهني مع الزيادة في إعداد المدارس و الفصول و التلاميذ و المدرسين و في إنفاق الكثير من المال على التعليم. على العموم فإن السلم التعليمي في نظام التعليم في الجزائر يتكون من التعليم الأساسي و مدته 9 سنوات و الذي يظم بدوره 5 سنوات للتعليم الابتدائي و 4 سنوات للمتوسط، أما

---

[1] – عبد النبي فاتحي. (الوضعية المهنية للمعلم في ضوء تدابير الإصلاح التربوي)، أطروحة دكتوراه علم اجتماع التربية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2016، ص129.

[2] – نفس المرجع السابق، ص130.

الدراسة الثانوية فقد حددت ب 3 سنوات، ثم التعليم الجامعي و مدته تتباين تبعا الدراسة، إما أن تكون 3 أو 5 سنوات و تسبق كل هذه المراحل التعليم في مدارس الحضانة و هو للأطفال حتى عمر السادسة.

المطلب الثالث: اصلاح مؤسسة المدرسة في ظل التغير الاجتماعي.

المدرسة والإصلاح في ظل التغير الاجتماعي:

ليست المدرسة المكان الذي يتلقى فيه المتعلم العلم والمعرفة فقط، بل هي المجتمع المصغر الذي يهدف إلى مساعدته على اكتساب الخبرات الإنسانية وأساليب ومهارات التفاعل والاتصال الإنساني، وبناء الشخصية المتكاملة التي تساعده على التكيف مع البيئة الاجتماعية الصعبة، وهي تعمل جاهدة أن تكون بيئة تربوية ينشأ فيها الطفل ليكون صحيح الجسم، صحيح العقل، مضبوط العاطفة، متزن الشخصية على علم بما له وما عليه من حقوق وواجبات، قادرا على أداء عمل يتقنه وخدمة نفسه ووطنه عن طريق هذا العمل.

التربية عملية دينامية مستمرة تتماشى مع تغيرات المجتمع فهي تتغير وتتشكل وفق ما يعرف بمفهوم الاصلاح، لكن هناك مشاكل وتحديات تعترض طريق الاصلاح، لذا فمن الواجب ان نأخذ هذه المشاكل والتحديات في عين الحسبان حتى نستطيع ان تخلق مدرسة فعالة وفاعلة[1]، لأنه كما نعلم أن عملية أي اصلاح تطمح لإعادة بناء المدرسة هي عملية طويلة النفس وان مسارها محفوف بالعقبات والمطبات، ذلك أنه بصرف النظر عن الطرق والمضامين التعليمية التي ينبغي إعادة صياغتها وجعلها أدوات تعليمية متكيفة بطريقة أفضل من ذي قبل، مع متطلبات الاداء الجيد الذي يفرضه هذا العالم السريع التحول، فإن إصلاح أي منظومة تربوية ينبغي عليه أن يتلاءم مع أحدث النظريات التربوية، مما يقتضي ضمنيا إحداث تغير تدريجي على نظرة المتعاملين في حقل المنظومة التربوية إلى مهنتهم وكفاءتهم الشخصية.

والمجتمع يوليها مهمة نقل القيم الثقافية والاجتماعية للأطفال، هذه القيم تعتبر ضرورية لتشكيل الراشدين وإدماجهم في بيئتهم ووسطهم. وإذا كانت المدرسة نسقا تربويا فرعيا للنظام التربوي العام في تهدف إلى ضمان عملية التواصل بين العائلة والدولة فإن النظام التربوي

[1] – عبد النبي فاتحي. مرجع سبق ذكره، ص135.

يسعى من خلالها إلى تحقيق وظائفه الخفية والمعلنة. حصر مسيجراف " هذه الوظائف في النقاط التالية:[1]

– وظيفة نقل التراث المتمثل في العادات والقيم، الأخلاق وغيرها من مكتسبات الأمة.

– وظيفة تقديم القادة السياسيين وتاكيد الولاء للنسق السياسي.

– وظيفة تقديم المبتكرين الذين يحتاجهم التغير الاجتماعي لبقاء المجتمع.

– وظيفة الاختيار الاجتماعي، أي فرز القادمين للعمل وتوزيعهم على المهن المختلفة (توزيع الأدوار).

– تزويد البناء الاقتصادي بالقوى المتعلمة المطلوبة في الظروف والأحوال الاجتماعية السائدة.

وما نلاحظه اليوم تراجع الدور الانضباطي الذي كانت تسير عليه هاته المؤسسة الرسمية، فبعدما كانت قراراتها تتسم بالصرامة والقوة وأن تكون دافعا قويا للتغير، وحمل المنتسبين إليها على الانصياع التام لأوامرها والتطبيق الفعلي والحرفي لكل ما يصدر من قرارات، أصبحت تمتاز بالمرونة والانسيابية في تحقيق الأهداف، وهذا ما ولد جيلا جديدا يتصف بعدم الدقة و الالتزام بمعايير وقيم المجتمع بسبب تراجع الوظائف التي كانت تقوم بها المؤسسة وهذا راجع الى عدم تمكنها من مواكبة كل من التطورات الاجتماعية والاقتصادية الحاصلة، مما أدى الى بقاء وتيرة مناهجها التعليمية بطيئة. وهذا الذي جعل التطورات تؤثر سلبا على أفرادها.

المطلب الرابع: التعريف بالطور الثانوي.

1- التعليم الثانوي

جزء لا يتجزأ من مجموع المنظومة التربوية، وهو بمثابة الحلقة الرئيسية في تمفصل منظومة التربية والتكوين والشغل، حيث يحتل موقعه بين التعليم المتوسط الذي يستقبل عددا هائلا من التلاميذ إلى جانب التكوين المهني من جهة، ومن جهة أخرى، بين التعليم العالى

[1] – فاطمة الزهراء سليمي. (اثر التغير الاجتماعي على مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الجزائر :مثال المدرسة والأسرة)، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد2، جامعة البليدة، ص76.

الذي يشكل المصدر الوحيد للطلبة المقبلين على الدراسة الجامعية وعالم الشغل من بعد. ويدوم التعليم الثانوي ثلاث سنوات و هو يتزامن مع فترة حرجة، و هي مرحلة المراهقة وما يصاحبها من تغيرات البناء النفسي والجسمي.[1]

2- أهداف التعليم الثانوي:

إن مرحلة التعليم الثانوي بما تحتله من منزلة تحتاج إلى نظرة متأنية انطلاقا من الأهداف العليا للمجتمع، إذ يجب أن يعاد النظر في توزيع الأدوار بحيث تكون المسؤولية ملقاة على الجميع وليس على التربويين وحدهم خاصة مع ارتفاع نسبة المتسربين والمعيدين وعجز الكثير من خريجي المدارس الثانوية عن الالتحاق بالتعليم العالي أو مواصلة تعليمهم بأساليب ذاتية وكذا عجزهم عن الالتحاق بعمل يصلحون لهم. فالواقع والحاجة يريدان مدرسة يتكامل فيها التعليم الثانوي العام والتعليم وتكوين المهنيين مع عالم الشغل، بغية تقليص الفجوة الحاصلة اليوم، ولن يتم ذلك إلا بإحداث تغييرات جذرية في المناهج وباتباع الأهداف التالية:[2]

- مواصلة تحقيق الأهداف التربوية العامة والتكفل بإعداد التلاميذ وذلك إما لمواصلة الدراسة العليا أو للاندماج في الحياة العملية مباشرة بعد تلقي تكوين مهني ملائم.

- تنمية التفكير العلمي لدى التلاميذ، وتعميق روح البحث والتجريب وتزويده بالمهارات الفكرية والعقلية اللازمة لعملية التعلم الذاتي بدل التركيز على حشو الأدمغة.

- إعداد الناشئ للحياة وذلك ببناء الشخصية القادرة على مواجهة المستقبل مع التأكيد على الهوية الثقافية الوطنية والإسلامية دون تعصب وترسيخ القيم الدينية والسلوكية في نفوسهم.

- تنمية قدرات المتعلم واستعداداته التي تظهر في مرحلة التعليم الثانوي وتوجيهها مع تهيئته للعمل في ميادين الحياة وسد حاجات البلاد من القوى العاملة المدربة التي تتطلبها خطط التنمية.

---

[1] - محمد بن بسعي. (مرحلة التعليم الثانوي بين الواقع والطموح)، مجلة الأسرة والمجتمع، جامعة الجزائر2، ص30.

[2] - نفس المرجع السابق، ص31،32.

خلاصة :

مما سبق عرضه يمكننا القول أن عملية التنشئة الاجتماعية للطفل عملية مستمرة تعمل على بلورتها وإيصالها إليه مجموعة من المؤسسات والجماعات الاجتماعية، وبقدر ما تكون هذه المؤسسات والجماعات متوافقة مع بعضها، بقدر ما تكون عملية تنشئة الطفل أكثر يسرا وسرعة بحيث تكون تنشئة تتوافق مع المجتمع الذي يعيش فيه.

الفصل الثالث:

الوقاية من الانحراف

تمهيد:

إن بحث دراستنا هذا يوضع ضمن منظور الوقاية من الانحراف ، وهو منظور يرمي إلى الحيلولة دون انتشار الظروف المؤدية للإجرام والجنوح من جهة ، والحيلولة دون بروز الشخصية الإجرامية والجانحة من جهة أخرى ، ولأجل ذلك فإن هذا الفصل خصص لتناول الانحراف والوقاية منه، وتم التطرق فيه من خلال المباحث والمطالب المختلفة للإنحراف والوقاية من الإنحراف من خلال ربطه بمفهوم التغير الإجتماعي، وذكر أهم نظريات الوقاية، صور الوقاية المختلفة، ودور المدرسة في الوقاية من الإنحراف.

المبحث الأول: ماهية الانحراف

المطلب الأول: مفهوم الانحراف:

- لغة:

- يُعرفه عبد الرحمان محمد عيسوي بقوله: (يمكن تعريف السلوك المنحرف بأنه سلوك مضاد للمجتمع،يستحق نوعا من العقاب، وعلى أنه سلوك يخرق القانون).

- ويعرف بأنه:(مجموعة من السلوك التي تهدد توازن النظام، أو بعبارة مورتونMerton يصبح مضطرب الوظائف).[1]

- **اصطلاحا:** الإنحراف وصف عام يطلق على كل سلوك مناف مع العرف العام للمجتمع ويعتبر تجاوزا للقواعد والمعايير والقيم، وتعددت والتعاريف حول مفهوم الإنحراف، نذكر منها ما يلي:

- يُعرف بأنه السلوك الإنساني غير السوي لأنه لايتماشى مع القيم والعادات والتقاليد التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوك الأفراد، فهو إذا عدم مسايرة المعايير الاجتماعية أو بمعنى اخر عدم التوافق أو الصراع.[2]

---

[1] - عامر مصباح. مرجع سبق ذكره، ص251.

[2] - خديجة مقاتلي. مرجع سبق ذكره، ص5.

– يشير مصطلح الإنحراف عند العلماء الاجتماع: "إلى انتهاك للتوقعات الاجتماعية و عدم الالتزام بالمعايير التي يرتضيها ويحددها المجتمع للسلوك".

– كما أنه:" الانحراف هو الخروج على قيم وعادات وتقاليد المجتمع".[1]

– **الإنحراف من منظور إسلامي:** "الانحراف ضد الاستقامة التي أمر بها الله ورسوله، وهو الميل عن طاعة الله ورسوله، والوقوع في المحرمات، فيما يتعلق بالعبادات والمعاملات والأخلاق،[2] قال الله تعالى: ﴿ فَاتَّقُوا اللهَ ما اسْتطَعْتُمْ واسْمَعُوا وَأَطيعُوا وَأَنْفقُوا خَيْراً لأَنْفُسكُمْ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسه فَأُولَئكَ هُمُ المُفْلحُونَ ﴾.[3]

– **الإنحراف من منظور علم الاجتماع:** ينطبق المصطلح بمعناه الواسع على أي سلوك لا يتفق مع توقعات ومعايير السلوك الفردي العامة والمقررة داخل النسق الاجتماعي،وتميل بعض المعالجات النظرية إلى الاهتمام بالسلوك الغامض والمعوق، أو الذي لا يمثل مجموعة الأعراف والقواعد الاجتماعية التي ينظر إليها بوجه عام على أنها أمور ضرورية لتحقيق التماسك و إقرار النظام داخل الجماعة الاجتماعية ويرى "م.ب كلينارد" أن هذا اتجاها مستهجنا أو غير مقبول بالدرجة التي تجعله يتخطى حدود التسامح في المجتمع المحلي.[4]

– **الإنحراف من المنظور النفسي:** ينظر العلماء النفس إلى السلوك الإنحرافي على أنه سلوك معاد المجتمع وهو لاشك كأي نوع آخر من أنواع السلوك الشاذ أو الغير سوي ولذلك فإن الشخص المنحرف لا يختلف عن الشخص المريض الذي يأتي أيضا بالسلوك الشاذ ومن ثم فإن السلوك الإنحرافي ما هو إلا نوع من السلوك الشاذ المرضى يحتاج إلى علاج كما تحتاج الأمراض العقلية إلى العلاج والرعاية، ركز هذا التعريف السيكولوجي للانحراف على اعتبار

---

[1] – عبد العزيز ديلمي. مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] – سليمان بن القاسم العيد. سبل وقاية الأولاد من الانحراف، دار الوطن للنشر، ط1، 2005، ص3.

[3] – القرآن الكريم. سورة التغابن، الآية 16.

[4] – خولة زروقي. مرجع سبق ذكره، ص61.

الانحراف مرض ويصدر نتيجة صراعات نفسية واضطرابات في قوى الشخصية يؤدي إلى عدم تكيفها مع النظم السائدة في المجتمع.[1]

– روبرت ميرتون فيرى أن الانحراف باعتباره ظاهرة اجتماعية ((هو مجموعة من السلوكات التي تهدد توازن النظام، أو بعبارة أخرى يصبح النظام الاجتماعي القائم مضطرب الوظائف.))[2]

من خلال عرضنا لمختلف التعريفات الخاصة بالانحراف وفقا لمداخل متعددة نستخلص أن هناك نقاط مشتركة في كل التعاريف حيث يعتبر الانحراف ظاهرة اجتماعية تشبعت بها الدراسات والأبحاث العلمية و أعطت لها تفسيرات وفي النقطة الموالية سنتطرق الأهم العوامل و الأسباب المؤدية إليه إن كانت ذاتية نابعة من الفرد أو اجتماعية نابعة من المجتمع.

المطلب الثاني: أنواع السلوكات الإنحرافية:

تتعدد وتتنوع المعايير المستخدمة في تصنيف الجريمة والانحراف فقد قامت محاولات أخرى لتصنيف السلوك الانحرافي بصفة عامة، والتمييز بين أنواعه المتخلفة ومثال ذلك تصنيف الانحراف من الناحية الوظيفية وذلك لتمييز بين الاشخاص الذي يكون سلوكهم مشكلة لهم وليس للآخرين، وكذلك الاشخاص الذين يكون سلوكهم مشكلة لهم وفي نفس الوقت مشكلة للآخرين وذلك على النحو التالي:

1- الانحراف الفردي: فبعض الانحراف على أنه ظاهرة شخصية لأنه يحدث مرتبطا بخصائص فردية للشخص ذاته أي أنه الانحراف في هذه الحالة ينبع من ذات الشخص وربما يصلح العامل البيولوجي والوراثة في تفسير هذا الانحراف فإذا لم تجد سببا متصلا فإن التفسير في هذا الانحراف قد يرجع الى المؤشرات الثقافية و الاجتماعية في تفاعلها مع الخصائص الوراثية للشخص بصورة تؤدي إلى الانحراف . يعد هذا النوع من الانحراف الأكثر انتشارا لأن كل فرد لديه أسبابه الخاصة للانحراف.[3]

---

[1] – خولة زروقي، مرجع سبق ذكره، ص63،64.

[2] – عماد بن تروش. (دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحصين الحدث من الإنحراف)، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد الثاني، جامعة الطارف،2017، ص47.

[3] – خولة زروقي، مرجع سبق ذكره، ص65.

2-الانحراف بسبب الموقف: ففي بعض صور الانحراف لا يلزم أن ننظر الى الموقف الخارجي ووطأة الموقف على الفرد، فهناك بعض المواقف قد تشكل قوة قاهرة يمكن أن تدفع الفرد إلى الاعتداء على القواعد الموضوعية للسلوك ومثال ذلك أنه في بعض المجتمعات قد يضطر رب الأسرة الى السرقة لأن الذي يتقضاه لايشبع مطامحها في الملابس وغير ذلك.

3- الانحراف المنظم: والذي يكون على شكل نسق اجتماعي قائم، يستند إلى ثقافة فرعية يؤدي إلى ظهور جماعات منظمة تمارس الانحراف.

- وهو الذي يقوم على قاعدة جماعية، أي من خلال تنسيق عمل جماعي، ويرى بعض العلماء أن التنظيم الانحرافي وليد صراعات اجتماعية وحصيلة توترات نفسية حادة يعاني منها الأحداث، فهو مرآة تعكس مثل هذه الخلفيات النفسية والاجتماعية للأحداث.[1]

4- الإنحراف العرضي: يطلق على هذا النوع من الانحراف على الانحرافات التي لا تتميز بالاستمرارية ،أو أنها خاصية غير ملازمة للفرد فهو يحدث من حين لآخر. فالفرد هنا لا يعاني من ظروف نفسية أو تربوية أو أسرية قاهرة تدفعه للانحراف ،وإنما يكون اندفاعه للانحراف بسبب الخطأ أو الاستكشاف ،ولا توجد حينئذ صعوبة في التراجع و الاعتراف بالخطأ أو حتى الندم.[2]

- وهو يمثل أكثر الأصناف الانحرافية تعقيدا من حيث أن المنحرف العرضي لا يتميز بحياة انحرافية ظاهرة، فهو شخص سوي متوافق مع المعايير الاجتماعية والأخلاقية السائدة في مجتمعه، إلا أن قدراته تضعف إزاء بعض الضغوط الشديدة الطارئة أحيانا، في فترة ما من حداثته بحيث يرتكب أفعالا إجرامية أو يسلك سلوكا منحرفا.

5- الانحراف المحترف: أي أنه يرتكب للفعل بهدف تحقيقه هدف مادي معين للحصول على ربح أو منفعة مادية بالدرجة الأولى، وبصورة مباشرة فالرعبة هي البعث الأساسي الذي يقف وراء المنحرف المحترف.

---

[1] - بوزبرة سوسن والعربي أشبوذن. (عوامل الإنحراف والاتجاهات النظرية المفسرة للسلوك الانحرافي)، مجلة الخلدونية، العدد1، جامعة تيارت، 2020، ص358.

[2] - خولة زروقي، مرجع سبق ذكره، ص65.

6- الانحراف الجماعي: هو ذلك التجمع البشري العضوي الذي لا يرتبط بتنظيم دائم ولا يتبلور حول أهداف محددة بل هو حصيلة عدوى الفعالية تسري بين مجموعة من الأفراد فتسوقهم في اتجاه واحد ينتهي أثره أو قد يدوم، لأن الانحراف في ذاته هو ظاهرة نفسية تتضمن وحدة في المشاعر ووحدة في السلوك.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤدية للانحراف:

- العوامل الاجتماعية للانحراف:

يمكن أن نقسمها إلى عوامل خارجية متعلقة بالمحيط البعيد عن الطفل، وعوامل اجتماعية ضيقة تتعلق بالمحيط الضيق والقريب من الطفل.

أ- العوامل الاجتماعية الخارجية (المحيط البعيد): أدى تغير أنماط العيش التقليدية في المدن وكذلك في الأرياف، التحولات الجذرية على المستوى المحيط الخارج للطفل، سببا هاما من أسباب تنامي ظاهرة الانحراف، والمحيط الخارجي المتمثل في الطفل الحضاري، والعامل الثقافي ووسائل الإعلام ما ليست له علاقة مباشرة بالطفل، وأنماط تنسجم آثاره عليه، على خلاف المحيط القريب الذي يسلط على الصغير تأثيرا مباشرا وحيثيا، ويستهدفه بصفة واضحة وجلية. ويرجع العلامة عبد الرحمان ابن خلدون، في مقدمته مظاهر الالحلال التي تتفشى في المجتمع، لفترة الإنتاج ووفرة الأموال، ويرى أن أهل الحضر لكثرة ما يعانون من فنون الملاذ، وعوائد الشرف، والاقبال على الدنيا، والعكوف على شهواتهم فيها، وبذلك يفرز التقدم عادات سيئة بدورها عرضا للجريمة والانحراف[2]. فهذا الانحلال داخل المجتمع هو السبب الرئيسي للانحطاط الأخلاقي، والتصدع الاجتماعي، كما أن الركود الاقتصادي له دور كبير، في تشجيع الأطفال على ارتكاب أعمال اجرامية، لعدم قدرة عائداتهم على تلبية رغباتهم واحتياجاتهم، فيلجئون إلى السلوكات المنحرفة لتغطية ذلك النقص. ويرى "بورجر

---

[1] – بوزبرة سوسن والعربي أشبوذن. مرجع سبق ذكره، ص358.

[2] – رضا أحمد المزغني. الظروف والعوامل والمؤثرات المؤدية للإنحراف الأطفال، بحث بعنوان الندوة العلمية الأطفال والإنحراف، والمنعقد بجامعة الجزائر، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،2008، ص7.

BOREGER" في كتابه "الإجرام و الظروف الاقتصادية" أن الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع هي السبب في خلق ظاهرة الجريمة وتحديد كمها وكيفها.

– **العامل الاقتصادي:** إن أنصار هذه النظرية يتأكدون على أن الجريمة والانحراف هي نتاج حتمي لأحد النظم الاقتصادية، وهو النظام الرأسمالي وحجتهم في ذلك، أن النظام يرتكز على المبادلة الحرة للسلع والخدمات وعلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، هذا بدوره يحمي حرية المنافسة بين المنتجين وأرباب العمل، وبدوره يؤدي إلى انتشار الأفعال والسلوكات الاجرامية، مثل الاحتيال والغش لترويج البضاعة، وكذلك كون صاحب العمل يستغل العمال ويزيد ساعات عملهم وبأجر زهيد، وهذا يدفع العمال إلى استخدام أساليب مختلفة منها الشرعية ومنها غير شرعية لاسترداد حقوقهم والدفاع عنها.[1]

ومنه نستنتج بأن أصحاب هذا الرأي اعتبروا أن الانحراف والجريمة هما نتيجة حتمية لنظام رأسمالي يعتمد على السلطة الفردية والاستغلال.

كما أن العوامل الاقتصادية هي من العوامل المهيئة للسلوك الإجرامي والانحرافي، فهي لا تنتج أثرها الإجرامي إلا إذا صادفت لدى الفرد من الأصل استعدادا اجراميا، فتكون بذلك عاملا مساعد أو مهيئاً للانحراف، وحجتهم في ذلك أن هناك اشخاص أغنياء قاموا بسلوكات إجرامية يعاقب عليها القانون، رغم أنهم مكتفيين من الناحية المادية، ولديهم المال والقوة، وأن هناك من الأشخاص الذين ينتمون إلى طبقة الفقيرة لكنهم لا ينتهجون طريق الانحراف والجريمة.

– **العامل الأيكولوجي:** نقصد به العوامل البيئة، أي العوامل الموجودة خارج نطاق الفرد وخارج المنزل التي يتعرض لها الحدث، ومنها مشاكل الرقابة، ورفقاء السوء، ومشكلات وقت الفراغ والأثر السلبي لوسائل الاعلام والسينما، والمشاكل الدراسية. وهناك العديد من الدراسات التي حاولت الربط بين البيئة الحضرية والانحراف السلوكي، والتي استنتجت أن معدلات الجريمة تزداد في المدن التي تتسم بالحجم الكبير، ويرتفع فيها معدل هجرة السكان إليها، وتتعدد فيها

[1] – كوثر بودان وسامية حمار. (العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث في الجزائر)، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، العدد06، جامعة الأغواط، 2020، ص39.

الأجناس والجنسيات المختلفة، وتنتشر فيها الأحياء الفقيرة، ذات المساكن العشوائية المتهاوية؛ ولقد تطرق بعض الباحثين إلى أن البيئة العامة (الاقتصادية، الثقافية، السياسية ...) تساهم في انتشار السلوك الانحرافي والتي تنعكس في عدم قدرة المؤسسات الاجتماعية المختلفة على أداء وظائفها، مما يساعد على زيادة فرص الانحراف السلوكي لدى الأطفال على وجه الخصوص.[1] ويمكن الاشارة إلى المدرسة كإحدى المؤسسات التربوية الفاعلة في تشكيل سلوك الطفل، والمدرسة جزء من الثقافة العامة للمجتمع الذي تعمل فيه، ظروفها هي ظروف ذلك المجتمع، فإن وجدت المجتمع جالها متفككا فإنها بلا شك من حولها من يحمها من أثر هذه الظروف السيئة وغير الملائمة لتربية الطفل.

– **العامل الثقافي:** فيرى بعض المفكرين، أن ارتفاع المستوى العام للتعليم يقلل نسبة الإجرام لأن التعليم بمفهومه الواسع يهذب النفوس ويعودها على الالتزام بتقاليد المجتمع ونظمه واحترام القوانين السائدة فيه، وبذلك يعد من تأثير الدوافع الاجرامية الأخرى. ويرى آخرون أن للثقافة والتعليم جانب سلبي، يتمثل في تلقين الأفراد الطرق التي تمكنهم من ارتكاب جرائم مع تفادي العقوبة، ويدخل في ذلك ما يسمى في علم الاجرام جرائم "الياقات البيضاء". والتي تصدر عن أشخاص ذوي مستوى ثقافي عال، وهم في الظاهر فوق الشبهات مقارنة مع الاجرام العادي الذي يصدر غالبا عن اشخاص إلى أوساط متدنية في المجتمع.

– **وسائل الاعلام:** على الرغم من تأكيد المادة 17 من اتفاقية حقوق الطفل عن الوظيفة الهامة التي تؤديها وسائل الاعلام من حيث تقديم المعلومات للطفل والتي من شأنها أن تحقق الرفاهية الاجتماعية والروحية والمعنوية، وصحية والجسدية والعقلية فإنها: أكدت في الآن ذاته على وجوب حماية الطفل مما تسبب فيه هذه الوسائل الاعلامية من تأثيرات سلبية على نمو الطفل وتكوينه وقابليته للتأثير يصبح ضحية مخاطر جمة تؤدي به للانحراف؛ وعلى الرغم من العديد من المختصين،[2] إلا أن التلفزيون والسينما والإنترانت وغيرها من الوسائل هي في الواقع سلاح

[1] – كوثر بودان وسامية حمار. مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 43.

ذو حدين، إلى جانب مزاياها الترفيهية والعلمية، فهي تساهم بقدر كبير في إشارة العنف والادمان على الكحول والمخدرات والاطلاع على عالم الجنس. وبصفة عامة يمكن القول أن هناك علاقة مباشرة بين الجريمة والانحراف من جهة، وبين مشاهدة العنف والاجرام التي تبثها وسائل الاعلام من جهة أخرى.

ب- العوامل الاجتماعية الضيقة (المحيط القريب): تشتمل هذه العوامل على مجموعة الظروف التي تحيط بالطفل وبيئة معينة، وتؤثر في سلوكه وتصرفاته كعلاقته بأسرته وأصدقائه وجيرانه، وهي لا تقتصر فقط على الظروف المادية الملموسة بل تشتمل أيضا الجانب المعنوي لتلك البيئة. ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى 3 عوامل رئيسية:

- **العامل الأسري:** تبدأ عملية التنشئة الاجتماعية للطفل أولا داخل الأسرة بوصفها الخلية الأولى المسؤولة عن تربيته وضمان سلامته البدنية والعقلية، ومن هنا كانت الأسرة الخلية الأساسية للأمة يصلح بصلاحها المجتمع بأسره، ويتدهور أخلاقيا وقيميا وسلوكيا بتدهورها. وانحراف الأحداث مرتبط ارتباطا وثيقا بالأسرة وما توفره من نظام لرعاية الأبناء وتنشئتهم تنشئة صالحة،[1] وإن اضطراب الأسرة وانحلال العلاقات داخلها يشكل عاملا أساسيا في انحراف الأحداث. وهو راجع أساسا إلى إهمالها لواجباتها التربوية وتعهداتها الأخلاقية، وعدم محافظتها على نقاوة بيئتها لتنشئة جيل سليم يتحلى بمكارم الأخلاق.

- **البيئة المدرسية:** تعتبر المدرسة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تقوم بتنشئة الطفل وتهذيب سلوكه، هذا يعتبر الدور الاساسي الذي أنشأت من أجله، ولكن هناك استثناءات فكما يمكن للمدرسة أن تعلم وتربي، يمكنها أيضا أن تقدم وتنشئ جيلا مشبعا بالأفكار الاجرامية والعنيفة، ويحدث هذا عندما يكون للمعلم إديولوجيات معينة تحمل في طياتها العنف والتعصب فيحاول أن يغرسها في فكر المتعلمين، من خلال تشبيع عقولهم بهذه الأفكار، كما أنه يمكن أن يكون الأستاذ شديدا قاسيا مع تلامذته، ويعنفهم بكل الأشكال (المعنوية و المادية وحتى الرمزية)، فهنا يخلق لدى الطفل حالة من الكبت والخوف من المعلم وحتى من المدرسة، وقد

[1] – كوثر بودان وسامية حمار. مرجع سبق ذكره، ص41.

يدفعه هذا إلى القيام بسلوكيات منحرفة؛ وقد يتعلم السلوك المنحرف من أقرانه في المدرسة، كالتدخين أو السرقة، أو حتى التطاول على المعلم والعاملين بالمؤسسة التعليمية؛ كما قد يتعلم الهرب من المدرسة بدافع اللعب أو التنزه معهم، ويهمل دروسه ومن ثم يتعرض للطرد أو يتسرب من المدرسة بارادته، وهذا يفتح له أبواب الانحراف على مصرعيه.

– **بيئة العمل:** تعتبر بيئة العمل ونوع النشاط الذي يزاوله الشخص من العوامل التي تؤثر تأثيرا كبيرا على ظاهرة الاجرام، وبما أن العمل يقوم بدور كبير وهام في حياة الانسان لأنه يشغل جزءا كبيرا من حياته لكثرة السنوات التي يقضيها في العمل بعكس الأسرية والمدرسية التي قد تكون محدودة لسنوات معينة، والعمل المكان الذي تبدأ فيه مرحلة الاستقرار للشخص، إذا كان هذا العمل موفقا لرغباته وميوله، وهو الذي يحدد قاعدته الاقتصادية في الغالب، وهو فرصة للإلتقاء بعدد مختلف من الناس وقد يترتب على هذا الالتقاء ألفة وصداقة أو ينتج عنه عداوة وجفاء، ومن خلال ذلك تبرز مناسبات لتعارض الاتجاهات وسنوح الفرص لسلوك الاجرامي.

– **بيئة الأصدقاء:** تعتبر بيئة الأصدقاء من المراحل التي يمر بها الانسان في مراحل حياته المختلفة، فكل مرحلة لها بيئة أصدقاء محددة وغالبا ماتكون مؤقتة، وكل من هذه المراحل التي تمر بها تأثير في حياته تسهم في تكوين شخصيته،وبلورة اتجاهاته النفسية، فالطفل غالبا ما يبحث عن جماعة تناسبه في السن والمنزلة الاجتماعية والاهواء والرغبات[1]، وهي الجماعة البديلة التي يشعر الحدث بالاستقلالية والتسيير والخروج عن السلطة الأسرية، فإذا كانت هذه الجماعة ذات مثل عليا ومبادئ سليمة، فإن الحدث سوف يكتسب تلك الصفات أو إذا سادت هذه الجماعة نشاطات غير مرغوبة، فإن تأثيرها على الحدث يكون كبيرا أو ينحدر معها إلى الهاوية في السلوك الاجرامي.

[1] – عبد الرؤوف المراكشي. (إنحراف الأحداث من الواقع والقانون)، مجلة القضاء والتشريع، جامعة الزيتونة، 1989، ص55.

- العوامل الذاتية للإنحراف:

أ- الصفات الجسدية: يدخل في إطار الصفات الجسمية طول الحدث ووزنه، وطول كل من ذراعيه وساقيه، وطول باقي الجسم، وحجم الوجه بالنسبة للرأس وشكل الوجه وطريقة اتصال الجبهة بعظمة الأنف واتساع الفم، وشكل الشفتين وحجم الاسنان وانسجامها، وشكل الأذنين والعينين وكثافة شعر الرأس، وما إلى ذلك من الصفات الجسمية، فهذه تعتير جميعا من الصفات الجسمية التي يلزم تحديدها بدقة لربطها، بمجموعة العوامل الشخصية الأخرى.

ب- التاريخ: يتضمن التاريخ المرضي للحدث، ويشمل على جميع المعلومات منذ أن كان في بطن أمه، وكيفية ولادته (عادية أم قيصرية)، ورضاعته (طبيعية أم اصطناعية)، والفطام والقصور الذي يعاني منه الطفل كضعف السمع أو البصر، والنطق وكذلك الأمراض العضوية التي أصيب بها منذ مولده وطريقة علاجه، كما يتضمن التاريخ المرضي حالة النوم والشهية والمشي والكلام، فدراسة التاريخ المرضي تقدف أساسا إلى البحث عن أثر العوامل الوراثية من جهة، والتغيرات البيولوجية من جهة أخرى في شخصية الحدث، فالوراثة تؤثر إلى حد كبير من الناحية الجسدية.[1]

د - العامل الوراثي: يعتبر العامل الوراثي من أهم العوامل التي تساهم في بروز الانحراف لدى الأحداث، هذا ما يشير إليه العالم والباحث "جورنجGoring " وقد دلل على وجهة نظره بالنسبة للأولاد الذين أبعدوا عن تأثير والديهم في سن مبكرة، فقد أصبحوا مجرمين بنسبة أكبر من الأولاد الذين أبعدوا عن تأثير والديهم في سن متأخرة، فإذا ما وضعنا جانيا عنصر البيئة فإنه يبقى العنصر البديل هو الوراثة، وقد اهتم الباحثون بعدة وسائل للتحقق من أثر الوراثة على ظاهرة الإجرام، ومن بينها:

- فحص أشجار العائلات : قام الباحث ريتشارد دوجدال Richard Dugdale سنة 1877م في نيويورك في كتابه (THE JUKE) بفحص أشجار 3عائلات: حيث تقصى تاريخ وسيرة

[1] - الحسين وبا. (نحو مقاربة جنائية تربوية جديدة للنهوض بالحدث المغربي)، مجلة الفقه والقانون، العدد الخامس، جامعة الرباط، 2013، ص129.

عائلة أمريكية متمرسة بالسلوك الإجرامي ضمت 140 مجرما من أصل 1200 فرد فيها، ثم قام بمقارنتها مع عائلة أمريكية تدعى عائلة دوك كسي التي الحدرت من نسل جونتانا يدوردس، المعروفة بالتدين (مسيحية) ومع أسرة ثالثة تدعى عائلة أيدور تضم قضاة وكتابا وقادة دينيين ورئيس جمهورية الولايات المتحدة، وعند مقارنته وجد أن العامل الوراثي والخواص الجينية في تأثيرها على السلوك الإجرامي ضعيفة في برهانها وغير مقنعة.[1]

–التشابه بين الآباء والأبناء والاخوة: لقد حاول "جورينغ GORING" عن طريق المقارنة بين الآباء والأبناء والأخوة أن يثبت وجود ميل موروث نحو الإجرام كما حاول أن يبين على أن الظروف البيئية كعامل إجرامي ليست لها أهمية كبيرة مقارنة بالوراثة والميل، وقد حاول أن يثبت من عدة مقارنات أجراها في هذا السبيل أن نسبة التشابه بين الآباء والأبناء في السلوك الإجرامي هي نسبة 60% وهي نفس نسبة التشابه بينهم في القامة والوزن ولون العينين والشعر وغيرها من المظاهر الفيزيولوجية، أما نسبة تشابه الإخوة في سلوكهم الإجرامي هي 40 % وهذه النسبة أيضا تكون هي نفس نسبة التشابه بينهم من الناحية الفيزيولوجية، ويفسرها الباحث ذلك بوجود عامل وراثي، كما وإن الاستعداد الإجرامي يورث كما تورث الصفات الأخرى المادية والعقلية والظروف المرضية في الإنسان .ويعاب على هذه الوسيلة قصورها، فقد أخذ عليها أنها لا تكفي للجزم بأن الوراثة وحدها هي التي تؤدي إلى إجرام الفروع، وهذا النقد مقبول لأن البيئة الإجرامية تساهم مع عامل الوراثة في توجيه الإبن إلى المسلك الإجرامي.

– الكروموسومات :

وربط بعض الباحثين الميول الإجرامي ببعض الكروموسومات الوراثية فادعوا بأن المجرمين العنيفين لديهم زيادة في كروموسوم Y أو ما يسمى بمتلازمة جاكوب، أحد هؤلاء الباحثين اختار حراس السجون فوجد 1 % من نزلاء السجون غير أسوياء وقارهم مع مجموعة من

[1] – معن خليل العمر. علم اجتماع الانحرافي، دار الشروق للنشر، عمان، 2009، ص156.

الرجال العاديين في المجتمع فوجد 1 في الألف ممن هم غير أسوياء، معنى ذلك أن الكروموسومات ليس لها أثر فعال في دفع الأفراد إلى السلوك الإجرامي".[1]

د- العناصر السيكولوجية: تعتبر العناصر السيكولوجية المكونة للعوامل الشخصية كل من، المؤثرات الشعورية واللاشعورية التي تؤدي إلى اختلال أو اهتزاز في الشخصية يجعل صاحبها مهيئا للانحراف إذا ما اتحدت مع عناصر أخرى.

المطلب الرابع: التنشئة والإنحراف في ظل التغير الاجتماعي:

1- التنشئة والإنحراف:

قد تؤدي مؤسسات التنشئة إلى الانحراف إذ ما لم تقوم بدورها الهام و التكاملي في جعل الفرد عضو فعال في المجتمع، إذ تسعى إلى تزويد الطفل بالرصيد الأول من أساليب الاجتماعية التي تزوده بالضوء الذي يرشده في تصرفاته وسائر ظروف حياته .ففي الأسرة يتلقى الطفل أول دروس في الصواب والخطأ والحسن والقبيح وما يجوز أن يفعله وما لا يجوز.[2]

إن فشل الأسرة في تأدية دورها يعزز فرص الانحراف ويبرز دور الأساليب التنشئة التي يستعملها الوالدين, و التي إن لم تكن صائبة قد تترك أثر سلبي على شخصية الطفل، بالإضافة إلى عوامل و متغيرات متعددة تلعب دورا كبيرا في تنشئة الطفل: كالعلاقة بين الوالدين والعلاقة بين الوالدين والطفل وحجم الأسرة، المستويات الاجتماعية والاقتصادية المتدنية تعد وسطا ملائما لنمو السلوك الإنحرافي و ما يليها من نتائج كخروج الام إلى العمل ...الخ.

دون أن ننسى باقي المؤسسات الأخرى كالمدرسة وجماعة الرفاق ووسائل الإعلام والاتصال و التي ينجم عن فشلها في تقديم القيم والمعايير المناسبة عديدة و أمراض نفسية متنوعة و أخطر إلى الجنوح و ارتكاب الجرائم و غيرها من أنواع اللاتكيف انحرافات الاجتماعي. وبهذا فإن الانحراف هو نتيجة من نتائج سوء التنشئة.

2- الإنحراف والتغير الاجتماعي:

عرفت المجتمعات المعاصرة تغيرات جذرية على كل المستويات فظهر على المستوى الاقتصادي و التكنولوجي اقتصاد السوق و عولمة التبادلات التجارية و تغيرات تقنيات الاتصال

[1] – معن خليل. مرجع سبق ذكره، ص157.

[2] – محمد قناوي. الطفل التنشئة وحاجاته، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة،1991، ص56.

بسرعة و أصبح العالم قرية عولمة و على الصعيد الثقافي أثرت القيم و المعايير الثقافية الجديدة على مؤسسات المجتمع الأساسية كالأسرة و الزواج و السلطة و العلاقات الجنسين والحدود بين السوي والمرضى وتغيير معنى الخير و الشر.

التغير الاجتماعي هو أيضا "التعديلات التي تحدث في أنماط الحياة الاجتماعية في مجتمع معين[1]. ويعرفه "ولبرت مور" التغير الملحوظ في البناء الاجتماعي وفي المظاهر الثقافية مثل القيم و المعايير و غيرها، فقد عرفت الأسرة تحولا جذريا فانتشر الطلاق و الانفصال وكثر الأطفال مجهولوا الهوية، وانتشرت الخيانة الزوجية .

وحدد "ولبرت مور" التغير الاجتماعي في مظهرين أساسين : تبديل البناء الاجتماعي و تحويل القيم و المعايير الاجتماعية أما "حسن علي حسن" فيضع التغير ضمن إطار ديناميكي ومنهجي يتمثل في التغير الذي تعرفه الظاهرة في زمن معين مع إمكانية ملاحظة و تقدير هذا التغير. وهناك نوعان من التغير الاجتماعي هما :[2]

– تغير اجتماعي مقصود : ذلك عندما تعمل المجتمعات بواسطة أفرادها, على حل مشاكلها وإشباع حاجاتها ورغباتها بوضع خطط مقصودة طبقا لأهداف تغير معين, يقوم به الشعب و الحكومة .

– تغير اجتماعي تلقائي : في هذه الحالة يحدث التغير بصورة تلقائية دون قصد المجتمع .

لقد حدد "بارسونز" علاقة الانحراف بالتغير الاجتماعي عندما أشار إلى أن ميول السلوك الإنحرافي البناية التي لم تصحح بواسطة ميكانزمات الضبط في النسق الاجتماعي تشكل أحد المصادر الرئيسية للتغير في بناء هذا النسق.

المبحث الثاني: الوقاية من الانحراف

المطلب الأول: مفهوم الوقاية:

– هي مختلف الجهود المجتمعية التي تهدف الى الحيلولة دون توفر عوامل وظروف الجريمة اصلا.

---

[1] – حسيبة بن مريم وحورية محجوبي. مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] – عبد الرحمن العيسوي. علم النفس الأسري وفق التصور الإسلامي والعلمي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997، ص223.

– الوقاية كعملية ارشادية تتم من خلال المنهج الوقائي، وهو منهج التحصين النفسي ضد المشكلات والاضطرابات والامراض النفسية، ويهتم بمنع حدوثها وإزالة أسبابها، وكشفها مبكرا للسيطرة عليها منع تطورها وتفاقمها.[1]

– نعرف الوقاية بأنها: ((وقاية المجتمع من جميع المشكلات التي احتمال أن يتعرض لها المجتمع ووضع تدابير الازمة للوقاية لكي نستطيع تخليص مجتمعنا من جميع المشاكل)).[2]

كما أنها: التدخل المبكر لحماية الأفراد والمجتمعات من المشكلات االتي يتوقع او يحتمل ان ترتكب وتفادي حدوثه مستقبلا عن طريق القضاء على العوامل التي تسبب أو تهيئ او تساعد او تعجل بارتكابه.[3]

– الوقاية عند Irwin Waller هي " كل عمل يؤدي إلى التقليل من معدلات الجريمة ".[4]

المطلب الثاني: نظريات الوقاية من الإنحراف:

لقد تبلورت بعض النظريات ضمن منظور الوقاية ، حاول أصحابها فهم وتفسير السلوك الإجرامي أو الجانح ، بالوقوف على بعض أسبابه ووصف سبل الوقاية منه، ومنها ما يلي :

1- نظرية المحيط أو الفضاء الآمن

ظهرت هذه النظرية و تبلورت بين الستينات والسبعينات ، ومن روادها . Oscar Newman, Jane Jacobs

لقد كانت J.Jacobs صحفية مهتمة بالهندسة المعمارية ثم تخصصت بعلم الإجرام ، فبنت نظريتها على نقد النمط المعماري المعاصر ، الذي ساد في الخمسينات والستينات وتميز بالأحياء المكتظة و" البنايات السكنية المتكونة من عدة طوابق ، والتي يقطنها العديد من

---

[1] – خديجة مقاتلي. مرجع سبق ذكره، ص4.

[2] – نور علي إبراهيم. (دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الوقاية من الفساد)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، هيئة النزاهة، العراق، ص55.

[3] – نفس المرجع السابق، ص56.

[4] – عبد العزيز ديلمي، مرجع سبق ذكره، ص26.

العوائل في العمارة الواحدة ، التي تشكل في الحقيقة إضعافا للضبط الاجتماعي ، وتصبح في النهاية مراكز احتمالية للجريمة والجنوح لأنها تشكل مجموعة من النقائص والإختلالات، ومنها:

1- أن البنايات موجهة نحو الداخل وليس إلى الخارج.

2- أن الأحياء والبنايات تشتمل على عدة مخارج وممرات متداخلة.

3- تنمي الفردية وجهل الهوية (سكان العمارات لا يعرفون بعضهم بعضا) ، مما يؤدي إلى ضعف التفاعل الاجتماعي .

4- ضعف التفاعل الاجتماعي يؤدي إلى ضعف الضبط الاجتماعي ، ومنه انتشار الإجرام والجنوح.[1]

2- نظرية النشاط الرتيب

ظهرت هذه النظرية في آخر السبعينات على يدي " ماركوز فلمون" و "ل . كوهين" Marcus Felson و Lawerence Cohen الذين انطلقا في بلورتها من أوضاع المجتمع الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية ، ولاسيما أوضاع الإجرام والجنوح .

يرجع الباحثان ارتفاع معدلات الإجرام والجنوح في المجتمع الأمريكي إلى "التغير الاجتماعي الذي حصل بعد الحرب العالمية الثانية ، و الذي انبثقت عنه أنماط جديدة من النشاط الروتيني اليومي ... كنتيجة للتحسن الذي حصل في الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للفرد ومؤشرات هذا التغير يمكن حصرها في النقاط التالية:

1- تمركز الحياة اليومية أو النشاط اليومي للفرد الأمريكي خارج البيت.

2- الزيادة في عدد الأسر المُشكّلة من ولي أمر واحد [أم لأطفال بدون زوج].

3- زيادة أعداد النساء العاملات خارج البيت.[2]

4- زيادة عدد الطلاب المسؤولين عن أسر.

5- زيادة قضاء وقت الفراغ خارج البيت.

---

[1] - عبد العزيز ديلمي. مرجع سبق ذكره، ص105، 106.

[2] - أحسن طالب. الوقاية من الجريمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2001، ص56.

6- زيادة اقتناء العائلات للكماليات الغالية الثمن.

وعليه فإن زيادة هذه المؤشرات صحبتها زيادة في السلوك الإجرامي والجانح ، ولاسيما جرائم السرقة والسلب والنهب، هذا وتربط نظرية النشاط الرتيب السلوك الإجرامي والجانح بتوفر ثلاث عناصر :

1- توافر الإرادة الإجرامية.

2- وجود ضحية مناسبة.

3- عدم وجود حراسة مناسبة وفعالة.[1]

وبالنتيجة فإن انماط الحياة اليومية لبعد الكثير من الناس عن بيوتهم وممتلكاتهم و كذا عن أسرهم، مما يوفر لذوي الميول والنوايا الإجرامية فرصا لارتكاب الجرائم، أي ضحايا وممتلكات غير محروسة جيدا وهو ما يشجع على ارتكاب الأفعال الإجرامية والجائحة أو على الأقل يغري بذلك.

3- نظرية أسلوب الحياة

ظهرت هذه النظرية في بداية الثمانينات ، من روادها "هندلانغ" M.J.Hindelang "غوتفرنسون" .N.Gottiredson ، حيث كانوا يسعون للبحث عن الأسباب الجاعلة للأفراد عرضة للمخاطر والوقوع كضحايا للجريمة كغيرهم.

" الفرد في اختياره لأسلوب معين من الحياة، ولنفترض أنه اختار اسلوبا ... يتضمن درجة كبيرة من المخاطرة، واختار مكانا للعيش في محيط يتميز بمعدلات عالية للجريمة والانحراف، فإن احتمالات وقوعه ضحية للجريمة ستكون هي الأخرى عالية، أما الفرد الذي يختار أسلوب حياة هادي، ويختار مكان سكناه في محيط هادي... فسوف يكون احتمال وقوعه ضحية للجريمة ضعيفا "[2]

[1] - أحسن طالب. نفس المرجع السابق، ص57

[2] - عبد العزيز ديلمي. مرجع سبق ذكره، ص107.

وحسب ما يبدوا أن أصحاب هذه النظرية أرجعوا تفشي الإجرام والجنوح إلى الضحايا وليس إلى لمجرمين والجانحين ، ذلك أنهم قاموا بدراسات مستفيضة على ضحايا الجرائم.

المطلب الثالث : آليات الوقاية من الإنحراف:

1-صورة الوقاية:

تقوم صورة الوقاية على التصدي لمختلف الظروف والعوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى الإجرام والجنوح قبل وقوعهما ، وهنا يتم التعامل مع الأسوياء ولاسيما الأحداث .

في هذا الصدد يقترح بعض الباحثين اتخاذ الإجراءات التالية من أجل الوقاية :

1- الحيلولة دون قيام الشخصية الإجرامية ، بالتركيز على تنشئة الأفراد على أسس سليمة، وتوفير أسباب العيش الكريم لهم.

2- الحيلولة دون تكون البيئة الإجرامية، بالقضاء على أسباب التفكك الأسري، والفقر ، والجهل، والبطالة، ومنع ظهور الأحياء الفاسدة التي تصبح مصدرا لتنشئة أفراد منحرفين.

3- إجراء الدراسات والبحوث العلمية للتعامل مع الظواهر الانحرافية والإجرامية، ووضع الأسس للقضاء عليها في مهدها حتى لا تستشري في المجتمع.

4- التوعية والإرشاد لأفراد المجتمع لإشعارهم بخطورة الجريمة وانعكاساتها السيئة على المجتمع، وتوعيتهم بدورهم الهام في التعاون مع الأجهزة الأمنية لمحاربة الجريمة والمجرمين.[1]

2- آليات الوقاية من الانحراف:

- المنع:

تقوم صورة المنع على جعل السلوك الإجرامي أو الجانح أمرا يُصعب إقترافه، سواء بتشديد الحراسة من طرف قوات الأمن الرسمية أو المؤسسات الأمنية الخاصة ، أو بيقظة الجمهور، أو المواطنين في المنازل والمتاجر، وكذا الأماكن العمومية، مما يفوت الفرصة على ذوي الميول والنيات الإجرامية والجانحة لتنفيذ السلوك الإجرامي أو الجانح.

[1] - مساعد بن إبراهيم الحديثي. مبادئ علم الاجتماع الجنائي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، ص208،209.

- الردع:

تقوم صورة الردع على "التخويف خشية العقاب" عن طريق التعامل بحزم وشدة مع المجرمين ليعتبر غيرهم ، وبالتالي يتعلمون بأن ضرر الجريمة على فاعلها أكثر بكثير من نفعها.[1] وهكذا فإن صورة الردع ذات مفعول عام ، يشمل أصحاب الميول الإجرامية والجانحة كما يشمل الأسوياء، لذلك كثيرا ما يتم التمييز بين نوعين من الردع:

- الردع العام فيشمل الجميع، الاسوياء وذوي الميول الإجرامية والجانحة قبل ارتكاب أي فعل منحرف.

- الردع الخاص فيتعلق بمن ارتكبوا أفعالا إجرامية أو جانحة، وتعرضوا للمساءلة القانونية والمتابعة القضائية والعقوية، الأمر الذي يُثنيهم عن معاودة ارتكاب الأفعال الإجرامية والجانحة، ويجعلهم يعتبرون.

- المكافحة:

تقوم صورة المكافحة على التصدي لمختلف صور الإجرام والجنوح بالعقوبات وكذا التدابير الاحترازية أو الأمنية ، المتخذة ضد مجرمين وجانحين فعلا ، ارتكبوا أفعالا مخالفة للقانون. وهكذا تكون عملية المكافحة هي إحدى عمليات الضبط الاجتماعي الأساسية، تنطلق من تعقب المجرمين من طرف رجال الأمن ، ومتابعتهم من طرف القضاء بهدف معاقبتهم. فالمكافحة إذن إجراء متأخر حيث يكون الفعل الإجرامي أو الجانح " قد وقع وينصب [إجراء المكافحة] على الحد من آثاره السلبية. ومن هنا كان من المنطقي عدم الانتظار حتى يقع الفعل ، وإنما الحيلولة دون وقوعه عن طريق الاهتمام بعناصر الوقاية والمنع "[2]، بل إن البعض يرى بأن المكافحة " تشمل كافة الإجراءات التي تعوق ارتكاب الجرائم أو تجعلها صعبة ومحفوفة بالمخاطر، مما يؤدي إلى الإحجام عن ارتكابها.

- العلاج

---

[1] - مساعد بن إبراهيم الحديثي. مرجع سبق ذكره، ص210.

[2] - عبد العزيز ديلمي. مرجع سبق ذكره، ص92، 93.

تقوم صورة العلاج ، أساسا على محاولة إعادة المجرمين والجانحين إلى كنف الحياة الاجتماعية السوية بعد أن ينالوا عقابهم . إن العلاج أو الإصلاح يستهدف " تغيير سلوك الفرد أثناء فترة العقوبة ، وإصلاح بيئته الاجتماعية قبل أن يعود إليها ، ومنحه الفرصة للتوبة واستئناف حياته الاجتماعية بشكل عادي ، وعدم تذكيره بماضيه الانحرافي أو استخدامه ضده".[1]

إن مهمة علاج أو إصلاح المجرمين والجانحين تناط بمؤسسات اجتماعية ، غير رسمية ، كالأسرة ، مؤسسات العمل ، ومؤسسات قضاء وقت الفراغ ، وكذا مؤسسات رسمية متخصصة ، كمؤسسات إعادة التربية ومراكز رعاية وإعادة تربية الأحداث . كما أن مهمة العلاج أو الإصلاح غاية في الأهمية ، باعتبار أنها تُقوم سلوك المجرمين والجانحين ، فيعودون إلى أحضان المجتمع مستقيمين ومتوازنين ، بحيث لا يهددون الأمن الاجتماعي.

هذا ، وفضلا عما سبق عرضه ، يقترح بعض الباحثين استخدام مصطلح " التحصين immunisation" بدل مصطلح الوقاية ، ذلك أن هذا الأخير غير قابل للقياس والتكميم عكس التحصين لكون صور قياس و تكميم التحصين تشمل " الوقوف على مردود جهود التحصين الموجهة للفاعل أو الضحية والهدف . فيمكن أن تقاس الأفعال التي يرتكبها الفرد المستهدف ببرنامج التحصين ، أو الأفعال التي وقعت على هدف أو ضحية شملتها إجراءات التحصين".[2]

المطلب الرابع: أنماط الوقاية من الإنحراف:

اتخذت الوقاية من الانحراف عدة أنماط منذ تبلور منظور الوقاية من الإجرام عموما مع مدرسة الدفاع الاجتماعي ، لكن يمكن التمييز بين نمطين أساسيين هما:

- النمط التقليدي:

يميز الباحث الفرنسي المعاصر Jacques Borricand ، أستاذ علم الإجرام والقانون الجنائي بجامعة Aix-Marseille ، في إطار النمط التقليدي للوقاية بين ثلاث أنواع أو صور للوقاية:

---

[1] – مساعد بن إبراهيم الحديثي. مرجع سبق ذكره، ص211.

[2] – صبري الربيحات. مشاركة المواطن في العمل التطوعي الاجتماعي والوقاية من الجريمة والإنحراف، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1993، ص200.

1- النوع الذي يفرق بين الوقاية الشاملة أو العامة (La prévention générale) ، والوقاية من إجرام الأحداث (La prévention de la criminalité juvénile) ، بحيث تشمل الأولى الأشخاص البالغين والذين لا تصلح لهم إلا التدابير الردعية أو التخويفية التي تقوم على العقوبة ، فيما تشمل الثانية الأحداث باعتبارهم أشخاصا في مرحلة التطور و بالتالي فان اعتماد البرامج التربوية والتنشيئية المناسبة معهم يؤدي إلى تعديل سلوكيم ، بمعنى أن التدابير الوقائية تكون أكثر صلاحية ومردودية مع الأحداث.

2- النوع الذي يفرق بين الوقاية الشـاملة أو العامة و الوقاية الخاصةLa prévention) (spéciale وهو النوع الذي ظهر بعد الستينات في أوروبا تحديدا. ففي النوع الأول تهدف الوقاية إلى معالجة العوامل العامة التي تفرز الإجرام والجنوح ، و أما في النوع الثاني فإن الوقاية تهدف إلى مواجهة العوامل الخاصة ، على مستوى الأفراد والمواقف ، التي من شأنها أن تفرز الإجرام والجنوح.[1]

3- النوع الذي يعتمد على مبدأ التصنيف (La classification)، في الوقاية من الإجرام والجنوح الذي ظهر بعد السبعينات في كل من الولايات المتحدة و أوروبا ، والذي يمكن التمييز فيه بين أصناف هي:

أ- **الصنف الأول** : تقوم فيه الوقاية على التعرف على الظروف والعوامل المحيطة ، والتي يمكن أن تودي إلى الفعل الإجرامي أو الشخصية الإجرامية ، من أجل معالجتها أو مجابهتها ، مثل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمع معين .

ب- **الصنف الثاني:** تقوم فيه المسوقاية على التعرف على الفئات الخاصة les groupes) (à risque، المعرضة للوقوع في براثن الإجرام والجنوح ، من أجل اعتماد تدابير و برامج وقائية تحول دون ذلك ، وهنا يمكن الحديث عن فئة الأحداث.[2]

---

[1] - أحمد الطالب. مرجع سبق ذكره، ص44.

[2] - نفس المرجع السابق، ص45.

ج- الصنف الثالث : تقوم فيه الوقاية على التوجه إلى أشخاص بعينهم ، سبق أن ارتكبوا أفعالا إجرامية او جانحة ، بهدف الحيلولة دون عودتهم إلى الإجرام أو الجنوح ، باعتماد تدابير قضائية أو برامج علاجية أو تربوية .

إن التأمل في أصناف الوقاية هذه يمكن من القول أن الصنف الأول يمثل الوقاية القبلية العامة ،والصنف الثاني يمثل الوقاية القبلية الخاصة ، فيما يمثل الصنف الثالث الوقاية البعدية الخاصة.

النمط الحديث:

يمكن التمييز في هذا النمط بين تصنيفين كبيرين :

التصنيف الأول : ظهر بعد الثمانينات في كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة وفيه صورتان رئيسيتان للوقاية : الوقاية الاجتماعية أو الشاملة (la prévention sociale ou globale) ،والوقاية الموقفية (la prévention situationnelle)

الوقاية الاجتماعية أو الشاملة:

" أي إن الوقاية الاجتماعية وقاية شاملة أو عامة " تستهدف معالجة " الأصل" أو " المنبع العوامل والظروف المفرزة للجريمة والجنوح في المجتمع (...) مثل التعليم (...) توفير الشغل ، والسكن ، وملء أوقات الفراغ بطرق مفيدة ، والصحة".[1]

لاشك أن هذه الصورة من الوقاية الشاملة أو العامة تتطلب استراتيجيات طويلة المدى ، احترافية وذات تكلفة مالية كبيرة .

الوقاية الموقفية

إن الوقاية الموقفية وقاية انتقائية من حيث الفئات ، والمناطق والضواحي والأحياء، و كذا الأنماط الإجرامية المستهدفة.

ان دعاة هذه الصورة من الوقاية ينطلقون من فكرة مفادها أن الجريمة والجنوح في المجتمع موزعان بطريقة غير متجانسة. بمعنى أن هناك فئات اجتماعية ينتشر بينها الإجرام والجنوح

[1] – عبد العزيز ديلمي. مرجع سبق ذكره، ص100.

أكثر من غيرها، أو هي معرضة لذلك أكثر من غيرها، كالفئات الفقيرة والمحرومة أو فئة الأحداث، كما هناك مناطق أو ضواحي أو أحياء سكنية ترتفع فيها معدلات الإجرام والجنوح أكثر من غيرها ، كالمناطق الحضرية وضواحي المدن الكبرى ذات التنوع العرقي أو الجهوي، أو الأحياء الشعبية التي تضم الشرائح الفقيرة أو المهمشة في المجتمع، بل حتى أنماط إجرامية معينة، فقد يعم بشكل ملحوظ ترويج المخدرات في مناطق أو أحياء معينة، أو استغلال الأطفال للفسق والدعارة في أحياء أخرى.[1]

وإذا ما أردنا المقارنة بين صورتي الوقاية لتفهم الخلاف بين أنصار كل منهما في إطار ما يعرف ب " مثلث الجريمة " إذ الجريمة " لا تحدث إلا بتوفر عناصر ثلاثة : الإرادة والفرصة والمقدرة ". أي الإرادة الإجرامية لدى بعض الأفراد ، والفرصة المناسبة لاقتراف الفعل الإجراسي والمقدرة على اقتراف الفعل الأجرامي ، فإنه يمكن عرض النقاط التالية:

أ- يرى أنصار نظرية الوقاية الاجتماعية ضرورة أن تنصب المجهودات الوقائية على الحيلولة دون ظهور الإرادة الإجرامية من جهة و الشخصية الإجرامية لدى الأسوياء من أفراد المجتمع من جهة أخرى ، و ذلك بمعالجة العوامل و الظروف المؤدية أو المحتمل أن تؤدي إلى ذلك . فيما يرى أنصار نظرية الوقاية الموقفية ضرورة اتخاذ التدابير، و وضع البرامج ، التي تفوت أو تصعب الفرصة على المجرمين والجانحين ، وتعد من مقدرتهم على إتيان السلوك الإجرامي.

ب- يرى أنصار الوقاية الاجتماعية أن النجاح في الحيلولة دون ظهور الإرادة الإجرامية أو الشخصية الإجرامية لدي الأسوياء يغني عن اللجوء إلى سياسات المواجهة ، سواء المنصبة على الفرص المواتية للفعل الإجرامي ، أو المنصبة على نزع او تحجيم القدرة الإجرامية لدى بعض الأفراد ، فيما يرى أنصار الوقاية الموقفية أنه مهما بذل المجتمع من جهود للحيلولة دون بروز الإرادة الإجرامية أو الشخصية الإجرامية فإنه لن يقلح تماما ، إذ سيظل هناك أفراد في المجتمع لديهم إرادة إجرامية أو شخصية اجرامية ، وعليه لا مفر من مواجهة بؤر إجرامية (قوية ، جغرافية ...) و بالتالي لا مفر من مواجهة مواقف إجرامية بتدابير و برامج.

[1] – عبد العزيز ديلمي. مرجع سبق ذكره، ص101.

ج- يحيد أنصار الوقاية الاجتماعية توجيه مجهوداتهم إلى وياء من عامة ، وبلدرجة الأولى الأطفال والأحداث ، فيما يوجه أنصار الوقاية الموقفية مجهوداتهم إلى المجرمين والجانحين المحتملين أو الفعليين.[1]

د- يعتمد أنصار الوقاية الاجتماعية الأسلوب الوقائي القبلي متأثرين بمدرسة الدفاع الاجتماعي ، فيما يعتمد أنصار الوقاية الموقنية الأسلوب الردعي متأثرين بالمدرسة التقليدية .

لكن ومهما يكن من أمر الاختلاف أو الخلاف بين أنصار صورة الوقاية الاجتماعية وصورة الوقاية المرقفية ، فإن صورة الوقاية الموقفية هي" الأكثر شيوعا في وقتنا الحاضر حسب رأي جاك بوريكان Jacques Borricand،[2] لأنها ترتبط بحالات واقعية، وهي أقل تكلفة.

التصنيف الثاني : يقوم على ثلاث صور عرض صورتين هي : الوقاية الشاملة (la prévention globale)، الوقاية الضيقة (la prevention étroite)، والوقاية الوسيطة (la prévention intermediaire).

1 - الوقاية الشاملة وتقوم على فكرة أن " انتشار الأفعال الجائحة يعبر عن جملة من الإختلالات (dysfonctionnements)، وعليه فإن كل عمل يخفف من وطأة هذه الاختلالات واثارها له هدف وقاني ، وبالتالي يمكن ادماجه ضمن الوقاية من الجموح ، وبالنتيجة فإن النشاط الاجتماعي ، الثقافي أو الترفيهي ، المساعدة الاجتماعية للطفولة ، التصدي للفشل المدرسي ، الرعاية الصحية ، تحسين ظروف السكن ، ماسة التشغيل الخ ".[3]

2- الوقاية " الضيقة أو المحدودة " وتتمحور حول جملة " الأعمال أو النشاطات التي تدخل مباشرة ضمن منع الانتقال إلى الفعل الجانح (empecher le passage à l'acle delictueux)، وهنا عوض الحديث عن الوقاية ، يتم الحديث عن القمع (la répression) والحماية (la protection)،

---

[1] - أحمد الطالب. مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] - نفس المرجع السابق، ص47.

[3] - Laurent Barbe et al, «Prévention de la délinquance : Politique et Pratique» , ESF éditeur,Paris,(1998),P12

أو الردع (la dissuasion)، وهكذا فإن معظم العمل الواجب توفيره يكون من اختصاص الشرطة والعدالة ".[1]

3- **الوقاية الوسيطة:** ويمكن التمييز فيها بين ثلاث مجموعات فرعية (sous ensembles) ،من النشاطات:

ا- نشاطات العدالة : وتشمل النشاطات التي تعتبر " تكملة للممارسات القضائية التي يتفق الجميع على أنها ضرورية و لكنها غير كافية و منها :

- كل صور الوساطة (la médiation)اتجاه الأفعال المولدة للأمن(وساطة قضائية ، وساطة اجتماعية) .

- البحث عن حلول قضائية بديلة عن الحبس (أعمال النفع العام مثلا) .

-المساعدة من أجل إعادة إدماج المحبوسين في نهاية العقوبة الجزائية .

- مساعدة الضحايا

ب- نشاطات ذات صلة باعمال الجنوح : كالإدمان على المخدرات ، الدعارة ... إلخ .

ج- نشاطات ذات صلة باللأمن دون بلوغ حد الجنوح (l'insecurité sans délit)الأمر هنا بكل المواقف المولدة للأمن ولكنها لا تتطلب تدخلا قضائيا لأنها لا ترتب أفعالا جانحة، كتكوين جماعات الشباب في الوسط الحضري، الأعمال المنافية للسلوك المتمدن les) (incivilités ، شغل الأمكنة و الفضاءات العمومية...الخ.[2]

هذا و فضلا عما سبق عرضه من صور الوقاية، هناك تصور آخر للوقاية من الإجرام والجنوح ، يمكن إدراجه أيضا ضمن النمط الحديث، هو التصور الذي صاغته صفوة من الخبراء الدوليين تحت رعاية " ديوان مراقبة المخدرات والوقاية من الجريمة " لدى منظمة الأمم المتحدة ، بعنوان " الأمم المتحدة وقضاء الأحداث : دليل المعايير الدولية "ففي الفصل الثالث المعنون ب " تحاشي دخول الأطفال في صراع مع القانون " وبالاستلهام من الاتفاقية المتعلقة

---

[1] - Laurent Barbe et al, op cit, P13.

[2] - عبد العزيز ديلمي. مرجع سبق ذكره، ص103.

بحقوق الطفل" و "مبلادي الأمم المتحدة التوجيهية لسنع جنوح الأحداث" المعروفة بعبادي الرياض، التي ترتكز على " الحماية المبكرة وعلى التدخلات الوقائية ، كما تولي اهتماما خاصة للأطفال المتواجدين في وضعية خطر اجتماعي" سواء تعلق الأمر بصحتهم النفسية ، أو الجسدية ، أو بتربيتهم أو علاقتهم بأسرهم إلخ في هذا الإطار يندرج تصور هؤلاء الخبراء للوقاية من الإجرام والجنوح وبالتالي دخول الأطفال في صراع مع القانون ، وهو التصور الذي يقوم على ثلاثة مستويات من الوقاية :[1]

1- الوقاية الأولية (Prévention primaire) و تتعلق " بتصور و وضع سياسة ... موجهة لمجموع السكان ، الأمر الذي يتطلب العمل المنسق لعدد من الهيئات المعنية أو المختصة ، و يعتبر التطبيق الكلي للاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل واحدا من طرق الوقاية الأولية "

2- الوقاية الثانوية (prévention secondaire) وتقوم على "التعرف على الأطفال المتواجدين في خطر من أجل جعلهم يستفيدون من برامج ترمي إلى التقليل من المخاطر التي قد تؤدي بهم إلى ارتكاب جرائم ".[2]

- هذا و تمر الوقاية الثانوية بستة مراحل هي:

أ- تحديد المشكلة : ولا يتأتى ذلك إلا " بالإبقاء على الاتصال المستمر بين المربين والمعلمين والعاملين الاجتماعيين ، ومصالح الشرطة ، بمشاركة جمعيات الأولياء ، الذي يمكن من رصد نزعات الإجرام"

ب تحديد مكان المشكلة : ذلك أن " جنوح الأحداث هو غالبا ظاهرة محددة في المكان (localisé) فيكون إذن من الممكن القضاء على مشكل خاص بحي ، أو منطقة أو بناية معينة ".

ج- التعرف على الأطفال : فانطلاقا من " قاعدة معلومات ... يمكن تحديد مجموعة الأطفال المتواجدين في وضعية مخاطر (enfant à risque).

---

[1] – نقلا عن عبد العزيز ديلمي. مرجع سبق ذكره، ص103،104.

[2] - Office des Nations Unies à Vienne, «Les Nations Unies et la justice pour mineurs : Guide des normes internationales et des meilleures pratiques», Revue Internationale de Politiques Criminelle, n°s 49/50,(1998-1999),P13.

د- تحديد أجال التحرك : إذ يجب وضع " رزنامة محددة التنسيق وتطبيق إستراتيجية التدخل في أقرب وقت "

هـ- الإشراف : ذلك أن عمليات من هذا النوع تتطلب " وضع إجراءات و تدابير الإشرافية .... من أجل التطبيق الحسن لبرنامج الوقاية " وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الإشراف لا بد أن يناط بمحترفين ولا يترك للمتطوعين من أصحاب النبات الحسنة و ضمان المتابعة ، ذلك أن برنامجا بهذا الحجم وهذه الأهمية يستهدف " ضمان عدم ظهور سلوكات (إجرامية أو جنحة) أو استمرارها في صور معدلة ".

3- الوقاية من المستوى الثالث (prévention tertiaire)، وتتعلق " بإجراءات و تدابير محددة ترمي إلى التقليل من عدد حالات العود (la récidive) عند أطفال معينين ".[1]

المبحث الثالث: المدرسة ودورها في الوقاية والتوعية.

المطلب الأول: المدرسة والوقاية من الإنحراف:

إن المدرسة مجتمع كبير نسبيا بالنظر إلى مجتمع الطفل الأول المتمثل فى الوسط العائلي أساسا ، فليس دائما سهلا أن يندمج الطفل ، ولاسيما الحدث والمراهق ، في هذا الوسط ، فالمدرسة بإمكانها رصد مظاهر عدم التكيف والانحراف، التي تبدو على التلاميذ وهم بين جدرانها. وهي كثيرة لا تحصى على رأسها " هروب التلاميذ من المدرسة أو عدم عنايته بكتبه وأدواته المدرسية ، أو إهماله في أداء واجباته المدرسية المنزلية، أو عدم اهتمامه بالتعليم و صعوبة استيعابه للدروس، أو مروقه عن السلطة المدرسية أو تمرده عن نظام المدرسة.

إذا تعثر الاندماج فإن موقف التلميذ سيأخذ إحدى الصور التالية التي كلها تعبر عن عدم التكيف أو الانحراف:

- الصورة الأولى: موقف انعزالي بحيث ينطوي التلميذ على نفسه ولا يشارك في الحياة المدرسية.

[1] - عبد العزيز ديلمي. مرجع سبق ذكره، ص104،105.

– الصورة الثانية : موقف عدائي ، بحيث يتسم التلميذ بالإيجابية في نشاطه ولكنه يوجهه وجهة تخريبية ، فيقوم بتحطيم التجهيزات المدرسية أو سرقة مخصصات أقرانه أو الاعتداء على بعضهم بالضرب أو الإهانة .

– الصورة الثالثة : موقف هروبي ، بحيث تعتبر المدرسة مركزا للطرد وليس للجذب ، بحيث يميل التلميذ إلى التغيب عنها متعللا باسباب مرضية، أو يقوم بالهروب أثناء الدراسة.[1]

هذا والجدير بالملاحظة أن مظاهر عدم التكيف أو الانحراف، بل والجنوح، يتم رصدها المعلمون والأساتذة أو الأخصائيون الاجتماعيين والنفسانيون ، غير أن ذلك لا يأتي إلا إذا كان المعلمون والأساتذة ، وهم الموجودون في الخطوط الأمامية بحيث مدربون تدريبا كافيا للقيام بمهمة رصد واستشعار مظاهر عدم التكيف والانحراف والجنوح ، ليأتي بعد ذلك التدخل المتخصص للأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، على مستوى المدرسة نفسها أو خارج المدرسة كمصالح الشؤون الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، ولكن مهما كان الأمر لا يجب لدور الأسرة أن يقل وينبغي أن لا يهمل ، بل لابد من اقحامها في العملية أيضا لأنه في الكثير من الأحيان تكون أسباب المشكلة هي المدرسة نفسها.

[1] السيد رمضان. إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية،1995، ص 93.

- جداول تمثل كيفية التعامل مع السلوكات المنحرفة، ونوع الأساليب الوقائية المعتمدة بالمدارس:[1]

أسلوب التعامل
التوبيخ الشفوي
الطرد من القسم
استدعاء الولي
الضرب
الإحالة على مجلس التأديب
تبليغ الشرطة
الطرد من المدرسة
الحوار مع التلاميذ
النقل لمؤسسة أخرى

الأسلوب الوقائي
النصح والرشد
التعاون مع الأولياء
الحوار مع التلاميذ
المراقبة المستمرة
التفتيش المفاجئ

المطلب الثاني: التوعية الوقائية والأمنية بالمدرسة:

سبق الحديث عن الوظيفة التربوية للمدرسة بأخذ مفهوم التربية بأوسع معانيه ، بحيث يقع على المدرسة عبء التعامل مع جميع جوانب الشخصية (العقلية ، والنفسية ، والجسمية، والخلقية والفنية) وكذا جميع أنواع السلوك سواء الغريزي أو المكتسب. ولكي تضطلع المدرسة بهذه الوظيفة لابد من تدعيم النشاطات التعليمية بمواد تعليمية تندرج ضمن البرنامج الرسمي، ولاسيما في المرحلة الإكمالية والثانوية ، يكون الهدف منها توعية التلاميذ بخصائص المرحلة العمرية (المراهقة) ومختلف المشكلات التي يتعرضون لها، أو يكونون معرضين للتعرض لها، (تعاطي المخدرات ، والممارسة المبكرة للجنس ، والإفراط في تأكيد الذات ، ومخاطر الرفض أو التبرم من الانصياع لأية سلطة ...إلخ)، لإبراز مضارها الصحية والنفسية والاجتماعية .

[1] نقلا عن عبد العزيز ديلمي. مرجع سبق ذكره، ص 176،177، بتصرف.

إن المدرسة، بل المؤسسات التعليمية عموما ، يقع عليها واجب " إعداد النشء أمنيا، وتحصينه بثقافة أمنية حتى لا يستغل في الأهداف والغايات الإجرامية أمام الحاجة والإغراء المادي، ومن هنا تنبع الأهمية في تثقيف الطفل والشاب أمنيا وتعريفه بأهمية الأمن ومخاطر الفكر الإجرامي المنحرف".[1]

في هذا الإطار يمكن أن تذكر تجارب بعض الدول الرائدة التي جندت المدرسة من أجل التوعية الوقائية والأمنية، مثل فنلاندا وأستراليا." ففنلاندا أدرجت مادة الوقاية من الجريمة كمادة دراسية ضمن البرنامج الرسمي، أما أستراليا (مقاطعة Adelaide) فلجأت إلى فكرة نادي نواب الشرطة لتوعية الشباب أمنيا ضد الإجرام والجنوح. كما يمكن أن نذكر هنا تجارب أخرى تمثلت في قيام عناصر من الشرطة بزيارة المدارس، لتقديم مداخلات وإدارة شبه ندوات حول مواضيع ذات علاقة بالإجرام والجنوح ، ولاسيما في المناطق الحساسة ، كما هو الحال في فرنسا على سبيل المثال لا الحصر"[2]

خلاصة:

يمكن أن يكون تفسير الانحراف أنه راجع لظروف الاجتماعية أكثر من أنها نفسية أو بيولوجية بمعنى أن الشخص المنحرف قد لا يتقبل واقعه الاجتماعي، وبالتالي سيعرض نفسه لمثل هذه السلوكات الغير سوية. وأن صور التعامل الرئيسية مع الإجرام والجنوح هي : الوقاية وهي تسبق القيام بأي فعل إجرامي او جانح ، بل تسبق حصول أي ميل أو نية في القيام بمثل ذلك الفعل. والمنع وهو يسبق القيام بأي فعل إجرامي أو جانح ، رغم توفر المثل الإجرامي والنية لتجسيده في أفعال لكنها تحبط في آخر لحظة. وأما المكافحة فهي لاحقة على الفعل الإجرامي أو الجانح فتعتبر صورة من صور التصدي له.

---

[1] – أحمد الحويتي. (دور المؤسسات الرسمية في التثقيف الأمني والوقاية من الجريمة)، مجلة الفكر الشرطي، العدد1، القيادة العامة لشرطة الشارقة مركز بحوث الشرطة، 1999، ص153.

[2] عبد العزيز ديلمي. مرجع سبق ذكره، ص133.

الفصل الرابع:

التصور العلمي للتصور الميداني

تمهيد:

لا تكتمل أهمية البحث الاجتماعي إلا بعد ربطه بواقع معطى وأرقام والتأكيد على نتائجه من خلال موضوع الدراسة بواسطة الأدوات المنهجية المناسبة من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة ، ويعتبر هذا الفصل كطريق يمر منه الباحث من الجانب النظري إلى الجانب الميداني و سنتطرق في هذا الفصل إلى التعرف على مجتمع الدراسة وكذا تحديد أفراد العينة وهو بمثابة الفصل التصوري المنهج.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المطلب الأول: منهج الدراسة الأدوات المستعملة:

1- منهج الدراسة:

لتتم عملية إنجاز بحث علمي على أكمل وجه وبصورة لائقة به يستوجب من الضروري إستخدام المنهج العلمي في البحث والإلتزام بكل قوانينه للوصول الى نتائج صحيحة ودقيقة. ولكي تتمكن في هذه الدراسة من تحديد الاتجاه المنهجي لها لابد من إشارة إلى أنها تسعى إلى تشخيص الواقع الفعلي لظاهرة الانحراف في المدرسة مما يجعلنا نقول أنها دراسة وصفية تحليلية تسعى إلى وصف وتحليل ظاهرة الانحراف في مجتمع الدراسة.

- **تعريف المنهج:** هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة التي نجهلها،أو من أجل البرهنة عليها للآخرين الذين لا يعرفونها.[1]

- كما هو مجموعة منظمة من العمليات التي تسعى لبلوغ هدف معين،أي الطريقة الموضوعية لدراسة الظاهرة.

وبالتالي فالمنهج ضروري في البحث ولهذا اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يكشف ويصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع، كما يحاول تحليل نتائجها وفهمها موضوعيا كما يساعد على ملاحظة وتتبع سلوك الأفراد في مواقف حياتية معينة وجمع المعلومات المتعلقة بشدة واتجاه الارتباط بينهما أي بين ذلك السلوك وتلك المواقف من جهة

[1] - صلاح الدين شروخ. منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص90.

ومن جهة أخرى تحليل تلك المعلومات بسلوك الأفراد لمعرفة الأسباب و الظروف المحيطة بالظاهرة، لمعرفة الاليات التي تتخذها المدرسة للوقاية من الإنحراف بالوسط المدرسي.

– وللوصول من تحديد الاتجاه المنهجي لهذه الدراسة،علينا الإشارة على أنها تسعى لتبيان واقع ظاهرة الإنحراف في المؤسسة التعليمية خاصة وبمؤسسات التنشئة الاجتماعية عامة

– والمنهج الوصفي (وهو تصور دقيق للعلاقات المتبادلة بين المجتمع، الاتجاهات، الميول، الرغبات، والتصور بحيث يعطي صورة للواقع الحياتي،ووضع مؤشرات وبناء تنبؤات مستقبلية.)[1]

لمناسبته مثل هذه الدراسات التي تسعى لتحليل ظاهرة الإنحراف بالمجتمع ويحاول تحليلها وفهمها موضوعيا، ويساعد على ملاحظة سلوكيات الأفراد وجمع المعلومات لتحليلها والبط بينها وبسلوك الافراد لمعرفة الأسباب والظروف المحيطة بالظاهرة.

2– الأدوات المستعملة لجمع البيانات:

– **الملاحظة:** هي توجيه الحواس والإنتباه الى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبةً في الكشف عن صفاتها او خصائصها بهدف الوصول الى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة.[2]

وقد قمنا في دراستنا بإنجاز شبكة ملاحظة من خلال زيارتنا الى مؤسسة تربوية للطور الثانوي لمراقبة السلوكيات المرتبطة بظاهرة الانحراف التي هدفت لمساعدتنا في رسم صورة أولية لميدان البحث وصياغة الفرضيات المناسبة، تمثلت الملاحظات المدونة في مختلف مرافق المؤسسة: خارج أساور المؤسسة، في الساحة، داخل القسم (من طرف الأساتذة خلال الدرس) ، خلال فترة الاستراحة (صباحية والمسائية).

[1] – وجيه محجوب. طرائق البحث العلمي ومناهجه، الموصل: دار الكتاب للطباعة والنشر،1991، ص219.

[2] – عمار بوحوش. مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، ،1995، ص71.

- شبكة الملاحظة:

المكان	الزمان	الملاحظات	الوسيلة
مختلف مرافق المؤسسة	الفترة الصباحية	- دخول التلاميذ بهندام لائق للمؤسسة. - حرص المراقبين على ضبط صفوف قبل دخول للأقسام. - التأخر في الدخول للأقسام، ونزع المئزر بمجرد الدخول للقسم. - تجوال التلاميذ في الأروقة بين الساعات أثناء تغير أساتذة التدريس.	العين المجردة
ساحة المؤسسة	وقت الاستراحة للفترة الصباحية	- وضع الإناث مساحيق التجميل داخل المراحيض. - توافد الذكور نحو المراحيض للتدخين. - منع التجمعات بين التلاميذ الذكور والإناث. - هروب بعض الأقلية من التلاميذ " الذكور" من المؤسسة من خلال الأساور، بعد منعهم من الخروج وقت الإستراحة من الباب الرئيسي.	
داخل القسم	الفترة الصباحية	- مناوشات تقع من طرف بعض التلاميذ مع الأساتذة عند تلقي ملاحظات بسبب تشويشهم على الحصة. - تصرفات صبيانية، وشجارات بين الزملاء. - تنسيق حصة إرشادية بين مستشار التوجيه وتلاميذ الثالثة ثانوي قصد تحضيرهم لشهادة البكالوريا.	

ساحة المؤسسة	الفترة الصباحية	– حيازة المفرقعات عند بعض العناصر واستدعاء أولياء الأمر. – وجود انسجام بين أفراد الجماعة التربوية من خلال القيام بالواجبات لفائدة التلاميذ. – التدخين في الأساور الخلفية للمؤسسة مع إبتعاد التلاميذ وانتشارهم بمجرد ملاحظة مجيء أحد مؤطري العملية التربوية.	العين المجردة
داخل القسم	الفترة المسائية	– الإدمان على استعمال الهاتف خلسة. – تطرق الأساتذة من خلال موضوع الدرس لطرح نظرة عامة حول أهمية الإنخراط بالنشاطات الثقافية ورياضية ودورها في تنمية شخصية التلاميذ.	

– التعليق على شبكة الملاحظة:

من خلال السلوكيات المدونة التي يوضحها الجدول، نلاحظ بأن المؤسسة تتبع أساليب النظام الصفي الذي يعدل تصرفات التلاميذ ليجعلهم متوافقين مع الضوابط التعليمية المتبعة داخل المدرسة وتوفير جو ملائم ليتمكن كل من الطاقم الإداري والتربوي من إنجاز المهام المرسومة له وتحقيق الأهداف.

عدم احترام القانون الداخلي للمؤسسة بشكل تام من طرف بعض التلاميذ ، ويبرز هذا من خلال القيام بسلوكات تعتبر مشوشة للنظام ولا تخدم أهداف العملية التربوية بالرغم من الصرامة في تنفيذ القانون الداخلي وتطبيق الإجراءات اللازمة للحد من الظواهر المشبوه فيها أنها تؤدي لسلوكات إنحرافية..... وهذا يعتبر مشكلة من ناحية التربوية و النفسية و العلمية إذا لم يطبق التلميذ السلوك المقبول بالمؤسسة.

كما أن المؤسسة تنتهج أساليب العقاب من خلال ملاحظة "استدعاء أولياء الأمر" عندما يستوجب الحال، وهذا يعتبر أسلوب ردع. أي أنها تستخدم العقوبة حسب درجة السلوك الذي يقتضي له الأمر، فمثلا عند ملاحظة سلوك متكرر بين التلاميذ داخل المؤسسة يتم تنسيق حصص إرشادية مع مستشار التوجيه ترمي الى تنبيه التلاميذ بخطورة السلوكات والمظاهر التي تتردد بينهم كالتدخين، التغيب، الإهمال.....

نستنتج مما سبق بشكل عام أن المدرسة تمارس أساليب الضبط الاجتماعي هامة في الوقاية من الإنحراف، كما أن لها أساليب خاصة لتعامل مع حالات الإنحراف إن وُجدت. وبهذا يمكننا القول أن للوقاية من الإنحراف داخل المدرسة يجب أن تتكامل جهود مجموعة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى.

-**المقابلة:** المقابلة بصورة عامة هي قيام الباحث بزيارة المبحوثين في بيوتهم أو مكان عملهم من أجل الحصول منهم على معلومات يعتقد الباحث أن المبحوثين يتوفرون عليها.

وإذا كان الباحث يتمتع بروح مرحة ولباقة في الحديث وذكاء في طرح الأسئلة ، فإنه يمكنه أن يحصل على مميزات عديدة وخصوصا إذا استطاع خلق تفاعل ودي في المقابلة مع المبحوث Respondent فيستطيع الباحث أن يشجع المبحوثين ويساعدهم على التعمق في المشكلة. يلجأ الباحث إلى المقابلة لتحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية :

1- مراقبة نقطة معينة من موضوع ما بهدف التحقق من الصحة الجزئية لنتاج حاصلة في مكان آخر.

2- التحقق في مجال بحث تعرف مسبقاً بينته ، ولكننا نريد أن نرى مثلاً إذا ما كانت بعض العوامل قد تطورت.

3- تعميق حقل تعرف موضوعاته الأساسية ، ولكننا لا تعرف بشكل كاف توضيح اي من مظاهره .

4- كشف مجال لا تعرفه.[1]

[1] - ابراهيم ابراش. المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص265،266.

ودليل مقابلة بحثنا موجه لموظفي الثانوية لجمع بيانات حول دور المدرسة في الوقاية من الإنحراف، إحتوى على 22 سؤال موزع على ثلاثة محاور.

المطلب الثاني: مجتمع البحث، العينة ونوعها:

1- مجتمع الدراسة:

مجتمع البحث في هذه الدراسة هو مجتمع يشمل فئة الطاقم الإداري والتربوي، على اعتبار أن موضوع الدراسة متعلق بالبحث في دور المدرسة، فإنه لا بد من توسيع مجتمع البحث ليشمل موظفي الثانويات: كالمدير، مراقبين، مستشار التوجيه، اخصائي نفساني، وكذا الاساتذة، باعتبارهم يلاحظون و يعايشون يوميا السلوكات المنحرفة داخل المؤسسة كما يعتمدون على أساليب الضبط الاجتماعي للوقاية من الانحراف.

2- عينة الدراسة:

يلجأ الباحثون في مختلف البحوث الميدانية باختيار عينة من المجتمع الأصلي حيث يصعب على الباحث إجراء دراسة على جميع مفردات المجتمع فهي تعتبر من أبرز الطرق التي يستعملها الباحث في جمع المعطيات والبيانات التي تساعده في دراسته وتحليله وتفسيره للظاهرة التي يكون الباحث بصدد دراستها وهذه العينة تنقسم إلى عدة أنواع حسب نوع الموضوع ونوع مجتمع الدراسة.

لذلك تعتبر عملية اختيار العينة خطوة أساسية في البحث فهي تمثل عدد من الأفراد يحملون نفس الصفات الموجودة في المجتمع فيقع عليهم الاختيار ليكونوا ضمن أفراد العينة دون تداخل أو تحيز أو تعصب الباحث أي إعطاء كل فرد من المجتمع فرصة متكافئة والهدف هو أن نعتمد على في بحثنا على عينة بحث، حيث كنا سنختار في عينة دراستنا الطاقم الإداري والتربوي للمدرسة.

3- نوع العينة:

كنا سنلجأ الى الإعتماد للعينة الطبقية، ونتبع هذه الطريقة في حالة عدم تجانس المجتمع حيث يصبح من الضروري إختيار عينة طبقية يتمثل فيها فئات المجتمع الأصلي ينسب وجودها فيه، ففي هذه الطريقة يتم تقسيم أفراد المجتمع إلى مجموعات متجانسة وفقا لصفات متشابهة.

المبحث الثاني: مجالات الدراسة:

المطلب الأول: المجال المكاني:

ونقصد به النطاق الجغرافي المكاني الذي تقوم فيه الدراسة، وقمنا بالتركيز على المؤسسات التربوية بولاية المدية التي لاحظنا فيها من خلال دراستنا الإستطلاعية أنها ترمي الى وجود البعض من السلوكات المهيئة لإنحراف التلاميذ، وأخرى التي لفتت انتباهنا بنظامها المشدد من خلال آليات الضبط داخل المؤسسة. كانت أهدافنا الرئيسية ملاحظة كل ما يجري داخل كل مؤسسة بحيث قمنا بإعداد شبكة ملاحظة بالمؤسسة التي شهدنا بها قدر كبير من سلوكات الغير مقبولة.

المطلب الثاني: المجال الزماني:

-الفترة النظرية:

بدأت فترة بحثنا من شهر ديسمبر 2021، حيث قمنا بصياغة الإشكالية ووضع التساؤلات وفي المقابل قمنا بوضع الفرضيات التي هي بمثابة إجابة على التساؤلات.

-الفترة الميدانية:

دامت الفترة الاستطلاعية حوالي 15 يوم، حيث قمنا فيها بزيارة بعض المؤسسات وتقديم أنفسنا كباحثين ومعاينة مجتمع البحث، وتم السماح لنا بإجراء البحث الميداني بإحدى المؤسسات التي تمتاز بنظام داخلي صارم ووقوفها على آليات الوقاية تجنبا لإنحراف متمدرسيها ولكن أثناء انشغالنا بتحضير لمجتمع البحث، طريقة إختيار العينة، وآداة المعاينة شهد المجتمع الجزائري عامة والمؤسسات التعليمية خاصة ظروف جائحة كوفيد-19 والمودة الرابعة التي

أدت بغلق جميع المؤسسات التعليمية لمختلف الأطوار بسبب تفشي الوباء وسرعة إنتشاره بين المتمدرسين.

لم نتمم هذا الفصل ولم نتطرق للبحث الميداني بالرغم من القبول من طرف المؤسسة في البداية كما ذكرنا في السابق، لكن فرض العطلة الاستثنائية المفاجأة والإصابة الكبيرة التي مست الطاقم الإداري و التربوي جعلت المؤسسة في ضغط من حيث الحجم الساعي ونظام التفويج المعمول به منذ دخول الجائحة.

خلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه، افترضنا الإستنتاج التالي:

– يفترض أن تتعامل المدرسة مع التلميذ بصورة شاملة، ألا تركز على جانب التعليم فقط.

– تقدم المدرسة الرعاية النفسية والاجتماعية للتلاميذ ومساعدتهم على حل مشكلاتهم عن طريق الأخصائي الاجتماعي والمرشد التربوي.

– تتعاون المدرسة مع الأسرة وبقية المؤسسات الاجتماعية لإتمام التنشئة الاجتماعية في صورتها الصحيحة.

– تعلم المدرسة التلميذ كيفية ضبط سلوكه، والتحكم في انفعالاته، وتحقيق أهدافه، واكتشاف مواهبه والعمل على تنميتها وتطويرها،

– تكسب المدرسة التلاميذ أسلوب التفكير العلمي وتنمي لديهم روح الطموح والتنافس.

– تستخدم المدرسة أسلوب الثواب والعقاب في العملية التعليمية.

– تقوم المدرسة بنقل التراث الثقافي الاجتماعي إلى الأجيال، وتثبت في نفوسهم قيم الولاء والارتباط والتمسك بالوطن.

– تعلم المدرسة التلاميذ قيما جديدة، وتعدل السلوك السلبي الذي يتعلمونه من البيت أو الشارع.

– يجب أن يكون التركيز على التلميذ وليس على المنهاج، فالتلميذ هو محور العملية التربوية التعليمية وليس المنهاج.

– يجب ألا تقتصر المادة العلمية على الجانب النظري فقط، بل يجب أن تهتم بالجانب التطبيقي، ومحاولة ربط المادة العلمية بالواقع، لأن ذلك يساعد على ترسيخ المعلومة في ذهن التلاميذ.

خاتمة

إن ظاهرة الانحراف ظاهرة إنسانية لا يخلو منها أي مجتمع، لكن في الوقت نفسه يجب القول أيضا أنه لا يعفى أي مجتمع من اتخاذ ما يجب من الوسائل والسبل لمواجهتها، في حين تعتبر مسألة التنشئة الاجتماعية من أهم ضروريات الحياة للفرد التي برز دورها على المستوى الفردي والمجتمعي، خاصة عندما ننطلق في أن الإنسان كائن اجتماعي هو الوسيلة والهدف في أي تنظيم اجتماعي. لذا يبقى من أهم تحديات المؤسسات الاجتماعية هو البحث عن الآليات والميكانيزمات التي من شأنها أن التنشئة الاجتماعية السوية لدى الفرد وذلك في سبيل الوقاية من الآفات الاجتماعية وانعكاساتها على الأمن الفردي والجمعي.إن الاهتمام بالقيم الوقائية التي تحول دون الوقوع في الانحراف وغرسها في نفوس الناشئة منذ الصغر بصورة تدريجية ينمي عنصر الرقابة الذاتية للفرد.

بالإضافة إلى هذا تعمل المدرسة على تحقيق وظيفة لا تقل أهمية عن المحافظة على قيم المجتمع ومؤسساته وتنقيح تراثه، وهي وظيفة الضبط الاجتماعي الذي يمثل سلطة اجتماعية ضابطة، لأن التلميذ قد يتعرض في أسرته إلى سوء التوجيه والإرشاد والمعاملة والتأديب إما ماديا أو معنويا، عندئذ يتصف سلوكه الاجتماعي بالتخبط والعدوانية والتمرد على قيم قوانين المجتمع والخروج عليها، وذلك يتطلب من المدرسة أن تقوم بواجبها في التوجيه والتصحيح والتعليم، فوظيفتها لا تقتصر على التلقين النظري بل تتعدى ذلك إلى التدريب العملي على الآداب وتعزيز القيم الإيجابية، ونبذ السلبية منها لضبط الفرد الاجتماعي.

لقد حاولت هذه الدراسة البحث عن دور المدرسة في الوقاية من الانحراف، لكننا نعي تمام الوعي ان المدرسة ليست وحدها المعنية بمهمة وقاية التلاميذ من الانحراف سواء اقتضى الأمر المكافحة، أو المنع، أو الردع أو الإصلاح. غير أن الوقاية تبقى أحسن الوسائل والسبل على الإطلاق و تزداد أهميتها إذا تعلق الأمر بالأطفال، لذلك لابد ان تعزز هذه الدراسة بدراسات اخرى عن دور مؤسسات اجتماعية أخرى التي لا بد على كل مجتمع ان يجند لها

كل مؤسساته، ولا يدخر في سبيل وضعها وحسن تنفيذها اي جهد، او مال او وقت، لأن حماية النشئ هي اساس حماية المجتمع، وحماية النشئ ليست منة من احد بل هي حق للنشئ نفسه.

الاقتراحات:

وفي الأخير كان لابد من وضع بعض الإقتراحات التي تصب في هذا الموضوع وهي كما يلي :

– تعاون أولياء الأمور مع المدرسة من خلال تربيتهم لأبنائهم على حب النظام والانضباط وتجنب السلوكات غير المرغوب فيها، والتي قد تعرضهم للعقاب.

– تنظيم الندوات وورش العمل والأنشطة المختلفة الهادفة للوقاية والحد من الإنحرافات السلوكية بين الطلبة.

–تأهيل الأخصائيين الإجتماعيين في المدارس من خلال الدورات أو المحاضرات الهادفة الى رفع كفائتهم ومهارتهم في التعامل مع الإنحرافات السلوكية لطلبة المدارس.

–تفعيل الإجراءات التأديبية بحق المخالفين.

–أهمية دور االعالم في نشر الوعي الأمني بين الطلبة والحد من الإنحرافات السلوكية بين الطلبة.

–انتشار دوريات الأمن والمرور حول المدارس في الصباح وعند خروج الطلبة من المدارس.

– إعداد برامج تدريبية للمعلمين لتطوير بدائل تربوية حديثة تقوم على استخدام أساليب التعزيز لضبط النظام المدرسي.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أولا – المصادر:

1. القرآن الكريم. سورة الأعراف، الآية 58.
2. القرآن الكريم. سورة التغابن، الآية 16.
3. شرح صحيح المسلم. بن أبي زكرياء يحي بن شرف النووي، المجلد الثامن، دار الفكر، لبنان،2000.

ثانيا – الكتب:

1. ابراهيم ابراش. المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
2. إحسان محمد الحسن. علم الاجتماع العائلة، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2005.
3. أحسن طالب. الوقاية من الجريمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2001.
4. حسام الدين فياض. مفهوم التنشئة الإجتماعية وأساليب المعاملة الوالدية، نحو علم اجتماع التنويري، ط1، 2010.
5. خليل قطب أبو قرة. سيكولوجيا العدوان، مكتبة الشباب، 1996.
6. سامية محمد جابر. الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر،1998.
7. سليمان بن القاسم العيد. سبل وقاية الأولاد من الانحراف، دار الوطن للنشر، ط1، 2005.
8. السيد رمضان. إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1995.
9. صبري الربيحات. مشاركة المواطن في العمل التطوعي الاجتماعي والوقاية من الجريمة والإنحراف، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1993.

10. صلاح الدين شروخ. منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
11. صوهير كامل أحمد. تنشئة الطفل وحاجاته، بدون دار نشر، الأسكندرية، 1977.
12. طارق عبد الرؤوف عامر. أصول التربية "الاجتماعية – الثقافية – الاقتصادية"، بدون دار نشر، 2008.
13. عامر مصباح. التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2010.
14. عبد الرحمن العيسوي. علم النفس الأسري وفق التصور الإسلامي والعلمي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997.
15. عبد القادر حلوش. سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، ط1، 1999.
16. عبد اللطيف بن حسين فرج. نظم التربية والتعليم في العالم، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2005.
17. عدنان يوسف العتوم. علم النفس الاجتماعي، مكتبة الجامعة، الأردن.
18. عمار بوحوش. مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، ،1995.
19. عمر أحمد همشري. التنشئة الاجتماعية للطفل، دار الصفاء للنشر وتوزيع، عمان، ط1، 2013 .
20. فوزي أحمد بن دريدي. العنف لدى تلاميذ في المدارس الثانوية الجزائرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.
21. محمد أحمد صوالحة ومصطفى محمود حوامدة. أساسيات التنشئة الاجتماعية، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1994.
22. محمد الخوالدة وآخرون. التربية والمجتمع والتنمية، جامعة القدس المفتوحة، عمان، ط1، 1993.
23. محمد الهادي عفيفي. التربية والتغير الثقافي، مكتبة الانجلوا المصرية، القاهرة، ط5، 1980.

24. محمد حسن الشناوي وآخرون. العلوم الاجتماعية والطفل، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2001.

25. محمد قناوي. الطفل التنشئة وحاجاته، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة،1991.

26. محمد كمال النحاسة وآخرون. الخدمة الإجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة، مطبعة السعادة، القاهرة، 1975.

27. محمود فتحي عكاشة ومحمد شفيق زكي. مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، بدون دار نشر، 1997.

28. مساعد بن إبراهيم الحديثي. مبادئ علم الاجتماع الجنائي، ، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1.

29. معن خليل العمر. علم اجتماع الانحرافي، دار الشروق للنشر، عمان، 2009.

30. معن خليل عمر. التنشئة الاجتماعية،دار الشروق للنشر، عمان، ط1، 2010.

31. مهرة سالم محمد. دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل السلوك السوي للأبناء، دار الفكر، القاهرة، ط1.

32. وجيه محجوب. طرائق البحث العلمي ومناهجه، الموصل: دار الكتاب للطباعة والنشر،1991.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

- **أطروحات الدكتوراه**

1. عبد النبي فاتحي. (الوضعية المهنية للمعلم في ضوء تدابير الإصلاح التربوي)، أطروحة دكتوراه علم اجتماع التربية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2016.

2. مسعودي زهرة. (التنشئة الاجتماعية وظهور التسيب لدى تلميذ الثانوية)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2019/2018، ص129.

3. مطوري أسماء. (مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها في تنمية قيم التربية البيئية)، أطروحة دكتوراه علم اجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة، 2015-2016.

4. نصيرة خلايفية. (التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند الاحداث المنحرفين)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر، 2012.

- **مذكرات الماجستير:**

1. براهيم سني. (العوامل الاسرية وعلاقتها بالتفاعل الصفي اللفظي بين المعلم والتلميذ في مادة اللغة العربية)، رسالة ماجستير علم اجتماع التربية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2015.
2. بومدين عميري. (نماذج تماهيات لدى المراهق في الوسط المؤسساتي)، مذكرة ماجستير علم النفس العيادي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة،2014.
3. خولة زروقي. (التعليم وتغيير السلوك المنحرف داخل مؤسسة إعادة التربية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،2016.
4. عبد العزيز ديلمي. (دور المدرسة في الوقاية من الجنوح)، رسالة ماجستير علم اجتماع ثقافي، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة، الجزائر ،2006.

- **مذكرات الماستر:**

1. حسيبة بن مريم وحورية محجوبي. (الانحراف في المؤسسة التربوية دراسة حالة التلاميذ الطور)، مذكرة ماستر في علم اجتماع التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، 2014.
2. حورية حناني ولاله فاطمه. (التنشئة الاجتماعية ودورها في اكتساب وتعليم اللغة العربية)، مذكرة ماستر في اللغة والادب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة أدرار، 2020.
3. هجيرة حلوي وأمينة بوقطاية. (دور رياض الأطفال في تنشئة الطفل اجتماعيا)، مذكرة ماستر في علم الاجتماع التربوي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم،2017.

رابعا – المقالات العلمية:

1. أحمد الحويتي. (دور المؤسسات الرسمية في التثقيف الأمني والوقاية من الجريمة)، مجلة الفكر الشرطي، العدد1، القيادة العامة لشرطة الشارقة مركز بحوث الشرطة،1999.
2. بوزبرة سوسن والعربي أشبوذن. (عوامل الإنحراف والاتجاهات النظرية المفسرة للسلوك الانحرافي)، مجلة الخلدونية، العدد1، جامعة تيارت، 2020.
3. جمال عائدي وكمال جرو. (التغير الاجتماعي ونظرياته)، مجلة المداد، جامعة الجلفة.
4. الحسين وبا. (نحو مقاربة جنائية تربوية جديدة للنهوض بالحدث المغربي)، مجلة الفقه والقانون، العدد الخامس، جامعة الرباط، 2013.
5. خديجة مقاتلي. (الاتصال الاجتماعي ووقاية الشباب من السلوك الانحرافي)، مجلة الصورة والاتصال، العدد الثاني والعشرون، جامعة الاغواط، 2018.
6. رميساء إسحاق. (دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الممارسة القيادية)، مجلة الفكر، العدد2، جامعة الجزائر2، 2021.
7. سماعيل يحياوي. (واقع الإصلاح التربوي في التعليم الثانوي)، مجلة الدراسات، جامعة وهران، 2017.
8. عبد الرؤوف المراكشي. (إنحراف الأحداث من الواقع والقانون)، مجلة القضاء والتشريع، جامعة الزيتونة، 1989.
9. عماد بن تروش. (دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحصين الحدث من الإنحراف)، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد الثاني، جامعة الطارف،2017.
10. العيد حيتامة. (دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في غرس قيم التربية البيئية عند الطفل الجزائري)، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد02، جامعة سكيكدة، 2012.

11. فاطمة الزهراء سليمي. (اثر التغير الاجتماعي على مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الجزائر :مثال المدرسة والأسرة)، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد2، جامعة البليدة.
12. قيرع فتحي. (المعلم والمقاربة بالكفاءات)، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، العدد03، جامعة الجلفة،2017.
13. كمال صدقاوي. (التربية والتعليم وسؤال التغير الاجتماعي: مقاربة تحليلية نظرية)، مجلة روافد، جامعة تيارت، 2021.
14. كوثر بودان وسامية حمار. (العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث في الجزائر)، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، العدد06، جامعة الأغواط، 2020.
15. محمد بن بسعي. (مرحلة التعليم الثانوي بين الواقع والطموح)، مجلة الأسرة والمجتمع، جامعة الجزائر2.
16. ناصف سعيد أمين محمد وآخرون. (دور المؤسسات الاجتماعية في الوقاية من الجريمة)، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 25، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)، الأردن، 2018.
17. نور علي إبراهيم. (دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الوقاية من الفساد)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، هيئة النزاهة، العراق.

خامسا – الندوات والملتقيات:

1. رضا أحمد المزغني. الظروف والعوامل والمؤثرات المؤدية للإنحراف الأطفال، بحث بعنوان الندوة العلمية الأطفال والإنحراف، والمنعقد بجامعة الجزائر، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،2008.

سادسا – النصوص التشريعية:

1. محمد زكريا وآخرون. تربية وعلم النفس، تشريع مدرسي: تكوين المعلمين، المستوى: السنة الثالثة، الديوان الوطني للتعليم عن بعد، وزارة التربية الوطنية، مديرية التكوين.

سابعا – المعاجم:

1. أحمد زكي بدوي. معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت،1977.
4. أحمد زكي بدوي. معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية (انجليزي، عربي، فرنسي)، بدون دار نشر، الاسكندرية،1997.
5. مسعود جبران، الرائد معجم ألفبائي في اللغة والاعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، لبنان.

– المراجع الإلكترونية:

1. *تسجيل أكثر من 1.900 طفل ضحية عنف و جنوح أزيد من 2.000 طفل*، مسترجع بتاريخ: 30 ماي 2017 ، أنظر الرابط:

https://www.aps.dz/ar/societe/43848-1-900-2-000-2017

– المراجع الأجنبية:

أولا– الكتب:

1. Laurent Barbe et al, «Prévention de la délinquance : Politique et Pratique» , ESF éditeur,Paris,(1998).
2. Maurice Cusson : Croissance et décroissance du crime , P.U.F, Paris, 1990.
3. Patricia Hanigan. La jeunesse en difficulté, presse de l'université du quebec, quebec, 1997.

ثانيا– المجلات:

4. Office des Nations Unies à Vienne, «Les Nations Unies et la justice pour mineurs : Guide des normes internationales et des meilleures pratiques», Revue Internationale de Politiques Criminelle, n°s 49/50,(1998-1999).

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحيى فارس المدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

شبكة ملاحظة بحث لمذكرة ماستر علم اجتماع انحراف وجريمة

"دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الانحراف

-المدرسة نموذجا-"

دراسة ميدانية بثانوية الإخوة يسبع يحي وسعد ببلدية شلالة العذاورة ولاية المدية

السنة الجامعية: 2022/2021

المكان	الزمان	الملاحظات	الوسيلة
مختلف مرافق المؤسسة	الفترة الصباحية	– دخول التلاميذ بهندام لائق للمؤسسة. – حرص المراقبين على ضبط صفوف قبل دخول للأقسام. – التأخر في الدخول للأقسام، ونزع المئزر بمجرد الدخول للقسم. – تجوال التلاميذ في الأروقة بين الساعات أثناء تغير أساتذة التدريس.	العين المجردة
ساحة المؤسسة	وقت الاستراحة للفترة الصباحية	– وضع الإناث مساحيق التجميل داخل المراحيض. – توافد الذكور نحو المراحيض للتدخين. – منع التجمعات بين التلاميذ الذكور والإناث. – هروب بعض الأقلية من التلاميذ " الذكور" من المؤسسة من خلال الأساور، بعد منعهم من الخروج وقت الإستراحة من الباب الرئيسي.	
داخل القسم	الفترة الصباحية	– مناوشات تقع من طرف بعض التلاميذ مع الأساتذة عند تلقي ملاحظات بسبب تشويشهم على الحصة. – تصرفات صبيانية، وشجارات بين الزملاء. – تنسيق حصة إرشادية بين مستشار التوجيه وتلاميذ الثالثة ثانوي قصد تحضيرهم لشهادة البكالوريا.	

ساحة المؤسسة	الفترة الصباحية	– حيازة المفرقعات عند بعض العناصر واستدعاء أولياء الأمر. – وجود انسجام بين أفراد الجماعة التربوية من خلال القيام بالواجبات لفائدة التلاميذ. – التدخين في الأساور الخلفية للمؤسسة مع إبتعاد التلاميذ وانتشارهم بمجرد ملاحظة مجيء أحد مؤطري العملية التربوية.	العين المجردة
داخل القسم	الفترة المسائية	– الإدمان على استعمال الهاتف خلسة. – تطرق الأساتذة من خلال موضوع الدرس لطرح نظرة عامة حول أهمية الإنخراط بالنشاطات الثقافية ورياضية ودورها في تنمية شخصية التلاميذ.	

الملحق رقم (02)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحيى فارس المدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

دليل مقابلة بحث لمذكرة ماستر علم اجتماع انحراف وجريمة

"دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الوقاية من الانحراف

-المدرسة نموذجا-"

دراسة ميدانية بثانوية الإخوة يسبع يحي وسعد ببلدية شلالة العذاورة ولاية المدية

السنة الجامعية: 2022/2021

المحور الأول: البيانات الشخصية.

1- الجنس:

2- السن:

3- المستوى التعليمي:

4- الوظيفة بالمؤسسة:

5- مادة التدريس (في حالة أستاذة):

6- الخبرة المهنية:

المحور الثاني: يعتبر الضبط الاجتماعي الممارس في المؤسسة عاملا في الوقاية من الانحراف.

7- هل هناك تقيد بالنظام الداخلي للمؤسسة من طرف التلاميذ؟

8- ما هي أكثر الصعوبات التي تواجهونها في التعامل مع التلاميذ؟

9- ما هي الأساليب التي تعتمدون عليها في توجيه سلوك التلميذ؟

10- هل يوجد بمؤسستكم مختص نفسي أو إجتماعي؟

11- هل تقوم مؤسستكم بإدارة وقت فراغ بعض الأقسام وتخصيص حصص ارشادية من خلال الاستعانة بمختص؟

12- هل تمارس مؤسستكم أساليب وقاية قبل وقوع إنحراف؟

13- ماهي الأساليب الوقائية المعتمدة من طرف مؤسستكم؟

14- هل هناك تعاون بين مؤسستكم ومؤسسة الأسرة وجمعية أولياء التلاميذ؟

15- هل تمارس في مؤسستكم نشاطات اجتماعية وثقافية لصالح التلاميذ؟

المحور الثالث: للمؤسسة دور في تعامل مع حالات الإنحراف.

16- هل شهدت مؤسستكم حالة إنحراف من قبل من طرف تلاميذها؟

17- ما هو السلوك الانحرافي الأكثر شيوعا في المؤسسة؟

18- ما هي الآليات والأساليب التي تتخذها المؤسسة عند اكتشاف حالة انحراف؟

19- هل يتم التعاون مع الأخصائي النفسي أو الإجتماعي عند الكشف عن حالة انحراف؟

20- ما هي الحالات التي تمثل سلوكات غير مرغوب فيها بمؤسستكم ويتطلب فيها الإتصال بالأسرة؟

21- هل أدى الأمر من قبل الى وجود سلوك انحرافي يتطلب تبليغ الجهات المختصة؟

22- اذا كنت تعتقد أن للمدرسة دور في الوقاية من الإنحراف، فما هي إقتراحاتك لتفعيل دورها؟

من المفترض أننا كنا سنقوم بالمقابلة مع الطاقم الإداري والتربوي للمؤسسة، لولا الظروف الصعبة التي أدت لغلق المؤسسة بالفترة المحددة للدراسة الميدانية مما تعذر إجراءها.